



حَوْلِيَّةُ الْمَجْمَعِ

مَجَلَّةُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ — طَرَابُلُس

1434هـ (2013)

المجلد العاشر — العدد العاشر

(الجزء الأول)

حَوَالِيَّةُ الْمَجْمَعِ

مَجَلَّةُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ – لِيبيَا

1434هـ (2013)

المجلد العاشر – العدد العاشر

(الجزء الأول)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَوَليّةُ المَجْمَعِ

مجلة متخصصة محكمة يصدرها مجمع اللغة العربية . ليبيا

المجلد العاشر . العدد العاشر "الجزء الأول" . 1434هـ (2013)

نائب رئيس التحرير

أ . علي الصادق حُسنين

المحرر العام

د . محمد أحمد وريث

مجمع اللغة العربية : شارع البلدية
ص.ب : 551 ميدان الجزائر . طرابلس . ليبيا
هاتف :

00218-21 - 4440728

00218-21-4445704

ناسوخ(فاكس) :

00218-21-4440126

البريد الإلكتروني

Lugha_arabiya@yahoo.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية . بنغازي 2008/552

—

التتصيد والتتفيذ
جمعة عبدالسلام الترهوني
مكتب النشر بالمجمع

يسمح بالنقل والاقتباس جزئياً أو كلياً مما تنشره "حولية المجمع" شريطة
الإشارة إليها في مكان بارز .

قواعد النشر

أولاً :

- حولية المجمع مجلة متخصصة محكمة تعنى بنشر دراسات اللغة العربية ، والتعريب وترجمة ألفاظ ومصطلحات الحضارة ، وتحقيق المخطوطات أو الأبحاث المتعلقة بها .
 - يراعى في ما يقدم أو يرسل إليها ألا يكون قد سبق نشره أو إذاعته بأي وسيلة من وسائل النشر والإذاعة .
 - أن تتوفر فيه متطلبات البحث العلمي والابتكار والتوثيق الدقيق من حيث الهوامش والإحالات والمصادر والمراجع .
 - يعرض ما يقدم أو يرسل إليها على محكمين اختصاصيين.
- ثانياً :

ألا يزيد ما يراد نشره على أربعين صفحة دون تجزئة على حلقات ويقدم أو

يرسل مرقوناً ومودعاً في قرص مدمج مصحوباً بنسخة ورقية .

المحتوى

- ترتيب المواد المنشورة من حيث التقديم أو التأخير لا يعني المفاضلة بينها .
- د . محمد أحمد وريث :
 - ابن خلدون أول من وضع أسساً لرسمها : أحرف في لغات أخرى نتداولها فلماذا لا نضيفها إلى حروف الهجاء العربية ؟ 22-13
 - د . محمد خليفة الأسود :
 - الكتابة الصوتية بالحرف العربي 48-23
 - أ . مفتاح بريّك الغرياني :
 - من خلاقيات الرسم الإملائي في التراث المجعي العربي (5) .. 54-49
 - د . عبد الكريم جمعة سلامة :
 - في حجج النحو العربي وبراهينه 76-55
 - د . محمد مختار بريون :
 - حول العامل اللغوي قديماً وحديثاً 90-77
 - د . عبد العالم محمد القريدي :
 - الدلالة الزمنية لصيغة الفعل في اللغة العربية 112-91
 - د . فايز صبحي عبد السلام تركي :
 - بين الضرورة الشعرية ولغة الشعر 136-113
 - د . زكية خليفة مسعود :
 - أشكال التشبيه . دراسة أسلوبية نقدية 172-137

كلمة

هذه هي السنة العاشرة ، تمرُّ على إنشاء وإصدار أول عدد من " حولية المجمع " (2003م) .

ولعلنا خلال هذه السنوات العشر أو هذا العقد من الزمن قد استطعنا أن نحافظ على صدورها وتطويرها شكلاً ومضموناً وتنوعاً في المواد المنشورة بها بل وإننا منذ العام الماضي 2012 أصدرناها في جزأين بدلاً من جزء واحد أو مرتين بدلاً من مرة واحدة طوال السنة وهو ما يتيح نشر عدد أكبر من البحوث والدراسات لعدد أكبر من الباحثين والدارسين .

ومع ذلك فإننا نطمح إلى أن تخرج " حولية المجمع " من الدائرة المعتادة لمثيلاتها من المجلات والدوريات المحصورة في قواعد اللغة ونحوها وصرفها وصوتياتها إلى الأفق الأرحب وهو آداب اللغة العربية ، شعرها ونثرها ، وتراثها بصفة عامة وما يتعلق بها من نقدٍ أو ما يضاف إلى دراساتها وبحوثها من تحليل واستنباط ومقاربة قد تكشف عن جديد مبتكر ، وهذا كله موكول إلى الباحثين والدارسين المتخصصين القادرين الذين لم تعدم أعداد " حولية المجمع " طوال هذه العشرية ، عدداً وفيراً منهم .

المحرر العام

ابن خلدون

أول من وضع أسساً لرسمها:

أحرف في لغات أخرى نتداولها

فلماذا لا نضيفها إلى حروف الهجاء العربية؟!

• د. محمد أحمد وريث

هذا عرض أو توضيح لاقتراح يخص خمسة أحرف تخلو منها الحروف الهجائية المعتادة في لغتنا الفصحى، فإذا أضيفت إليها أو استعملت معها تصبح قادرة من الناحية الكتابية على استيعاب "ألفاظ الحضارة" التي تشمل مسميات المخترعات والمبتكرات العلمية وأسماء البلدان والأعلام الأجنبية وغيرها دون تحريف كما يحدث حتى الآن على الرغم من سماعها وقراءتها صحيحة في لغاتها الأصلية الأجنبية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توصلنا إلى رسم مقابل ومطابق لها في الحروف العربية، أو عدولنا عنه إلى ما توهمنا أنه قريب منه.

ولقد نشرت هذا الاقتراح منذ سبع وعشرين سنة (1982م) في مجلة (تراث الشعب) التي أشرف برئاسة تحريرها، وأعدت نشره

فيها أيضا منذ أكثر من سنتين^(*)، ولكنني لن أزعج - بأي حال من الأحوال - أنني أتيت بجديد غير مسبوق ، إذ تناول العلامة "عبدالرحمن ابن خلدون" (1406-1332) موضوعه منذ أكثر من ست مئة سنة في آخر الفصل الأول العام المطول من "مقدمته" بقوله: "... ثم إنَّ أهلَ الكتاب من العرب اصطَلَحوا في الدلالة على حروفهم المسموعة بأوضاع حروف متميزة بأشخاصها كوضع ألف وباء وجيم وراء وطاء إلى آخر الثمانية والعشرين، وإذا عرض لهم الحرف الذي ليس من لغتهم بقي مهملاً عن الدلالة الكتابية مغفلاً عن البيان، وربما يرسمه بعض الكتاب بشكل الحرف الذي يكتنفه من لغتنا قبله أو بعده، وليس بكافٍ في الدلالة بل هو تغيير للحرف من أصله) .

وفي العصر الحديث أقدمت بعض المعاجم ومعها بعض الكُتَّاب على رسم حرفين أو ثلاثة من تلك الأحرف الخمسة رسماً يطابق نطقها الصحيح في لغاتها الأصلية، بينما بقي الحرفان الآخريان -إلا في ما ندر- دون تحديد دقيق لهما، وهو ما أدَّى إلى أن كثيراً من الكُتَّاب والمتقنين ناهيك من عامة الناس، ينطقون

(*) وعرض هذا الاقتراح على مجلس مجمع اللغة العربية الليبي في جلسة يوم الأحد 21 - 11 - 2010م في دورته السنوية العادية ، ولكنه لم يحظ بالنقاش المطلوب لتوزيع الأوراق التي احتوتها في الجلسة ذاتها على الأعضاء الذين لم يُتَّخ لهم الوقت الكافي لدراسته !؟

أسماء بعض الأعلام الأجنبية والبلدان ويكتبونها بما " هو تغيير للحرف من أصله " كما يقول العلامة ابن خلدون.

وإنه لمّا ييسر استعمال هذه الأحرف أنّ اللسان العربيّ قادر على نطق أي حرف في أي لغة كانت بينما يمتنع هذا عن أبناء الأمم الأخرى ، ومثالنا على ما ذكرنا حرف " الصاد " الذي نسبت إليه لغتنا فليل (لغة الصاد) الذي لا يستطيع غير العربيّ أن ينطقه نطقاً صحيحاً إلاّ إذا كتب له أن يعيش قبل أن ينطق لسانه وقبل أن يكتسب أي لغة في بيئة عربية يتلقّن فيها الكلام العربي ، فتنشأ سليقته على النطق السليم باللسان العربي النقيّ الصحيح .

والأحرف الخمسة هي :

1- باء مرققة تتأّتي من ضغط الشفتين (على هيئة تشديد خفيف)^(*) وهي تختلف عن الباء المعتادة اللينة المغلظة قليلاً (الثانية في حروف الهجاء) وترسم بثلاث نقط من أسفل بدلاً من واحدة:

(بيب) وهي لا تقابل حرف (B) في اللغات الأجنبية في مثل كلمة (Benghazi) وإنما هي التي نجدها في اسم (Tripoli)

(*) مشابه للوقوف على الباء في الفعل المضاعف "تَبَّ" في قوله تعالى في الآية الأولى من سورة "الذهب" (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ) .

التي كانت في القديم (Tripolis) وصارت في العربية (طرابلس) وقد جاءت من الإغريقية في مقطعين :

(Tri) ثلاث و (Polis) مدن، وذكر (ياقوت الحموي) في كتابه (المشترك وضعاً المفترق صفحاً) وغير المشهور شهرة كتابه (معجم البلدان) أن " معنى طرابلس بالرومية ثلاث المدن " .

ورسم "معجم المنجد ، منجد المعلوف" هذه الباء بهذا الرسم (ب) أينما وردت في القسم الخاص بالأعلام وترد هذه (الپاء) في كلمة (Computer) : كومبيوتر ، هذا العقل الإلكتروني الذي يُعدُّ من معجزات عقل الإنسان وفي كلمة (Papa) (الپاپا) رئيس الكنسية الكاثوليكية ، وذكر العلامة ابن خلدون في الفصل الثالث والثلاثين من الكتاب أو الباب الأول من "مقدمته" "في شرح اسم الپاپا والپطرك Patriarch في الملة النصرانية " اسم الپاپا فقال: "واختفى اسم الپاپا بپطرك رومة لهذا العهد ... " وقال :

"... ضبط هذه اللفظة بباعين موحدين من أسفل والنطق بها مفخمة والثانية مشددة" والتشديد الذي عناه ابن خلدون - في ما أظنّ - هو النبر " Accent " الذي يختص ببعض الأحرف في بعض اللغات الأوروبية ويشابه التشديد وبنه إليه بعلامة فوق الحرف المنبور .

وعندما ترجم الصديق الأستاذ الدكتور " محمود صبح " وهو عضو عربي فلسطيني في الأكاديمية الإسبانية ، مذكرات الشاعر الشهير (پابلو نيرودا (Pablo Neruda) أثبتت الدار الذي نشرتها هذا الرسم (پ) پابلو على الغلاف دون سواه ، وفي اسم Pènelope تتكرر هذا الپاء مرتين (پينيلوپ) وهي زوجة (عوليس) في الأساطير الإغريقية التي ظلت عشرين عاماً تنتظر عودته فضرب بها المثل في الوفاء الزوجي المنقطع النظير .

ونجدها في اسم Boris Pasternak بوريس پاسترناك (ت 1960م) الروائي والشاعر الروسي الحائز على جائزة نوبل Nobel في الآداب عام 1958م ، وفي اسم (Louis Pasteur پاستور (1822 - 1895م) الكيميائي وعالم الأحياء الفرنسي مكتشف دور الجراثيم في الإصابة بمختلف الأمراض وغيرها.

2- حرف (V)شبيه الفاء والقاف في رسمهما ولكن بثلاث نقط من أعلاه (فَقْف) وأثبتته(منجد المعلوف) بهذا الرسم ولكنه يكتب في العربية (فاء) بصفة إطلاقية إلا في ما ندر، وكان طلاب المدارس حتى وقت متأخر حين يدرسون في مادة التاريخ موضوع الوحدة الإيطالية ينطقون اسم أحد أبرز قادتها بالفاء لأنه مكتوب في الكتاب المقرر ومنطوق من قبل المعلم بها (كافور) والصحيح هو (كافور) أو (Camillo de Cavour 1810 - 1861م)

ونجد هذا الحرف في اسم (Victoria) (فيكتوريا) على الإطلاق، وفي اسم (Virgil) (فيرجيل) أكبر شعراء الرومان وصاحب ملحمة "الإنيادة" وفي اسم (Voltaire) (فولتير) (1694 - 1778 م) أحد نوابغ فرنسا في عصره في الشعر والفلسفة والمسرح وفي اسم Paul Volèry - بول فاليري (1871 - 1945 م) الشاعر الفرنسي المعروف وأحد أبرز شعراء الرمزية وفي اسم Machiavelli مكيافلي (1469 - 1527 م) صاحب كتاب "الأمير" وفي اسم (Leonardo da Vinci) - دافنشي رسام عصر النهضة وصاحب لوحة (الموناليزا) أو (الجوكوندا) (1452 - 1519 م) وفي اسم Beethoven بيتهوفن (1770 - 1827 م) الموسيقي الألماني وأحد أبرز عباقرة الموسيقى العالميين.

وينطق أغلب الكتاب والمثقفين العرب اسم الأديب الإيطالي المشهور Alberto Moravia بالفاء في (موراڤيا) مع أنه ليس كذلك وإنما هو بالفاء (ف) المنقوطة بثلاث من أعلى .

ونجده في لفظة Vaticano-Vatican - الفاتيكان مقر إقامة (بابا) الكاثوليك بالقرب من روما وغيرها.

3- حرف (Z) في اللغات الأجنبية الذي يقابله حرف الزاي العربي عندما يرد فيها في بعض الأحيان على قلة أو ندرة وكأنه مسبوق بتاء أو ينقلب إلى سين مسبوقه بتاء كما يكتبه البعض

عربياً وذلك في بعض الأفعال أو المصادر أو الأسماء مثل (Mozart) (1756 - 1791 م) الموسيقي النمساوي العالمي المشهور إذ يكتب (موتزارت) وأحياناً (موتسارت) والحرف المقترح له هو على هيئة الزاى ولكن بنقطه بثلاث نقط (ز ژ) فيكون (موتزارت) ويمثله اسم الرسام الإيطالي (Tiziano) الذي يكتب (تيتزيانو) أشهر رسامي البندقية في عصره (1477-1576م) وبذلك سيكتب : (تزيانو) وهلمّ جرّاً .

4- الحرفان (CH) اللذان ينطقان في العربية كأنهما شين مسبوقه بتاء (تش) في كلمات مثل (Chad) تشاد و (Chile) تشيلي و (Churchil) تشرتشل وما يماثلها والرسم المقترح له كما في اللغة الفارسية هو (چ چ چ) وينطق بعدئذ (چين) وبذلك ستكتب (چاد) و (چيلی) و (چرچل) وچيكوف Tchekov الكاتب المسرحي والقصصي الروسي إمام القصة القصيرة في العصر الحديث وكذلك حرف (C) في الإيطالية الذي ينطق (تشي) أيضاً وفي أغلب الأحيان في مثل اسم (بينقنوتو جيلليني Cellini) (1500 - 1577م) وهو نحّات إيطالي معروف في عصر النهضة وهكذا دواليك .

5- الحرف الخامس والأخير في هذه المجموعة هو الأكثر تداولاً ويتوسط في نطقه صعوداً بين الكاف والقاف ، وهو الجيم

غير المعطشة التي تنطق مفخمة ونسميها أو نشير إليها بالجيم القاهرية، أو هو حرف القاف كما ينطق في العامية الليبية وفي أجزاء من عاميات المغارب الثلاثة (الأدنى: ليبيا وتونس والأوسط : الجزائر والأقصى : المغرب الحالي) وعند أشقائنا أهل اليمن في الفصحى والعامية وفي عاميات أجزاء أخرى من الوطن العربي .

ونقترح رسمه كما في اللغة الفارسية كافاً تعلوها شرطة أو خط (گ گ) وبه سنتخلص من عدم توحدنا على كلمات مثل (English) إذ يكتبها بعضنا (إنجليزي) بالجيم المعطشة وبعضنا الآخر يكتبها (إنكليزي) بالكاف أو يجنح البعض إلى كتابتها (إنكليزي) بالقاف ولفظة (Angola) اسم الدولة الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا الجنوبية التي تكتب "أنجولا" بالجيم أو "أنغولا" بالغين ولفظة (Gabon) اسم الدولة الواقعة في إفريقيا الاستوائية (على المحيط الأطلسي) وتكتب (غابون) بالغين أو (جابون) بالجيم ، ورأيت لوحة أمام مقر شركة أجنبية في طرابلس ترد فيها لفظة (Group) (مجموعة) وقد كتبت بالقاف عربياً (قروب) وبهذا الحرف سنكتب (إنكليزي - أنغولا- غابون) ثم لفظه (گروب) هذه كما تنطق في أصولها وبذلك سنكتب اسم (Maxim Gorki) (گوركي) (1868-1936م) الروائي والكاتب الروسي المشهور بدلاً من (جوركي) أو (غوركي) والرسام الإسباني

المعروف (de Goqa) دي غويا بدلاً من (دي جويا - دي غويا) وكذلك الشاعر الألماني الفيلسوف وأعظم الشعراء الألمان على مرّ العصور (Goethe) (1749 - 1832م) غوته بدلاً من (جوته أو غوته) وشاعر إيطاليا الأكبر صاحب (الكوميديا الإلهية) (1265-1321م) (Dante Alighieri) أليغيري بدلاً من أليجيري أو أليغيري و (Nikolai Gogol) الروائي والكاتب المسرحي الروسي (1809-1852م) الذي يُعدُّ أبرز الكتاب الروس في القرن التاسع عشر (غوگول) بدلاً من جوجول أو غوغول وكذلك الموسيقيّ الإيطالي الشهير الذي وصف بأنه معجزة في العزف على الكمان (Nicolo Paganini) باغانيني بدلاً من باجانيني أو باغانيني و (هونغ كونغ) بدلاً من هونغ كونغ - هونغ كونج .

ونبها العلامة ابن خلدون إلى كتابة اسم (بُلْكَيْن) الذي شاعت كتابته بيننا بالكاف وهو (بُلْكَيْن بن مناد) أو بُلْقَيْن أحد أمراء بني زيري الذي ولي إفريقيا للفاطميين وأنشأ مدينة الجزائر وحكم طرابلس وفاس وتوفي سنة (373هـ - 984م) وذلك في الفصل الأول العام من (مقدمته) الذي سبقت إحالتنا إليه فقال:

((... فكذاك رسمت أنا كل حرف يتوسط بين حرفين من حروفنا كالكاف المتوسطة عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا

والجيم أو القاف مثل اسم بُلْكَيْن فأضعها كافا وأنقطها بنقطة الجيم واحدة من أسفل أو بنقطة القاف واحدة من فوق (هي القاف المغربية لأن الفاء تنقط بواحدة من أسفل كما هو معروف) أو اثنتين فيدل ذلك على أنه متوسط بين الكاف والجيم أو القاف وهذا الحرف أكثر ما يجيء في لغة البربر)) وهذا يعنى أن بُلْكَيْن هو "بُلْكَيْن" بالكاف المقترحة هنا وقد تأتت إما من نطق الجيم كَافاً أو القاف كَافاً وإن كانت الأخيرة هي المرجحة لأن نطق القاف (كَافاً) هو الشائع في أكثر من لهجة من اللهجات المغربية، ولعلّ كتابة اسم (بُلْكَيْن) بالكاف (بُلْكَيْن) قد شاعت لدينا لأن نساخ (المقدمة) القدامى أهملوا علامات ابن خلدون هذه أو لأنّ محققها المحدثين لم يهتموا بها أو لم يتفطنوا إليها.

ويمكننا اقتراح ترتيب لهذه الأحرف على النحو التالي :

أ -)	أ -	ب -	پ -	ج -	وتنطق (پاء)
ب -)	ز -	ژ -	س -		وتنطق (تزاي) (الفارسية) أو (تسای)
ج -)	س -	ش -	چ -		وبعدها (ص) (تشين) (چين)
د -)	ف -	ف -	ق -		وتنطق (قاء)
هـ -)	ق -	ك -	گ -		وتنطق (گاف)

الكتابة الصوتية

بالحرف العربي

" محاولة تمكين العربية من وصف وتحليل أصوات اللغات الأخرى "

د . محمد خليفة الأسود

مقدمة

الهدف من هذا البحث محاولة تمكين اللغة العربية من نقل الأصوات العالمية ؛ ليتمكن الباحث اللغوي من تحليل هذه الأصوات بالحرف العربي . وما دعا إلى هذا هو أن هناك مشكلة في الدراسات اللسانية الآن ، وهي أنه عندما نريد وصف اللغة وصفاً صوتياً دقيقاً لابد من استعمال الأبجدية الدولية لأنه لا توجد حتى الآن أبجدية دولية بالحرف العربي ولذلك عند دراسة اللغة العربية أو لهجاتها دراسة صوتية دقيقة لابد من كتابتها باللاتينية (الأبجدية الدولية ، معظم حروفها لاتينية) .

وما سيتناوله البحث هو إقامة الدليل على أنه بالإمكان وضع أبجدية دولية بالحرف العربي، والنظر في الحرف العربي وتنميته ليس بالشيء الجديد؛ فقد نظر في هذا الحرف أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) وذلك حين وضع النقاط على الحروف، ومن بعده

الخليل بن أحمد (ت175هـ) الذي ميز الحركات بأشكالها المعروفة لدينا الآن . وفي هذا العصر نحن في أمس الحاجة إلى تنميط ومعالجة الحرف العربي لتأدية أغراض ذات أهمية كبرى للبحث اللغوي ، و الحرف المعالج ليس المقصود منه أن يكون بدلاً عن الحرف الهجائي في الكتابة ، وإنما ستكون وظيفته التمثيل الصوتي أي : نقل الأصوات العالمية بالرسم العربي ، وهو في ذلك مثل الكتابة العروضية من حيث إنها ذات هدف محدد وهو تمييز الحركة والسكون في تفعيل البحر . ولمعالجة الحرف فوائد جمة منها :

1-إمكانية دراسة اللغة العربية ولهجاتها دراسة صوتية دقيقة بدون تغريبها ، ودراسة اللغات الأخرى دراسة صوتية بالرسم العربي .

2-التخفيف من استعمال المصطلحات المكتوبة بالحرف اللاتيني في مستوى لغة القراءة والكتابة .

3-إمكانية كتابة المصطلحات والأعلام الأجنبية بالحرف العربي المعالج صوتياً لنطقها نطقاً صحيحاً .

4-إمكانية استعمال هذا الحرف في معاجمنا العربية كما تستعمل الحروف الدولية في المعاجم الأجنبية لتصحيح نطق

الكلمة ، وهي وسيلة أكثر دقة من الطريقة المتبعة الآن في هذه المعاجم، حيث إن النطق الصحيح للكلمة لا يشار إليه إلا نادراً وإذا اضطر المعجمي للإشارة إلى النطق فإنه ينبه إلى عدد نقاط الحرف في الكلمة أو إلى نوع الحركة⁽¹⁾ .

5- عند رسم الكلمة بالحرف المعالج ستنتفصل الحركة عن الصوت الصامت ، وعندئذ يصبح التغير الصوتي أكثر وضوحاً

1- الفرق بين الحرف والصوت

الحرف هو الرمز الدال على الصوت ، والصوت هو حركة أعضاء النطق المسموعة . وهما شيئان مختلفان، فالرمز الكتابي شكل يجعله الكاتب إشارة إلى الصوت ، أما الصوت فهو الأثر المسموع من التضيق على الهواء في مخرج من مخارج الأصوات. فاللغات تختلف في الحرف لأن كل لغة لها رموز "أحرف" تختلف عن رموز أي لغة أخرى . أما الصوت إذا اتحد في الصفات بين اللغات المختلفة فسيكون واحداً ولا يختلف اختلافاً بيناً يظهر للسامع العادي . فالباء الصوت الشفوي الانفجاري غير المفخم في اللغة الإنجليزية /b/ يماثل إلى حد كبير صوت/ب/ في العربية .

⁽¹⁾ انظر صحاح الجوهري في مادة (رمم) حيث أورد أن (الرم) الثرى بالكسرة ، فمراده كسر فاء الكلمة ولكن هذه الإشارة غير واضحة مثل وضع الكسرة بعد الراء مباشرة مثل : ر / م / م / .

ومعالجة الحرف لا تحدث تغييراً في الصوت بل تحدده وتميزه عن غيره من الأصوات . والحرف رمز يمثل الصوت وفي كل اللغات العلاقة بين الحرف والصوت اعتباطية لا تخضع لمنطق، والكتابة أكثر ثباتاً من الصوت. فهي لا تتغير بتغير النطق واختلافه عبر العصور، والصوت مغاير للحرف لأنه شعور الدماغ باهتزاز طبلة الأذن عند تأثرها بالموجات الهوائية المندفعة من مصدر الصوت (1) .

2- مراحل معالجة الحرف العربي

المرحلة الأولى : الإعجام

أول من عالج الحرف العربي أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، فبالإضافة إلى وضعه للنحو العربي، يُعدُّ أول من أعجم الحروف العربية التي كانت قبله أقل عدداً مما هي عليه الآن؛ وذلك لأن العربية كانت خالية من الإعجام (نقط الحروف) فالإعجام قرع بعض الحروف ذات الشكل الواحد إلى فروع مختلفة لتدل على أكثر من صوت؛ كل فرع يدل على نوع مختلف من الأصوات، وبهذا أصبحت الحروف العربية أكثر دقة في تمثيل الأصوات. وكان ذلك خطوة نوعية في دفع الدرس اللغوي الصوتي إلى الأمام؛ حيث شجع هذا الجهدُ الخليلُ بن أحمد على وصف أصوات العربية فبين

(1) Dictionary of language and linguistics . Stork . Applied Science Publiahers LTD , London .p.128 .

مخارجها وصفاتها بدقة متناهية. ولنتصور جهد أبي الأسود الدؤلي في العمل على تدقيق الرمز للصوت في اللغة العربية نورد الشكل الآتي الذي يظهر لنا عدد حروف العربية قبل أبي الأسود الدؤلي وهي سبعة عشر حرفاً ثم ما آلت إليه بعد إعجابه وهو العدد الذي نعرفه الآن وهو ثمانية وعشرون حرفاً (انظر الملحق رقم 1) .

في هذا الملحق تجد أن عدد الحروف غير المعجمة سبعة عشر حرفاً ، وعدد الحروف المعجمة أحد عشر حرفاً. وهذه الإحصائية مستنتجة استنتاجاً ، حيث إننا لم نقف على مصدر قديم يفرق بين عدد الحروف المعجمة وغير المعجمة قبل وبعد أبي الأسود الدؤلي ولكن الواقع يؤيد هذا الاستنتاج.

المرحلة الثانية: تدقيق الرمز إلى الصوت العربي

2. التمثيل الصوتي للمنطوق فقط :

إذا كانت الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب قد توصلت إلى التمثيل الصوتي في أواخر القرن التاسع عشر ؛ وبالتحديد سنة 1886 عندما أسست مجموعة من مدرسي اللغات في فرنسا بقيادة اللغوي (بول بسي⁽¹⁾) ما عرف فيما بعد بالجمعية الدولية الصوتية ، وكانت المهمة المنوطة بها هي وضع رموز في الكتابة لما ينطق فقط ، فإن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 175هـ قد استعمل المنطوق من الحروف العربية في طريقة من الكتابة

(1) أخذت هذه المعلومات عن الأبجدية الصوتية من الشبكة " الانترنت

عرفت فيما بعد باسم الكتابة العروضية .فهذا النوع من الكتابة لا يرمز إلا لما ينطق في العربية ، كما أنه يضع رمز الصوت الذي ينطق ولا يكتب، كما وضع الخليل إشارات غير حرفية للصوامت والصوائت عند تقطيع بيت الشعر حرصا منه على التدقيق في الرمز إلى الصوت . ومن الأمثلة على ذلك أن البيت الآتي يمكن كتابته بطريقتين :

1- الكتابة العادية :

وَإِذَا رَايَةً مَجْدٍ رُفِعَتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَاهَا

2- الكتابة العروضية:

وَإِذَا رَايَةً مَجْدَن رَفَعَتْ نَهَضَ صُصَلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَاهَا

كما حدد الصوامت والصوائت بوضع إشارات غير حرفية زيادة في التدقيق للتمثيل الصوتي، ويمكن بيان ذلك من خلال تطبيق هذه الطريقة على البيت السابقة وهو من (بحر الرمل) الذي ركيزته الوزنية التفعيلة السباعية (فاعلاتن) :

وَإِذَا رَايَةً مَجْدَن رُفِعَتْ نَهَضَ صُصَلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَاهَا⁽¹⁾
 0/0/// 0/0/// 0/0/// 0/// 0 /0/// 0/0///
 فَعَلَاتْن فَعَلَاتْن فَعَلَاتْن فَعَلْن فَعَلَاتْن فَعَلَاتْن

⁽¹⁾ دراسات في علم العروض والقافية ، أحمد محمد الشيخ ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، طرابلس ليبيا

1985 ، ص 131 .

ونظراً لأن هدف هذا النوع من التمثيل الصوتي هو تحديد وزن البيت الشعري لذلك لم يحدد الخليل فيه نوع الصامت أو الصائت من حيث المخرج أو طريقة الخروج . وما قام به الخليل هنا هو محاولة التقريب بين الرمز والصوت ليتمكن الناطق من قراءة البيت الشعري قراءة صحيحة ، ويتمكن من معرفة وزنه .

ومما يعد معالجة للحرف العربي وتدقيقاً لإشارة الحرف إلى الصوت ما وضعه الخليل بن أحمد أيضاً من أشكال للحركات لم تكن مستعملة أيام أبي الأسود الدؤلي فأبو الأسود وضع نقاط الإعجام بالمداد الأسود ووضع الحركات نقاطاً أيضاً بالمداد الأحمر ، وعندما جاء الخليل وضع أشكال الحركات المعروفة لدينا الآن للدلالة على الحركات بدل النقاط التي استخدمها أبو الأسود الدؤلي .

ب) وصف أصوات العربية وأثر ذلك في بنية الكلمة

1. عدد حروف العربية عند الخليل:

استمر الخليل في وصفه وتدقيقه للأصوات التي تبنى منها الكلمة العربية فرأى أن حروف العربية تسعة وعشرين حرفاً ، وسبب وصول العدد عنده إلى تسعة وعشرين هو إضافة الألف اللينة إليها وعدّها من الصوامت، وإلا فعدد حروف العربية المتفق

عليه الآن ثمانية وعشرون حرفاً. وقد صنف الخليل أولاً هذه الحروف إلى صنفين رئيسيين هما:

ب. حروف صحاح لها مدارج وأحياز وهي كل الحروف عدا الواو والياء والألف اللينة والهمزة.

ت. حروف جوفية ليس لها مدرج ولا حيز تنسب إليه، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة.

قال الخليل: " في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء .

2. أحياز الحروف عند الخليل:

الحيز عند الخليل هو المنطقة التي تضم حروفاً متقاربة في المخرج، وقد صنف الأحياز إلى الأصناف الآتية :

- الحيز الأول: يضم العين والحاء والهاء.
- الحيز الثاني: يضم الخاء والغين، وهذان الحيزان يعتبرهما الخليل في الحلق.

- الحيز الثالث: يضم القاف والكاف ويعتبرهما من الالهة .
 - الحيز الرابع: يضم الجيم والشين والضاد.
 - الحيز الخامس: يضم الصاد والسين والزاي.
 - الحيز السادس: يضم الطاء والذال والتاء .
 - الحيز السابع: يضم الظاء والذال والتاء .
 - الحيز الثامن: يضم الراء واللام والنون .
 - الحيز التاسع: يضم الفاء والياء والميم .
 - الحيز العاشر: يضم الألف والواو والياء .
- أما الهمزة فلم يحدد لها حيزاً، قال الخليل: " فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بُحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين ثم الهاء . ولولا هَتَّةٌ في الهاء لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء. فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض ثم الخاء والغين في حيز واحد كلهن حلقية ثم القاف والكاف لهويتان والكاف أرفع ثم الجيم والشين والضاد في حيز واحد، ثم الصاد والسين والزاي في حيز واحد، ثم الظاء والذال والتاء في حيز واحد، ثم الراء واللام والنون في حيز واحد ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه ⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ كتاب العين " المقدمة " تحقيق مهدي المخزومي وآخرين ، ص 47 .

3. مخارج أصوات العربية بالتحديد:

حدد الخليل مخارج أصوات العربية كما يلي:

المخرج الأول: الحلق وهو مخرج العين، والحاء، والخاء، والغين، لأنها في رأيه تبدأ من الحلق.

المخرج الثاني: اللهاة وهي عنده مخرج القاف والكاف؛ لأن مبدأهما من اللهاة.

المخرج الثالث: شجر الفم وهو مخرج الجيم، والشين، والضاد؛ لأن مبدأهما من شجر الفم، ويقصد به مقدمة سقف الفم (الغار).
المخرج الرابع: أسلة اللسان وهي مخرج الصاد، والسين، والزاي؛ لأن مبدأهما من الأسلة⁽¹⁾.

المخرج الخامس النطع⁽²⁾ : وهو ما ظهر من الغار أي مقدمة سقف الفم، وهو مخرج الطاء والذال والتاء لأن مبدأهما من النطع .
المخرج السادس اللثة : لأن مبدأهما من اللثة وهي الظاء والذال والتاء .

المخرج السابع ذلق اللسان: وهو مخرج الراء واللام والنون لأن مبدأهما من ذلق اللسان.

المخرج الثامن الشفتان: وهما مخرج الفاء والباء والميم لأن مبدأهما من الشفة .

(1) ما بعد ذلق اللسان مباشرة .

(2) مقدمة الغار .

المخرج التاسع الجوف أو الهواء: وهو مخرج الياء والواو

والألف والهمزة؛ لأنه لا يتعلق بها شيء .

قال الخليل: " فالعين والحاء والحاء والغين حلقية؛ لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان؛ لأن مبدأهما من اللهاة والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأهما من شجر الفم، أي مفرج الفم، والصاد والسين والزاي أسلية؛ لأن مبدأهما من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان. والطاء والتاء والذال نطعية؛ لأن مبدأها من النطع الأعلى. والظاء والذال والتاء لثوية لأن مبدأها من اللثة. والراء واللام والنون ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو حده⁽¹⁾ والفاء والباء والميم شفوية؛ لأن مبدأها من الشفة، والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد لأنها لا يتعلق بها شيء فنسب كل حرف إلى مدرجه وموضعه الذي يبدأ منه⁽²⁾ .

4. ترتيب الأصوات على حسب مخرجها بداية من الحلق:

رتب الخليل بن أحمد أصوات العربية على حسب مخرجها ؛ وتعد هذه أيضا خطوة متقدمة في معالجة الحرف العربي وتدقيقا لإشارة الحرف إلى الصوت وقد اتبع الخليل الترتيب الآتي :

ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د،
ت، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، أ، ي، و، ء.

⁽¹⁾ يقصد نهاية طرف اللسان المدببة.

⁽²⁾ المصدر السابق، ص 58.

والشفوية نسبة إلى الشفة وتخرج منها ثلاثة أصوات أيضاً هي: ف، ب، م، قال الخليل: " أعلم أن الحروف الذَّلَق والشفوية ستة، وهي : (ر،ل،ن،ف،ب،م) وإنما سميت هذه الحروف ذَلَقاً لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مَدْرَجَتَا هذه الأحرف الستة⁽¹⁾.

- الحروف المحسنة والمخففة لبناء الكلمة:

يرى الخليل أن هناك بعض الحروف تلزم الكلمة لتخفيفها من ذلك: (العين والقاف) وذلك أن البناء الرباعي الخالي من الحروف الذلق لا بد من احتوائه على العين أو القاف قال الخليل: " وأما البناء الرباعي فإن الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلق أو من بعضها إلاّ كلمات عشر شواذ، ومن هذه الكلمات: العسجد⁽²⁾، القسطوس⁽³⁾، القُداحس⁽⁴⁾، الدُعشوقة⁽⁵⁾، الهدعة⁽⁶⁾، الزهرة⁽⁷⁾. وهذه الأحرف قد عرين من الحروف الذلق، ولذلك نزرر فقللن ولولاً ما لزمهن من العين والقاف ما حسن على حال، فالعين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق، ص 51 .

(2) الذهب .

(3) الميزان.

(4) الشجاع السيء الخلق.

(5) الفتاة القصيرة السمينة .

(6) كلمة يسكن بها صغار الإبل.

(7) ما يجري فيه الماء بسرعة .

(8) المصدر السابق، ص 53 .

المرحلة الثالثة : تحديد رتبة الصائت مع الصامت في الكلمة

من المعروف أنه في العربية كما هو في أخواتها الساميات أن الحركة يرمز إليها فوق الحرف الصامت ، وهذه الطريقة في الكتابة أثرت في رسمها ، وما نستعمله الآن من كتابة يكاد يكون خاليا من هذه الحركات (الضبط بالشكل) ، وقد تنبه المتقدمون من علماء العربية إلى هذه القضية وحددوا رتبة الحركة بالنسبة إلى الصوت الصامت ، وفي مقدمة هؤلاء العلماء أبو الفتح عثمان بن جني الذي أشار إلى أن الحركة بعد الحرف مستدلا على ذلك بالإدغام ؛ فعلى رأيه أن كلمة " كَتَبَ " تكون الصوامت والصوائت فيها على الترتيب الآتي:

(ك - ت - ب -) أي : كاف ثم فتحة ثم تاء ثم فتحة ثم باء ثم فتحة.⁽¹⁾ واستدل على ذلك بأن الحرف إذا التقى بحرف مثله في كلمة ولم يكن متحركا يدغم هذا الحرف في مثله ؛ وهذه الظاهرة تشير إلى أن رتبة الصائت (الحركة) بعد الصامت (الحرف) .

من ذلك مثلا كلمة : (ش - د - د -) ، إذا أردنا إدغام المثليين فيها وهما الدال الأولى والدال الثانية فلا بد من تسكين الدال الأولى ومعنى ذلك هو نزع الحركة التي بين الدالين؛ وهي حركة الدال

(1) سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ج1 ص 33.

الأولى . ويمكن أن يكون ابن جني قد استوحى هذه الفكرة من الخليل بن أحمد لأن الخليل اعتبر الحرف المشدد حرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك . ومما يدل على أن الحركة بعد الحرف أن عدم وجود هذه الحركة يغير الصامت إلى صامت آخر لتخفيف النطق ، وأن وجود الحركة يبقي الصامت على حاله، ومن الأمثلة على ذلك أن تاء الافتعال في الفعل (ذكر) تدغم في الذال ثم تغير الذال إلى دال ؛ وذلك كما يلي :

(ذكر)يصاغ منه افتعل على النحو الآتي:(اذتكر)فالذال ساكنة؛ لذلك ليس هناك حائل بينها وبين التاء فتقلب التاء ذالا وتدغم الذال في الذال ثم تحول إلى دال للتخفيف ؛ والذي بدأ هذه العمليات الصرفية هو نزع الحركة التي بعد الدال ، بدليل أن كلمة (تذكر) لا تغير فيها التاء لأن الحركة التي بعدها مازالت باقية(.....) .

وهذه الظاهرة الصوتية التي نبه إليها ابن جني ذات أهمية كبرى في معالجة وتتميط الحرف العربي لنقل الأصوات العالمية في العصر الحديث ؛ لأننا بهذا التصور نكون قادرين على تعيين رتبة الصامت والصائت في الكلمة وبالإمكان تمثيل الأصوات العالمية صوتيا بالحرف العربي . هذه هي المراحل التي مر بها الحرف العربي ليمثل أصوات اللغة العربية ويبين رتبتها في الكلمة، وكما

تبين لنا فإن كل مرحلة من هذه المراحل زادت من دقة الرمز إلى الصوت ولم تتأثر أصوات اللغة العربية بالزيادة أو النقصان أو التغيير أو التبديل.

تنميط الحرف العربي في العصر الحديث

إذا كان المتقدمون من علماء العربية قد عكفوا على معالجة الحرف العربي وتطويره وتنميته ضمن إطار اللغة العربية ، فإن مهمة المختصين في البحث اللغوي في هذا العصر أصبحت أكثر تعقيدا، وتتطلب مجهودا كبيرا يأخذ في اعتباره اللغة العربية واللغات الأخرى ؛ لانتشار اللغة العربية في أصقاع العالم . ومن المسؤوليات التي ترتبت على المهتمين بنشر اللغة العربية في العالم واستوجبت معالجة الحرف العربي ما يلي :

1- رغبة الشعوب الإسلامية في تعلم اللغة العربية أدى إلى انتشار التعليم العربي فيها؛ لأن هذه الشعوب لها صلة قديمة باللغة العربية وأن لغاتها إما أنها مازالت تكتب بالعربية أو كتبت في الماضي بها . والحرف العربي في هذه الشعوب معروف متداول في المدارس العامة والخاصة وبين مختلف فئات الشعب الكبار والصغار منهم ؛ لذلك رأى المسؤولون في هذه الشعوب ضرورة كتابة اللغات المحلية بالحرف العربي لضمان نجاح برنامج محو الأمية في بلدانهم .

2- كتابة اللغات الأخرى بالعربية يستدعي استحداث حروف بالرسم العربي غير موجودة في العربية وموجودة في تلك اللغات، وهذا جهد اضطلع به أحد الباحثين وقدم فيه مقترحات عملية قيمة سنتعرض لها فيما بعد.

3- الدراسة الصوتية بالعربية للغات العالمية تستدعي استحداث أبجدية عالمية بالرسم العربي ؛ خصوصا إذا كانت هذه الدراسة تتعلق بلغات قريبة للعربية وذات صلة وطيدة بها لأن دراستها بالأبجدية الدولية سيبعدها عن محيط العربية .

4- دقة الترجمة تستدعي كتابة المصطلحات والأعلام الأجنبية بالرسم العربي .

5- المعاجم العربية في حاجة إلى إلى كتابة صوتية يُستجلى بها النطق الصحيح للكلمة .

6- عند رسم الكلمة بالحرف العربي المنمط سينفصل رمز الصوت الصائت عن رمز الصامت، وعنده تصبح الكتابة الصوتية بالرسم العربي صالحة لدراسة اللغات الأخرى دراسة صوتية دقيقة .

هذا وقد بدأ العمل الجاد في هذا المجال من قبل المؤسسات الثقافية والباحثين فيما يسمى بتبسيط الحرف العربي والمقصود به استخدام الحرف العربي في كتابة لغات الشعوب الإسلامية، وقد

عقدت ندوات ومؤتمرات في هذا المجال كان أهمها الندوة التي عقدت بالجامعة الإسلامية بالنيجر سنة 1999 وكان عنوانها : "كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف القرآني " .

ومن الأبحاث المقدمة في هذه الندوة بحث يوسف الخليفة أبوبكر الموسوم بعنوان :

" الجوانب الصوتية والصائتية (المونوفولوجيا) لعملية تكيف الحرف القرآني من أجل كتابة لغات الشعوب الإسلامية بصيغة أكثر دقة " وقد قدم الباحث في بحثه اثني عشر معياراً رأى أنها ضرورية لإنجاح عملية استخدام هذه الرموز في كتابة لغات الشعوب الإسلامية. ولأهمية هذه المعايير وفائدتها في معالجة الحرف العربي لنقل الأصوات العالمية، نورد تلخيصاً لها فيما يلي:

المعيار الأول : لا يستخدم رمز له شكل هندسي يختلف عن شكل الحرف العربي ؛ لأن الشكل المخالف للحروف العربية لا ينسجم معها .

المعيار الثاني : عوضاً عن ابتكار رموز غريبة عن الحرف العربي يمكن تغيير الحروف العربية بالإعجام كما في (ب، و، ج) في كتابات كثيرة في لغات الشعوب الإسلامية .

المعيار الثالث : حيث إن الكتابة العربية مملوءة بالنقط المميزة مثل (ب،ت،ث،ج) ، ومن بين هذه الحروف ما هو منقوط ثلاث

نقاط أو اثنتين ، فمن الحكمة عند استخدام رمز جديد ألا نزيد فيه النقاط على اثنتين لأن كثرة النقاط على الرمز يؤدي إلى اللبس ، وقد اختارت منظمة الأيسيسكو نقط الغين (غ) نقطتين بدل المنقوط ثلاثاً في بعض لغات الشعوب الإسلامية للدلالة على الصوت الأنفي الحنكي (ng) الذي يكتب في اللغات الأخرى (Y) وهناك متسع لتغيير الحروف العربية بواسطة الإعجام حيث إن كثيراً منها غير معجم مثل: (د، ر ، ك ، ل) أو زيادة نقطتين في المعجم بنقطة واحدة مثل الحروف : (ح، د، ر، س) .

المعيار الرابع: تغيير الحرف بواسطة الإعجام أسهل من إضافة حرف آخر، وظهرت أهمية ذلك في لغات استخدمت الحروف بدل الإعجام فتطلب ذلك مسافة أكبر للحرف وازدحمت الكتابة فيها وصعب تشكيلها بواسطة الآلة الكاتبة .

المعيار الخامس: لا يصح استخدام حرف عربي النسيج للدلالة على صوت أعجمي مخالف له في النمط مثل استخدام لغة الهوسا التاء لتدل على صوت (ج) فقد يعتقد الشخص نطق هذا الحرف على أنه (ج) فإذا أراد تعلم العربية صعب عليه التخلص من العادة القديمة ، وهي نطق التاء (ح) .

المعيار السادس: يوجد في كثير من اللغات أصواتاً مركبة يسهم في إنتاجها مخرجان متتاليان وفي هذه الحالة لا بأس من تمثيل

هذه الأصوات بصوتين عربيين ومن الأمثلة على ذلك (nz, nd, mb) في لغات غير العربية ويمكن الرمز إليها بالرموز على التوالي (نز ، ند ، مب) .

المعيار السابع: من الممكن تغيير الحرف العربي بزيادة بعض الإشارات الصغيرة عليه أو بقلب نظام النقط عليه ليعطينا حرفا مغايرا له يفي بغرض وصف صوت من أصوات لغة من اللغات الشعوب الإسلامية .

المعيار الثامن : نظراً لأن الصوائت في اللغة العربية ست فقط ، وهي الفتحة وألف المد والضمة وواو المد والكسرة وياء المد ، وأن أغلب اللغات تزيد حركاتها عن هذا العدد فلا بد من زيادة عدد رموز الصوائت لتفي بتمثيل أصوات اللغات الأخرى .

المعيار التاسع : أن يخصص رمز واحد للدلالة على الصوت الواحد ، وهذا الشرط اتفق عليه علماء الهجاء وجعلوه معيارا في الجودة والرداءة في الهجاءات اللغوية ، وينصح بإتباع هذا المعيار في كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف العربي .

المعيار العاشر:في اختيار الرموز التي تمثل الأصوات غير العربية يجب أن تكون الأفضلية للرموز المستعملة والشائعة في كتابات لغات المسلمين ؛ فالرمز المتداول يكون مقبولا أكثر من

غيره وسهل الاستعمال لذلك يضل الرمز (گ) لمقابلة (G) باللاتيني و(ب) مقابلة (b) بإشارات بسيطة تغييرهما عن صورتها العربية وذيوع هذه الرموز واستخدامها من قبل الشعوب الإسلامية قد تؤلف قائمة هجائية عالمية تستخدم في لغات أخرى يمكن تسميتها بالأبجدية الصوتية الدولية العربية .

المعيار الحادي عشر : النبر في بعض اللغات يكون فونيميا ، أي أنه يفرق بين معان الكلمات غير ان الاتجاه السائد عند علماء الهجاء عدم الإشارة إلى النبر وترك ذلك للمتكلمين لأنهم ليسوا في حاجة إلى تعلمه ، أما التنغيم فإذا كان متعددًا في الكلمة فلا بد من الإشارة إليه فيعطى رمزا فوق الحرف أو تحته ، أما إذا كان قليلا اعتمد فيه على سليقة المتكلم⁽¹⁾ .

هذه المعايير تعد خطوة نوعية إلى الأمام في معالجة الحرف العربي في العصر الحديث ، والرقي به ليستعمل أداة للتمثيل الصوتي عند نقل الأصوات العالمية ودراستها بالعربية . غير أن الباحث لم يحدد رموز الصوائت التي يجب إضافتها للعربية ولم يشير إلى كيفية حل مشكلة رتبة الصائت مع الصامت .

(1) حولية الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الخامس 1999 ص 87 يوسف الخليفة أبوبكر .

وفي هذا البحث سنقدم اقتراحاً يمكن أن يستكمل به ما بدأه يوسف الخليفة من تطوير ومعالجة للحرف العربي ليكون مهياً لنقل الأصوات العالمية ، ويتلخص هذا الاقتراح في الآتي :

أولاً : اعتماداً على وجهة نظر ابن جني⁽¹⁾. في أن الحركة بعد الحرف في اللغة العربية يمكن فصل الحرف عن الحركة واعتبارها بعده مباشرة ؛ وتبعاً لذلك يمكن كتابة كلمة (كتب) مثلاً صوتياً على النحو التالي (ك- ت - ب-) وبهذه الطريقة يميز الصوت المنطوق ونحدد رتبته وذلك مهم جداً في الدراسة الصوتية

ثانياً : وضع مقاييس للصوائت الدولية مرسومة بالحرف العربي وهذا يستدعي إضافة رموز ذات رسم عربي لتمثل الأصوات الموجودة في اللغات الأخرى وغير موجودة في العربية .

يعتمد التمثيل الصوتي على الصوامت والصوائت لذلك لابد من وضع أشكال للصوائت الدولية التي لا يوجد لها حروف في العربية وقد قدم ذلك في البحث انظر الملحق رقم 2 و 3 ، 4 .

نتائج البحث

من خلال تتبعنا لمسيرة تطوير الحرف العربي تبين لنا ما يلي:

1- أن الحرف العربي قد عولج في الماضي ليكون دقيقاً في نقل أصوات العربية ، وليستقيم لسان الناطق بالعربية .

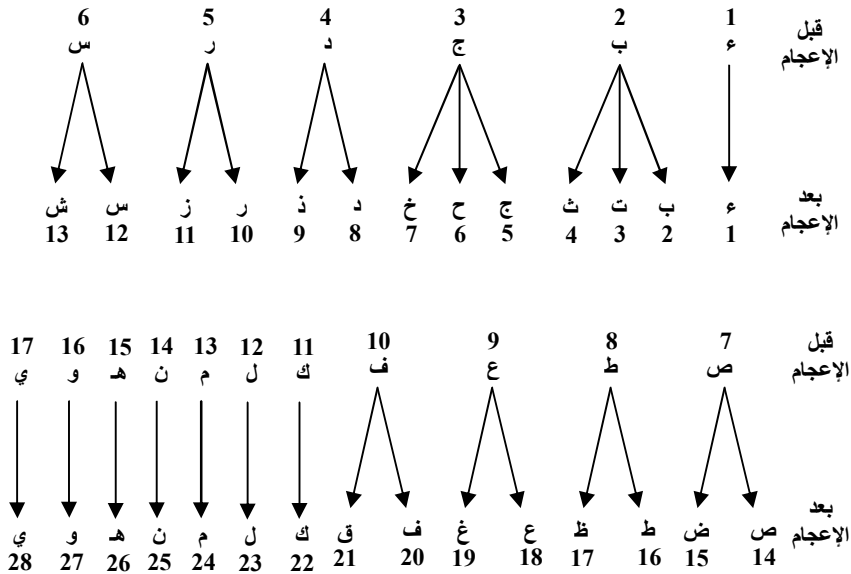
(1) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

- 2- هذه المعالجة لم تؤثر سلبا في الصوت العربي ، بل قربت بين المكتوب والمنطوق تسهيلا لتعلم اللغة العربية واستعمالها .
- 3- أن انتشار اللغة العربية في العالم الآن ترتب عليه مسؤوليات كبيرة منها النظر في كيفية ابتداع حروف دولية بالرسم العربي ؛ ليحتل الحرف مكانه في الجدول الصوتي الدولي وليتمكن دارس اللسانيات العربية أن ينقل أي لغة بالحرف العربي ولا يحتاج إلى الرسم اللاتين المستخدم الآن .
- 4- تبين لنا من خلال البحث أن العمل جار في هذا المضمار ، وأن الأصوات الدولية التي لا توجد في العربية يمكن استعارتها من اللغات التي كتبت بالعربية .
- 5- اقترح هذا البحث رموزا ذات رسم عربي للصوامت والصوائت الدولية ، كما وضعت قائمة أخيرة لما يمكن تسميته بالأبجدية الدولية العربية .
- وأخيرا نرى أن هذا البحث فتح مجالا واسعا لمن أراد تطوير اللغة العربية وتمكينها من أخذ مكانتها بين اللغات ؛ ومما يحز في النفس الآن أن نرى باحثين لغويين يحللون أصوات اللغة العربية الفصحى أو لهجاتها بالأبجدية الدولية العالمية التي أغلب رموزها لاتينية بدعوة أنه ليس هناك أبجدية دولية بالرسم العربي . ونهيب بالمؤسسات المعنية بتطوير اللغة العربية ، وأقسام اللغة العربية

في الجامعات العربية أن تتظر في هذه الفكرة وتبلورها في واقع عملي يرقى بدراسة العربية من مجرد التلقين إلى آفاق أرحب وأوسع .

ملاحق البحث

ملحق رقم (1)



ملحق رقم (2)
(ب) الصوائت الدولية والصوائت ذات
الرسم العربي لمقابلتها

ر.م.	قصير	طويل	
1	أ / "الكسرة"	أ / "يا والمد"	أما هي مغلقة
2	ع /	ع /	يا والمد
3	ع /	ع /	أما هي نصف مغلقة
4	أ - "الفتحة"	أ / "يا ومد"	أما هي مفتوحة
5	أ / "الضمة"	أ / "يا ومد"	خلفي مغلقة
6	أ /	أ /	خلفي نصف مغلقة
7	أ /	أ /	خلفي نصف مفتوحة
8	أ /	أ /	خلفي مفتوحة
9	أ /	أ /	مركزي

ملحق رقم (3) الرسم العربي للصوامت الدولية

ر . م .	الصامت الدولي	رسمه العربي	اسمه
1	p	ء	الهزمة
2	b	ب	الباء
3	t	ت	التاء
4	θ	ث	الثاء
5	ʒ	ج	الجيم
6	h	ح	الحاء
7	x	خ	الخاء
8	d	د	الدال
9	ð	ذ	الذال
10	r	ر	الراء
11	z	ز	الزاي
12	s	س	السين
13	ʃ	ش	الشين
14	ʒ	ص	الصاد
15	d	ض	الضاد
16	t	ط	الطاء
17	θ	ظ	الظاء
18	ʕ	ع	العين
19	g	غ	الغين
20	f	ف	الفاء
21	q	ق	القاف
22	k	ك	الكاف
23	l	ل	اللام
24	m	م	الميم
25	n	ن	النون
26	h	ه	الهاء
27	w	و	الواو
28	ɣ	ي	الياء
29	ʔ	كـ	ليس فونيمًا في العربية
30	v	فـ	== =
31	ʒ	جـ	الزاي المضمّن

ملحق رقم (4) الأبجدية الدولية بالرسم العربي

ر . م .	الصامت الدولي	رسمه العربي	اسمه
1	ʔ	ء	الهزة
2	b	ب	الباء
3	t	ت	التاء
4	θ	ث	الثاء
5	ʒ	ج	الجيم
6	ħ	ح	الحاء
7	x	خ	الخاء
8	d	د	الدال
9	ð	ذ	الذال
10	r	ر	الراء
11	z	ز	الزاي
12	s	س	السين
13	ʃ	ش	الشين
14	ʕ	ص	الصاد
15	ʁ	ض	الضاد
16	ʦ	ط	الطاء
17	ʣ	ظ	الظاء
18	ʕ	ع	العين
19	ɣ	غ	الغين
20	f	ف	الفاء
21	q	ق	القاف
22	k	ك	الكاف
23	l	ل	اللام
24	m	م	الميم
25	n	ن	النون
26	w	ه	الهاء
27	ʔ	و	الواو
28	ʕ	ي	الياء
29	v	ف	ليس فونيمًا في العربية
30	ʔ	ك	==
31	ʔ	خ	== الزاي المقفلة

مغلق	رصف حركة النغمة مع الصوائت	الصوائت	رصف حركة الالف مع الصوائت
مغلق	أ	خلفي	أمامي
نصف مغلق	إ	أ	مركزي
نصف مفتوح	و	أ	أ
مفتوح	و	أ	أ

من خلافيات الرسم الإملائي

في التراث المجمعي العربي (5)

حذف ألف التثنية في حالة النصب كما في:

(شربت ماءً)

• مفتاح بريك الغرياني

القضية الخامسة التي عالجها المجمع اللغوي بالقاهرة، واتخذ فيها قراراً ثابتاً في الدورتين: السادسة والعشرين لسنة 1960م⁽¹⁾، والسادسة والأربعين لسنة 1980م⁽²⁾، هي حذف ألف التثنية في حالة النصب نحو: (شربت ماءً)، ولم يعطل المجمع هذا الحذف، وقد سلك فيها علماء الرسم الإملائي من قدماء، ومحدثين مسلكين:

الأول: يقضي بحذف ألف التثنية في حالة النصب نحو: شربت ماء وهو مذهب البصريين، وهو ما جرى عليه المجمع اللغوي بالقاهرة. قال الإمام "السيوطي" في (همع الهوامع) ما نصه:

(إن كان ما فيه الألف كسماء منوناً منصوباً، فكتبه جمهور البصريين بألفين: الواحدة حرف علة، والأخرى: البديل من التثنية،

(1) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 309.

(2) المرجع السابق: 310.

وبعضهم، والكوفيون بواحدة، وهي حرف العلة التي قبلها الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التتوين صورة⁽¹⁾

وقد علّل هذا الحذف ابن قتيبة (213-276 هـ) في كتابه (أدب الكاتب)⁽²⁾، فقال: (القياس أن تكتبه بألفين؛ لأن فيه ثلاث ألفات: الأولى، والهمزة، والثالثة، وهي التي تبدل من التتوين في الوقف، فتحذف واحدة، وتكتب اثنتين، والكتاب يكتبونه بألف واحدة، ويدعون القياس على مذهب حمزة⁽³⁾ في الوقف عليها)

الثاني: يقضي بإثبات ألف التتوين في حالة النصب نحو: (شربت ماءً)، وقد احتج لهذا المذهب من القدماء:

1- الإمام أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (..... - 335هـ)، فقال: (وأما ما في النصب؛ فلأنهم يكرهون اجتماع شبهين، فإذا اجتمعت في الحرف ألفان، كتبوه بألف واحدة، كقولك: شربت ماء ألا ترى أن ها هنا ثلاث ألفات: الألف الأولى، والهمزة المفتوحة، وألف الإعراب، وكل ممدود منصوب، فالصواب أن يكتب بألفين؛ لأن فيه ثلاث ألفات)⁽⁴⁾.

(1) ج 6: 313، وانظر: صبح الأعشى ج 3: 208.

(2) انظر: 228.

(3) يقوم مذهب (حمزة) على تسهيل الهمزة المتطرفة عند الوقف عليها، فترسم (ماً)، انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 1: 432. أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة. وسراج القارئ المبتدئ للقاصح: 84. الحلبي ط (3) سنة 1954م.

(4) أدب الكتاب للصولي: 261

2- الخطيب التبريزي (421 هـ - 502 هـ)، فقال: (إذا حذف من الممدود الألف ، واللام كتب بألفين كقولك : ناديت نداءً ، وجازيت جزاءً ، وكان الأصل فيه أن يكتب ثلاث ألفات)⁽¹⁾ وقد احتج لهذا المذهب من المعاصرين:

1- الشيخ حسين والي : (1869 م - 1936 م) قال تعقيباً على قاعدة حدث ألف التتوين : (وكان بعض المتقدمين يرسم ألف التتوين ، فيكتب هكذا : (عطاءً) ، وهو القياس)⁽²⁾ .

2- الشيخ أحمد الإسكندري (عضو المجمع اللغوي بالقاهرة) (1875 - 1938م)، فاقترح - في سبيل تيسير الهجاء - رفع أكثر المستثنيات، والتقريب ما بين النطق، والرسم، ونظر إلى الهمزة المتطرفة المسبوقة بساكن، ورأى ألا تصور بحرف؛ بل يرمز لموضعها برسم قطعة (رأس عين)، ويرسم بعدها ألف التتوين في حالة النصب مثل: جازيته جزاءً، ولم يفعل سوءاً⁽³⁾.

3- الشيخ مصطفى الغلاييني (1886 - 1944م) ، قال تعقيباً على هذه القاعدة كما في: (لبست رداءً)، و(شربت ماءً)، وحقها أن تكتب هكذا: رداءً، وماءاً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي: 11

⁽²⁾ تمرين الإملاء: 180

⁽³⁾ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 375:1

⁽⁴⁾ جامع الدروس العربية للغلاييني ج2: 160

4- حامد عبد القادر (عضو المجمع اللغوي بالقاهرة) (1895 - 1966م)، فقد اقترح أن تثبت ألف التنوين في حالة النصب نحو: جزاء⁽¹⁾.

5- لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فقد اقترحت رسمها هكذا : (رأيت سماءً)⁽²⁾ .

6- عبد العليم إبراهيم (عميد تفتيش اللغة العربية بوزارة التربية، والتعليم بمصر) في كتابه (الإملاء، والترقيم) حيث قال: (ويكتبون همزة الاسم الممدود المنون المنصوب على السطر، وليس بعدها ألف؛ لأن قبلها ألفاً مثلاً: سماءً، ولماذا هذا الاستثناء الذي يخلق قاعدة جديدة، وما الضرر في كتابتها سماءً؟ وبذلك يزول الاختلاف بين جزاءً، وجزاءاً)⁽³⁾

وبعد؛ فإننا ندعو إلى إحياء هذا المذهب؛ تحقيقاً للتطابق بين المنطوق، والمرسوم، وتحريراً للرسم العربي من مشكلات التفريعات، والاستثناءات التي يضج منها الكتاب، ويتخبط فيها القراء.

⁽¹⁾ البحوث والمحاضرات للدورة الثانية والعشرين : 404 ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 9: 294

⁽²⁾ محاضر جلسات المجمع في الدورة الثانية والعشرين سنة 1955 / 1956 ص: 404

⁽³⁾ الإملاء والترقيم : 122

المصادر والمراجع :

- 1- أدب الكاتب لابن قتيبة . ت.د. محمد الدالي مؤسسة الرسالة ط (2) بيروت سنة 1985
- 2- أدب الكتاب للصولي بشرح وتعليق أحمد حسن بسبح دار الكتب العلمية ط (1) بيروت سنة 1994 م
- 3- الإعلام للزركلي ج7 دار العلم للملايين ط (9) بيروت نوفمبر سنة 1999م
- 4- الإملاء والترقيم عبدالعليم إبراهيم مكتبة غريب القاهرة
- 5- تمرين الإملاء حسين والي مطبعة الواعظ ط (1) القاهرة سنة 1908م
- 6- جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني المكتبة العصرية ط (14) بيروت سنة 1914م
- 7- سراج القارئ المبتدئ للقاصح راجعه علي محمد الضباع الحلبي ط (3) القاهرة سنة 1954م
- 8- شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي . ت. محمد زهير شاويش المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ط (1) حلب سنة 1961م
- 9- صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ص3 المؤسسة المصرية للتأليف والنشر القاهرة
- 10- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص1 منشورات مجمع اللغة العربية سنة 1935م

- 11- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص9 منشورات مجمع اللغة العربية سنة 1935م
- 12- المجمعيون في خمسين عاما بقلم مهدي علام منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط(1) سنة 1986م
- 13- مجموعة القرارات العلمية خمسين عاما أخرجها محمد شوقي أمين ، وإبراهيم التريزي منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط(1) سنة 1984م
- 14- محاضر جلسات المجمع في الدورة الثانية والعشرين أخرجها محمد شوقي أمين منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط(1) سنة 1979م
- 15- النشر في القراءات العشر لابن الجزري صححه علي بن محمد الضباع المكتبة التجارية الكبرى القاهرة
- 16- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ج6 . ت. د. عبدالعال سالم مكرم دار البحوث العلمية . الكويت سنة 1980م

في حجج النحو العربي وبراهينه

• د . عبدالكريم جمعة سلامة

إنَّ المشتغل بالنحو العربي، دارساً، أو مدرساً، لابد وأن يلفت انتباهه أن النحو العربي في شتَّى موضوعاته، ومسائله، وبحوثه الدقيقة، وحتى في مسائله الخلافية يركز ويستند على حجج، وبراهين، واستدلالات في إثباته، أو نفيه، وربما أنصع دليل على ذلك كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، فهو يقوم في تحكيمه وأحكامه على الحجج والبراهين، والأدلة والمسوغات. من هنا وقر في ذهني منذ زمن أنَّ حجج النحو وبراهينه وأدلته هي سلاح علماء النحو، وعليه فقد رأيت أن ذلك يستحق إطلالة عليه، وعرضه ومناقشته بتأن.

بادئ ذي بدء إنَّ كلَّ من اشتغل بمادة علم النحو، أو شغلته هذه المادة لابد وأن يعرف أن حجج النحو وبراهينه التي يلجأ إليها علماؤنا القدامى تنقسم إلى أقسام ومراتب رئيسة، ولنأخذ هذا التقسيم من أفواه علمائنا القدامى، فقد عقد ابن جني (ت392هـ)

في كتابه الخصائص⁽¹⁾ فصولاً شتى تحدث فيها عن أدلة النحو، وحججه والخلاصة أنها عنده تنحصر في : (النقل ، والإجماع ، والقياس).

وابن الأنباري (ت335هـ) يسميها (الأصول) فهو يقول : " اعلم أنّ أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فصوله، وفروعه... وفائدته التعديل في إثبات الحكم على الحجة، والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ".⁽²⁾ إذن القضية النحوية تحتاج إلى دليل معها يؤيد صحتها، والركون إليها إيجاباً أو سلباً، وسأناقش في صفحات هذا البحث هذه (الأصول).

ولنبداً بدليل (النقل)

فما هو دليل النقل الذي اعتمده النحويون في حججهم وأدلتهم؟ إنَّ دليل (النقل) هو من أقوى أدلة النحو، وبراهينه، وحججه، ويعرفه ابن الأنباري (ت335هـ) بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول

(1) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1406هـ / 1986 ، 1 / 184.

(2) لمع الأدلة في أصول النحو، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق د. عطية عامر، بيروت 1963 ، 127/1.

النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذاً من كلام غير العرب من المؤلّدين وغيرهم...".⁽¹⁾ إذاً دليل النقل: هو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً، والذي يكون كثيراً منتشراً.

ولا مرأى في أن أعلى مراتب الكلام الفصيح هو القرآن الكريم، وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ثم كلام العرب سواء كان شعراً أم نثراً.

والقرآن الكريم لا شك أنه ذروة الفصاحة، وغاية البيان، وصرح العربية الشامخ.

أما الحديث فهو : " كلّ قول، أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام".⁽²⁾

وكلام العرب سواء كان شعراً، أم نثراً وذلك في عصر السليقة، والفصاحة. أي في تلك العصور المعروفة عند اللغويين، وهي التي صفت فيها لغة الضاد من لوثة العجمة وطغيان الدخيل، وضلال اللحن.

(1) لمع الأدلّة في أصول النحو، لعبد الرحمن بن محمد الأتباري، تحقيق د. عطية عامر، بيروت 127/1963.

(2) علوم الحديث ومصطلحه، د. صبح الصالح (رحمه الله)، دار العلم للملايين، ط 8، بيروت 1975، ص40.

وكلّ هذه الألوان الثلاثة من الكلام العربي الفصيح مشروط فيها أن تكون "منقولة نقلاً صحيحاً" إذاً : لابد من التحري في الرواية والتأكيد من دقة المنقول، وأيضاً توفر الثقة في ناقله، وقائله..
والآن فلنلق نظرة فاحصة على دليل النقل، ولماذا جاء هذا الدليل في المرتبة الأولى من حجج وبراهين النحاة على مختلف قضاياهم النحوية، ومسائله المتشعبة ؟

أولاً : الدليل القرآني:

القرآن - كما نعرف - هو " كلام الله ، المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - المتعبد بتلاوته "(1)، وعليه فإن القرآن الكريم عماد الأدلة المنقولة على الإطلاق، ولهذا فقد شاع الاعتماد عليه بين النحاة جميعاً كحجة، وبرهان، ودليل في تأييد قضاياهم النحوية على اختلاف انتماءاتهم ومذاهبهم، ومنهم من توسع في الاحتجاج به كابن هشام (ت761هـ) في كتابه (مغني اللبيب) بل وسائر مؤلفاته النحوية، وكابن مالك (ت672هـ) في كتابه شرح التسهيل، كما أن المتصفح لكتاب سيبويه (ت180هـ) يرى أن الشواهد القرآنية التي اعتمدها سيبويه للاحتجاج على قواعده بلغ ما ينيف على أربعمائة(2) شاهد.

(1) مباحث علوم القرآن، مناع لقطان، مكتبة وهبه، ط 9، القاهرة 1415هـ - 1995 ص17.

(2) أنظر أدلة النحو، د. عفاف حنين ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ط1، مصر 1977، ص28.

ومما لا شك فيه أنّ الحجة القرآنية يمكن أن تقف دليلاً منفرداً لإثبات قاعدة نحوية أو تقرير أصل، أو نفس دليل غير قرآني، فعلى سبيل المثال جاء في الكتاب لسيبويه: (1)

"هذا باب ما لُفّظ به مما هو مثني كما لُفّظ بالجمع"، وقد قالت العرب في الشيئين اللذين كل واحد منها اسم على حدة، وليس واحد منهما بعض شيء كما قالوا في (ذا)؛ لأن التثنية جمعٌ فقالوا كما قالوا : فَعَلْنَا.

وزعم يونس (ت182هـ) أنهم يقلون: ضع رجالَهُما، وغلماهُما، وإِنَّمَا هما اثنان. قال الله - عز وجل - ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ (ص، 21-22).

وقال تعالى : ﴿كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء، 15).

وهذا ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ) يجعل إحدى القراءات حجة لتأكيد من قال من النحاة بمجيء (لو) مصدرية.

قال : " وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، والذي أثبتته الفراء (ت207هـ) وأبو علي الفارسي (ت377 هـ) والتبريزي (ت502هـ) وابن مالك (ت672 هـ) ويقول المانعون في نحو : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ

(1) الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القلم، مصر، 1956، 622/3.

لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿ (البقرة، 96) إنها شرطية، وأن مفعول (يؤد)، وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يؤد أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ فَيَدَّهْنُوا﴾ (القلم، 9)، (بحذف النون)، فعطف (يدَّهْنُوا) بالنصب على (تدَّهْن) لما كان معناه أن تدَّهْن⁽¹⁾

وهنا يثبت ابن هشام (ت761هـ) أن (لو) مصدرية، بمعنى (أن)، إلا أنها لا تنصب، وهي في نظره حينئذ تقع بعد (ودّ)، أو (يؤد) وجاء بالآية القرآنية حجةً ودليلاً لذلك..

وهو بهذه القراءة في الآية القرآنية السابقة يصطف إلى جانب القلة من النحاة الذين رأوا جواز مجيء (لو) مصدرية...

نعلم أنه يجري على السنة المعربين في (لو) الشرطية قولهم: (لو) حرف شرط يفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط.

لكن ابن هشام يقلب هذا القول رأساً على عقب، ويصرح أنه إعراب باطل محتجاً بآيات من القرآن الكريم.

يقول: "أنها-أي (لو)- تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب معاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة

(1) المغني، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، لات،

من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (الأنعام، 111) وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (لقمان، 27) وقول عمر - رضي الله عنه - :
" نِعْمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعِصِهِ " .

" وبيانه أن كل شيء امتنع، ثبت نقيضه، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الكريمة الأولى ثبوت إيمانهم، مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم. وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة، مداداً وهي تمدّ ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد ⁽¹⁾ .

وهذا الفراء (ت207هـ) يعتمد في أحوال كثيرة على القرآن الكريم كحجة وبرهان على تأييد قاعدة أو مذهب، ففي حديثه على معاني (حتى) يذكر أحد الوجوه فيقول: "أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلاً، ولا تبال كيف كان الذي قبلها، فتتصب كقول الله - عز وجل - :

⁽¹⁾ المغنى، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت ، لبنان، لات ،

﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ﴾ (طه، 91)، وهو كثير في القرآن⁽¹⁾.

ونلاحظ أيضاً-على سبيل المثال-أن الحسن بن القاسم المرادي (ت749هـ) في حديثه في الجنى الداني عن معاني (الباء) قد استخدم القرآن الكريم كدليل نقلي قرآني

متفرد في كل معنى من معانيها قال : "الثاني التعدية نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة، 17) ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ (البقرة، 20) ويؤيد أن (باء) التعدية بمنزلة الهمزة قراءة اليماني : ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾.

الثالث: الاستعانة، منه في أشهر الوجهين، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة، 1)

الرابع :التعليل: ﴿إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ (البقرة، 54)، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ (النساء، 160) ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنْبِهِ﴾ (العنكبوت، 40).

الخامس:المصاحبة: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ (النساء، 170)، ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾ (هود، 48).

السادس : الظرفية : ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ (آل عمران، 123).⁽²⁾

(1) معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1980، 19/1.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل نديم، دار الأفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1983م، ص37، 36.

هذا غيـض من فيض، وهو الاكتفاء بالقرآن وحده كحجة ودليل من أدلة النقل فكثير من النحاة -كما رأينا - يعتمد برهاناً منفرداً. قلنا : إنّ الدليل النقلي ينحصر في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب. فإذا اجتمع على المسألة أكثر من دليل نقلي فإن النحويين عادة يقدّمون القرآن الكريم -وهو جدير بذلك- ويُنْتَوَى بالحديث الشريف، ثم بكلام العرب.

فعلى سبيل المثال:

من معاني حرف الجرّ (في): التعليل، نحو قوله تعالى:

﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (يوسف، 32)

وفي الحديث: "أنّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها.."،⁽¹⁾ فإذا اجتمع القرآن والحديث والشعر نحو:

جاء من معاني (إنّ) المكسورة الخفيفة أنها تكون بمعنى (إذا) وعللوا هذا الوجه بقول الله - عزّ وجل - : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنُتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة، 57)، وقوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح، 27).

وقوله عليه الصلاة والسلام : " وإنا إن شاء الله بكم لاحقون "

(1) مغني اللبيب، لابن هشام، مصدر سابق، 36، 338/1.

وقال الشاعر:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ⁽¹⁾

فكما نرى فقد اعتمد النحويون على (النقل) في الاحتجاج لهذه القضية، ولما اجتمع في النقل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، بدؤوا بالقرآن الكريم ثم بالحديث، ثم بكلام العرب. فإن اجتمع القرآن وكلام العرب، قدموا كلام الله تعالى.

ذكر النحويون أنّ من الحروف الناسخة التي تعمل عمل (ليس) (ما) وذلك في لغة أهل الحجاز خاصّة، وحجتهم أنّ (ما) تشبه (ليس) في نفي الحال عند الإطلاق فأعملوها عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، واحتجوا على ذلك بالدليل النقلي وهو قول الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بِبَشَرًا ﴾ (يوسف،3) وقال تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أَهْأَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة،2).

وقال الشاعر:

أَبْنَاوُهَا مَتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ، وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا⁽²⁾

وربما قدم النحويون كلام العرب على الدليل القرآني لسبب أو لآخر، كأن يختلف النحويون على مسألة يقعدها بعضهم من خلال

(1) البيت للفرزدق، وحُرَّتَا/ قطعتا. أنظر المغني، لابن هشام، قدم له ووضح حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجع د. إميل نديم يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العالمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1998م. ص 62.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1426 هـ - 2005م مج 1/247.

استقراء كلام العرب تم يأتي بالدليل القرآني كفصل للخطاب في هذه القضية، ومنه على سبيل المثال ما دار بين الكوفيين والبصريين من خلاف حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور حيث جَوَزَ الكوفيون الفصل بينهما بغير الظرف، والجار، والمجرور، واحتجوا لنصرة رأيهم بالمنقول عن العرب شعراً ونثراً، فمن الشعر قول الشاعر:

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفتُ

غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدورها

والتقدير: شفت غلائلَ صدورها عبدُ القيسِ منها. ففصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي وهو فاعل (شفت) وهو قوله: (عبدُ القيسِ منها)، وأوردوا عدّة أبيات من الشعر تؤيد حجتهم. ثم قالوا: "وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيد" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، ثم جاءوا بالدليل النقلي من القرآن الكريم فقالوا:

وقد قرأ ابن عامر (وهو أحد القراء السبعة) قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنْ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (الأنعام، 137) بنصب (أَوْلَادِهِمْ) وجرّ (شُرَكَائِهِمْ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أَوْلَادِهِمْ) والتقدير (قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادِهِمْ).⁽¹⁾

(1) الإتيان في مسائل الخلاف، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإتيان، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، الكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ، 1993م، 427، 431/2.

إذاً من حجج النحو وبراهينه النقل، وقد عرفنا أنه عبارة عن كلام الله تعالى، وحديث رسوله -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب شعراً ونثراً، وقد سقنا أمثلة توضيحية لذلك.

الحجة الثانية التي يعتمد عليها النحاة. هي (الإجماع).

فما الإجماع ؟

الإجماع لغة :الإعداد والعزيمة على الأمر، أو اتفاق القوم على أمر .. (1)

واصطلاحاً: ما ورد عن ابن جني (ت392هـ) وهو قوله :
"اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (2) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص. فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة". (3)

إذاً الإجماع حجة عند النحويين ، ويستدلون بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: " أمتي لا تجتمع على ضلالة"، ومن شواهد الإجماع - على سبيل المثال -:

(1) لسان العرب ، لابن منظور، دار صادرة ، ط3، بيروت، 1414هـ 1994م، مادة (جمع).

(2) (أهل البلدين) ، أي الكوفة ، والبصرة، أنظر الخصائص، لابن جني، مصدر سابق 190/1.

(3) المصدر نفسه .

1. اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلقَى علامة الندبة على الصفة كأن تقول : "وا زيدُ الظريفاه " واحتجوا بالإجماع فقالوا : لقد أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك : " وا عبد زيداه ؛ وا غلام عمراه " فكذاك يصح الأمر هنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تُلقَى علامة الندبة على المضاف إليه فكذاك يجوز أن تلقى على الصفة .

ثم دعموا حجتهم بالنقل فقالوا : " قد رُوي عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان - أي قدحان - فقال : " واجْمُجْمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه "، فألقى علامة الندبة على الصفة، فدلّ ذلك على ما قلناه " (1).

2. في مسألة : هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ؟
أجاز الكوفيون ذلك، ومنعه البصريون، إلا بعوض كألف الاستفهام، أو هاء التنبيه كقولك : "الله ما فَعَلْتَ كذا" أو "ها الله...".

(1) أنظر الإحصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 364/1، 365.

وقال البصريون في حجتهم :

" أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد لها هنا، فبقينا فيما عداه على الأصل..."⁽¹⁾
 أمّا إذا دخلت ألف الاستفهام، وهاء التنبيه - كما في المثالين - صارتا عوضا عن حرف القسم، فجازت المسألة ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض ".⁽²⁾

* واختلّف في عامل النصب في المفعول به، فقال الكوفيون :
 " إن العامل في المفعول النصب الفعل، والفاعل جميعا "⁽³⁾،
 وذهب البصريون " إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً ".⁽⁴⁾

واحتج البصريون لمذهبهم (بالإجماع) فقالوا :

" إنما قلنا الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل؛ أما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل وهو باق على أصله في الاسميّة، فوجب ألاّ يكون له تأثير في العمل،

(1) أنظر الإتيان في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 396/1.

(2) المصدر نفسه والصفحة .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه .

وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له ". (1)

• وشاهد آخر - على سبيل المثال - في احتجاج الكوفيين بالإجماع وذلك في مسألة (رفع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة، فقد ذهب الكوفيون : إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر وأنه باق على رفعه قبل دخولها .. واحتجّوا على صحة رؤيتهم بأن قالوا : " وأجمعنا على أنّ الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم، وإنما تنصبه لأنها اشتهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر ...". (2)

ومن حجج النحو وأدلته - أيضاً - القياس.

فما القياس ؟

القياس لغةً : تقول : قاس الشيء قياساً إذا قدره على مثاله، أي أنه عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره. (3)

والقياس في الاصطلاح : تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو : حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بد لكل قياس من توفر أربعة أركان: أصل، وفرع، وعلة، وحكم.

(1) أنظر الإتحاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 396/1.

(2) المصدر نفسه، 176/1.

(3) كتاب التعريفات ، للرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفي، دار الرشيد ، القاهرة، 1991 ص 205.

فعلى سبيل المثال إذا رُكِّبَ قياساً في الدلالة على رفع (نائب الفاعل) تقول: هو اسم أسند الفعل إليه، مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل.

فالأصل هو (الفاعل)، والفرع (نائب الفاعل)، والعلة الجامعة بينهما هي : (الإسناد)، والحكم هو (الرفع).

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو (الفاعل) وإنما أجرى على الفرع الذي هو (نائب الفاعل) بالعلة الجامعة التي هي الإسناد،⁽¹⁾ هذا وتروى المصادر أن النحاة استخدموا لفظ (القياس) منذ عصر مبكر جداً، وأنهم حرصوا عليه وكلفوا به وأخذوا بمنهجه في تناول الظواهر التركيبية بالتفصيل، ولاشك أن القياس النحوي تأثر بالدراسات الفقهية، والكلامية، وعلي ذلك فقد ظهرت فكرة الأصل، والفرع في الدرس النحوي على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وتلميذه سيبويه (ت180هـ) ومن ذلك قولهم : " الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال ".⁽²⁾

وقد جعل النحاة عبدالله أبي إسحق (ت127هـ) " شديد التجرد للقياس "⁽³⁾ والقياس هنا بمعنى دراسة الظواهر اللغوية المطردة

(1) أنظر لمع الأدلة في النحو ، لابن الأنباري، مصدر سابق ، ص42.

(2) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط4، بيروت، 1982م، ص77.

(3) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، لات، 42/2.

واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها وهذا الوعي هو ما يؤيده ابن أبي إسحق نفسه عندما يقول " ما يطرّد وينقاس "،⁽¹⁾ أي ما يشيع في النصوص حتى أنه ليفرض نفسه باطرّاده، فيصبح مقياساً للصحة والخطأ.

وكثيراً ما تجد عند النحويين على اختلاف مذاهبهم عبارات من مثل : " هذا قياس كلام العرب " أو " هذا قياس لغة العرب ". وهذا ابن الأنباري (ت335هـ) يؤكد أن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ثم يقول : "من أنكر القياس فقد أنكر النحو "⁽²⁾؛ لأن النحو كله قياس، ونُسبَ إلى الكسائي (ت182هـ) قوله شعراً :

إنّما النحو قياسٌ يتَّبَعُ وبه في كلّ علم يُنتَفَعُ⁽³⁾

وقد توسّع الكوفيون في القياس فقاموا على القليل النادر، وربما حتى الشاذ، وذلك ناتج عن تقديرهم للمسموع عن العرب. وعليه ربما جعلوا القليل النادر أصلاً، وأساساً لوضع قاعدة عامّة، قال السيوطي (ت911هـ) عن الكوفيين : "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه " ، وقال دُرستويه

(1) أنظر طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق (جوزف هل)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لات، ص15.

(2) لمع الأدلة في النحو، مصدر سابق، 44.

(3) بغية الوعاة، مصدر سابق، 164/2، وأبناء الرواة على أبناء النحاة، على بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتاب، ط 1، 267/2.

(ت 347هـ) : " كان الكسائي يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو ".⁽¹⁾
ومن أمثلة قياسهم على النادر :

ما ذهب إليه الكسائي (ت 182هـ) من جواز الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) والجر بـ(لعلّ) استناداً إلى الشواهد النادرة في ذلك كقول كثير عزة :

أيادي سبا ، يا عزّ ما كنتُ بعدكمُ فلن يحلّ للعينين بعدكٍ منظرُ
وقيل : أن (يحلّ) فعل مضارع مجزوم بـ(لن) وعلامة جزمه حذف حرف العلة الألف. والنصب بـ(لم) كما في قراءة بعضهم : ﴿ألم نشرح﴾ (الانشراح، 1) ، وكقول علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - :

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ أيوم لم يقدر أم يوم قدّر⁽²⁾
بنصب (نشرح ، ويقدر) وخُرْجا على أن أصلهما (نشرحن ،
ويقدرن) ، ودليلهم على الجر بـ(لعلّ) قول كعب بن سعد الغنوي:
فقلت: ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلّ أبي المغوار منك قريباً⁽³⁾

(1) أنظر الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق احمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ط1،

1976، ص105. وانظر بغية الوعاة، مصدر سابق 164/2.

(2) أنظر الجني الداني، 267، والمغني، 529/1، مصدرين سابقين.

(3) أنظر الجني الداني، 267، والمغني، 548/1.

وخرّجت الشواهد على وجوه أخرى على غير ما ذهب إليه الكوفيون.⁽¹⁾

ومن استعمال القياس عند الكوفيين أيضاً قولهم: إنّ (ما) الحجازية لا تعمل النصب في الخبر، وأنه منصوب بحذف حرف الخفض.

واحتجوا لذلك بالقياس فقالوا: "لأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم نحو: "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل نحو: "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس".⁽²⁾

والمنتبّع لأدلة الكوفيين يجد أنهم يستخدمون القياس كحجة، ويرهان في كثير من المسائل النحوية التي لا مجال لسردها في هذه العجالة.

واستعمل البصريون القياس ولكن بصورة أقل من الكوفيين ومن أمثلة القياس عندهم:

⁽¹⁾ المصدر نفسه، 285/1.

⁽²⁾ الإحصاف، مصدر سابق، 165/1.

اختلف الكوفيون والبصريون في (أي) الموصولة أهي معربة دائماً، أم مبنية أحياناً ؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ (أيهم) إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة فهو معرب نحو قولهم : " لأضربن أيهم أفضل " .
وذهب البصريون إلى أنه في هذه الحالة (مبنى) وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فهو معرب نحو قولهم: "لأضربن أيهم هو أفضل" .
إذاً الخلاف عند حذف العائد الكوفيون يرون أنه معرب، والبصريون يرون أنه مبني.

ومن أدلة البصريين على صحة رأيهم قولهم :

" إنما قلنا إنها مبنية ها هنا على الضم، وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء، والاستفهام ، والاسم الموصول، كما بنيت (مَنْ) و (ما) لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو (بعض)، وعلى نقيضها وهو (كلّ) وذلك على خلاف القياس فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضي ألا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء" (1)

(1) الإحصاف ، 712/2 ، 713.

أيضاً عُرِف عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) أنه لا يقيس إلا على الكثير الشائع ومع ذلك فقد أثر عنه أنه في أحيان قليلة يحمل على الشاذ، ومن شواهد ذلك أنه سمع أعرابياً يقول : " إذا بلغ الرجل السنين فإيَّاه وإيَّا الشَّواب " بإضافة (إيَّا) - وهو ضمير النصب المنفصل - إلى قوله : (الشَّواب)، وهو اسم ظاهر، فاستنتج الخليل من ذلك قياساً وهو أن الكاف ، والهاء ، والياء في (إِيَّاكَ) ، و (إِيَّاهُ) ، و (إِيَّاي) في موضع جرّ وذلك بإضافة (إِيَّاهُ) إليه ، وعليه فقد قدّر الخليل - بناء على ما سمعه من الأعرابي - أن هذه الضمائر مجرورة المحل ويمكن توكيدها بأسماء ظاهرة مجرورة، فقال : " لو أنّ رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أعْتَفْهُ ؛ لأن هذه الكاف مجرورة ".⁽¹⁾

وجاء على ذلك قول الشاعر:

فدعني وإيّا خالدٍ لأقطعنَّ عرَى نياطه⁽²⁾

هذه تقريباً الحجج والبراهين والأدلة التي يستند عليها النحويون لإثبات مسألة نحوية ، أو نفيها، وقد ظهر الاستدلال بالنقل، والقياس، والإجماع جلياً واضحاً في اختلاف الرأي حول سيل من المسائل النحوية بين مدرستي الكوفة والبصرة، كما هو معروف.

⁽¹⁾ الكتاب لسيبويه، مصدر سابق، 1/279.

⁽²⁾ أنظر اللسان، مصدر سابق، مادة (أَيَّا).

حول العامل اللغوي قديمًا وحديثًا

• د : محمد مختار بريون

لقد كثر الكلام عن العامل النحوي قديمًا وحديثًا ، واختلف الدارسون في النظر إليه بين طاعن ومهاجم ، وبين من يرى أنه أثر رائع من آثار العقل الغربي⁽¹⁾ .

على أي ساركز - هنا - على رؤية الدكتور مهدي المخزومي^(*) لهذا العامل .

ويذهب الدكتور مهدي المخزومي كما يذهب أستاذه إبراهيم مصطفى إلى أن العامل النحوي الفلسفي مفسدة للدرس النحوي ، ولعنة عليه ، ينبغي أن نخلّص هذا الدرس مما علق به من شوائب هذه النظرية ، التي جرّها إلى النحو منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة⁽²⁾ .

(1) تتنظر آراء الدارسين في كل من ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية : معاذ السرطاوي : 100 ، ط / دار مجدلاوي ، عمان ، الأولى 1988 ، والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل : د / عبدالعزيز عبده أبو عبدالله : 703 ، ط / منشورات الكتاب والتوزيع ، طرابلس : ليبيا ، الأولى 1982 ،
(*) د . مهدي محمد صالح المخزومي من علماء النحو واللغة العراقيين عمل أستاذًا بكلية الآداب بجامعة بغداد وله العديد من المقالات والدراسات ومن مؤلفاته "الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أعماله ومنهجه" و "في النحو العربي" و "الدرس النحوي في بغداد" . ولد في النجف عام 1917 وتوفي عام 1993 م .
(2) ينظر إحياء النحو : 22 . 44 ، ط / دار الكتاب الإسلامي ، الثانية ، القاهرة 1992 ، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : 16 ، ط / دار الرائد ، بيروت ، لبنان ، الثانية 1986

وسعى المخزومي ما وسعه السعي إلى سلب العامل الفلسفي قدرته على العمل ، ولقد درس المخزومي العامل وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

1. **عامل فلسفي:** وهو الذي اقتبسه النحاة من منهج المتكلمين في العلة ، بعد أن طغى منهجهم على الدراسات المختلفة في تلك المرحلة ، ومنه كانت مدرسة القياس في النحو في القرن الرابع وما بعده خاصة .

ولقد كان البصريون أكثر إمعاناً في الأخذ بهذا العامل الفلسفي، أما الكوفيون فبالرغم من تأثرهم بالمنهج الكلامي، فقد كان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج البصريين .

2. **العامل التوقيفي:** وهو الذي قال به ابن مضاء القرطبي في كتابه " الرد على النحاة " إذ قال ابن مضاء فيه : إن الخوض في مسائل النحو الإعرابية ينبغي أن يكون في ضوء الرأي الذي يذهب إلى أن اللغة توقيفية ، وأن نسبة الإعراب إلى المتكلم باطلة عقلاً ، وباطلة شرعاً ، ونسب هذه الأصوات التي هي حركات الإعراب إلى فعل الله تعالى ⁽¹⁾ .

3. أما العامل الثالث فهو الذي سماه "العامل اللغوي" ، ويعني المخزومي بالعامل اللغوي الاستعمال ودوره في بنية الكلمات إذا كثر دورانها على اللسان ؛ إذ يتم حينها التخفيف من المجهود

(1) ينظر الرد على النحاة : 77 . 78 ، تح/ شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف : الثالثة ، القاهرة 1988 .

العضلي ، ومحاولة انسجام الأصوات مع بعضها ، وفي أحيان كثيرة ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن، الذي لا يخل بالمعنى، أو إلى حذف بعض أجزائها ، التي تُغني عنها القرائن القولية أو الحالية واقتبس المخزومي هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية ، سواء ما يتصل منها ببنية الكلمة ، أم ما يتصل بتركيب الجمل .

ولقد أوحى للمخزومي هذا الاقتباس إشارات وتلميحات من أعمال القدماء، نحو الخليل بن أحمد، والفراء من الكوفيين، إذ كان للنحاة القدماء تلميحات وإيماءات تحمل الملامح الرئيسة التي تقوم عليها نظرية هذا العامل اللغوي، ولقد صرح المخزومي بذلك، ومن هذه الإشارات قولهم بأن الحركة تتأثر بالمجاورة فيحدث التأثير بما بعدها أو بما قبلها ليكون توافق وانسجام بين الحركتين ، فإذا فصل بين هذه الكلمات بفاصل ذهب ذلك التأثير ، ورجع إلى الأصل .

وعلى هذا بنى الفراء قوله في ظاهرة الإتياع ، كما في قراءة قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾⁽¹⁾ بكسر الدال ، وكان الفراء يقول في خفض الدال من " الْحَمْدُ " صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، وجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل " إبل " ،

(1) الفاتحة : 1 .

فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم⁽¹⁾، وهو تفسير صوتي لهذه القراءة يستند إلى لهجة عربية هي لهجة تميم⁽²⁾، وتسميه الدراسة اللغوية بالتوافق والانسجام الحركي ، كما أشار القدماء إلى ظاهرة الإدغام بين الحروف المتماثلة أو المتقاربة في مخارجها أو صفاتها ، فبتأثير أحدهما في الآخر تحصل المماثلة لنقلها على اللسان⁽³⁾ ، وهو ما يتفق مع ما وصل إليه الدارسون المحدثون للغة العربية من:

1. ندرة تلاقي أصوات الحلق .

2. ندرة تلاقي الأحرف المتقاربة المخارج أو الصفات .

وكلاهما مما قال به الخليل بن أحمد ، وقال المخزومي : إن الكوفيين كانوا أكثر أخذاً والتفاتاً إلى هذا العامل، وهو ما ينسجم مع طبيعة منهجهم، الذي يمعن في التتبع اللغوي، وبيتعد عن الأصول النظرية ، وكثير من المسائل الخلافية التي أخذ بها البصريون على الكوفيين في القول بها؛ لأنها غير منسجمة وقواعدهم النظرية،

(1) معاني القرآن للفراء 3:1 تح / محمد علي النجار ، أحمد يوسف النجاتي ط / عالم الكتب ، بيروت ، الثالثة 1988 ، وينظر مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي : 271 . 272 ، ط / مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الثانية 1958 .

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 170:1 ، تح/د. زهير غازي زاهد ، ط/ عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، الثالثة . 1988 .

(3) أنظر الخصائص لابن جني 141:2 ، وما بعدها ، تح / محمد علي النجار ، دار الفكر العربي : بيروت لبنان .

كانت نتيجة لأخذ الكوفيين بهذا العامل اللغوي ، مثل عامل رفع المبتدأ أو الخبر في قولهم :إنهما مترافعان ، كما قالوا بجواز تقديم الفاعل على الفعل دون اللجوء إلى التقدير والتأويل كقوله تعالى: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾⁽¹⁾ .

كما قالوا بناصب الاسم المتقدم فعله المتأخر، مع وجود ضمير متصل يعود عليه مثل : الكتاب قرأته ، فيما سماه النحويون بباب الاشتغال، وقال : يجوز ذكر الفاعل دون تقدير الفعل أو جواز اشتراك فاعلين بفعل واحد مثل "قام وجلس علي" فيما سماه النحويون بالتنازع وغير ذلك .

كما أشاد الدكتور مهدي بغنى النحو الكوفي بالعوامل المعنوية التي لا يوجد في النحو البصري منها إلا عاملان ، هما رافع المبتدأ وهو الابتداء ، ورافع الفعل المضارع ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه معنوي أيضاً ، وهو وقوعه موقع الاسم ، أما النحو الكوفي فقد كان غنياً بهذه العوامل ومنها :

1. الإسناد : وهي علة رفع الفاعل ، أي كون الفعل مسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرفع .
2. الفاعلية : وهي رافع عند خلف الأحمر .
3. المفعولية : وهي عامل النصب في المفعول به .

⁽¹⁾ فاطر : 10 .

4. التجرد من الناصب والجازم : وهو عامل رفع الفعل المضارع.

5. الخلاف أو الصرف : وهو عند الكوفيين عامل النصب في الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو " عليّ أمامك ، أو محمدٌ وراءك " وكذلك المفعول معه ، نحو "استوى الماء والخشبة ، مشيت والبحر" والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقين بطلب أو نفي أو نهي أو تمنٍّ أو استفهام ، وقال الكوفيون بالخلاف أو الصرف ؛ لأن الجواب مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام ، أو نفي أو تمنٍّ أو عرض ، والجواب غير هذه الأشياء ، فكان مخالفاً لها أو مصروفاً إلى وجهة أخرى ، ولهذا نصب ، وكذا في الظرف والمفعول معه ⁽¹⁾ .

وهو من أهم العوامل المعنوية ، ورأى المخزومي أن النصب على الخلاف لو عُمِل به بعد توسيع دائرته ، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير وأداة للتخلص من كثير من جدال القدماء ، وهو ما يسعى إليه الميسرون المحدثون ⁽²⁾ .

ولقد توسع المخزومي فعلاً في الأخذ بهذا العامل ، وضم إليه بالإضافة إلى الأبواب التي قال الكوفيون فيها بالخلاف موضوعات أخرى ، ومن هذه الموضوعات " المستثنى بالاً " ،

⁽¹⁾ تنظر المسألة الخامسة والسبعون من كتاب الإنصاف 2: 555 . 557 ، تح / محمد محي الدين عبد الحميد، ط / دار الفكر ، كما ينظر مدرسة الكوفة : 297.

⁽²⁾ ينظر مدرسة الكوفة : 297 .

وقال المخزومي : إن للخليل بن أحمد في الاستثناء كلاماً يشبه كلام الكوفيين في الخلاف ، فقد كان الخليل يقول : إنما نصب المستثنى هنا (لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره) ⁽¹⁾ .

وكذا قال مهدي المخزومي : إن لسيبويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا ، فقد اعتل لنصب الحال والتمييز بمثل ما اعتل به الخليل لنصب المستثنى بإلا ، نحو باب (ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ، ولا هو هو) ⁽²⁾ ، ومثل له بقوله : " هو جاري بيت بيت " ، وباب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، ومثل له بقوله ، وعليه نحى سمناً ، غير أن سيبويه ، عند المخزومي كان مضطراً للأخذ بالعامل المعنوي ، ولو وجد عاملاً لفظياً غيره لما تردد في القول به حتى يكون منهجه مطرداً في دراسة النحو .

وضم المخزومي كذلك بعد توسعه في الأخذ بالنصب على الخلاف "خبر ليس" لأن خبرها لم يعد من المبتدأ هو هو أو لأن الإسناد قد انتقض بـ"ليس" ، ولو كان الخبر من المبتدأ هو هو لتبع المبتدأ في إعرابه ، لذا ألحق مثل هذا الخبر بالتوابع ⁽³⁾ .

وألحق بخبر "ليس" خبر "ما" الحجازية ، وهو كخبر "ليس" انتقض الإسناد فيه بعد النفي بـ" ما " .

⁽¹⁾ ينظر السابق : 293 ، كما ينظر كتاب سيبويه 330:2 ، تح عبد السلام هارون . ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1968 .

⁽²⁾ مدرسة الكوفة : 293 ، وكتاب سيبويه 118:2 .

⁽³⁾ في النحو العربي : قواعد وتطبيق : 196 ، ط / دار الرائد العربي ، بيروت لبنان ، الثانية 1986 .

وقال المخزومي : إن " ما " هذه هي " ما " التميمية بعينها ، إلا أن بني تميم لا ينصبون خبرها ، وظن أن " ما " الحجازية من حيث التطور التاريخي أقرب عهداً من " ما " التميمية ، أي أن الحجازيين كانوا أكثر تطوراً في استعمالهم " ما " من التميميين وما والا هم من البيئات ، إذ أنهم استطاعوا أن يحسوا بأن الإسناد الذي كان علة لرفع الخبر انتقض بـ " ما " فنصبوا خبرها ، لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، على حد تعبير سيبويه .

وعلى هذا ضعف ترجيح القدماء لغة "تميم" في " ما " وعدوها أقيس من لغة الحجازيين (1) .

وبهذا يتبين لنا استفادة المخزومي من منهج اللغة التاريخي وسعيه لتطبيقه على لغتنا العربية .

ومن توسعه في الأخذ بهذا العامل ، تعليله لنصب المفعول به بهذه العلة ، (فقد كان الكسائي يذهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف ، والمفعول به ينتصب بكونه خارجاً عنه)(2) .

وأخذ المخزومي على النحاة المتأخرين تناسيهم لهذه العوامل اللغوية ، وتأثير الاستعمال ، وخصائص الأصوات في تمازجها وتآلفها ، وإنما قاسوا الجمل بمقاييس نظرية بحتة ، وقال عنها المخزومي : إنها لا تتفق وروح الدرس اللغوي .

(1) ينظر مدرسة الكوفة : 298 .

(2) ينظر مدرسة الكوفة : 298 ، وهمع الهوامع للسيوطي 2:253 ، نح/ عبد العال سالم مكرم ، ط/ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية 1987 .

ولم يرَ ضيراً على اللغة من التأويل والتقدير الذي ينبني على أساس من فقه اللغة ، وشعور بالحس اللغوي ، (فتقدير الدرس وتأويله مستأنساً بفهم الأساليب أو مدركاً للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوي ، لأن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صورته وتواليها، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة أو عبارة ، فإنما يؤول استئناساً بما تفهمه من مدلول الجملة⁽¹⁾ .

وأخذ على من يرون الانصراف الكامل عن نظرية العامل وهو عندهم الأساس الذي ينبغي أن يرتفع عليه صرح النحو ، ويقوم عليه إحيائه وإصلاحه ، ويرون منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات هو العماد الثاني، لأن ذلك عندهم يريح الدارس من ثلاثة أشياء: من إضمار المعلومات، وحذف العوامل ، وبيان محل الجمل والمفردات ، مبنية أو مقصورة أو منقوصة .

وذلك هو مذهب ابن مضاء القرطبي ، وتابعه فيه الدكتور شوقي ضيف ، ولقد وجد المخزومي عذراً لابن مضاء القرطبي في انتهاجه هذا المنهج ، جعله يفهم النحو كما فهم الفقه الظاهري ، ولكنه استغرب أن يبني الدكتور شوقي ضيف رأيه في تجديد النحو

(1) المصدر السابق : 298

على رأي ابن مضاء ، صاحب تلك الفكرة الدينية ، وعنده أن مذهبهما في النحو يصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين (1) .

تلك هي فكرة العامل اللغوي عند المخزومي ، لجوء المتكلم إلى الخفة ، وسهولة النطق ، ومحاولة انسجام الأصوات مع بعضها إذا كثر دوران الكلمات على اللسان .

على أن هناك من الدارسين المحدثين من ينفي هذا الاستئصال في النطق ، وحجته في ذلك أن الجهاز النطقي عن العرب لا يختلف عند غيرهم من الشعوب ، وأن فطرة الله واحدة ، لا سيما في خلقه الجسم الإنساني ، وأن ما استئقله العرب نجده عند غيرهم من الشعوب ، نحو التقاء الساكنين ، وأن الذي سمح به لم يسمح به لخفته ، وأن الذي حرّمه لم يحرّمه لثقله ، وإنما الأمر أمر الاختيار العرفي الاعتباري فحسب (2) .

ولقد قال بهذه النظرية بعض علماء الغرب ، منهم اللغوي الأمريكي " هويتني Whiteney " وفسر هويتني بالنزعة نحو السهولة وتوفير الجهد التغير الذي يحدث في اللغات .

وقرر هويتني أن (كلّ ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلّا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق) ،

(1) ينظر مدرسة الكوفة: 268 . 269 ، وينظر رأي ابن مضاء القرطبي في الرد على النحاة: 77 . 78 ، ومقدمته لشوقي ضيف ، ط / دار معارف مصر .

(2) ينظر اللغة بين الوصفية والمعارية ، د. تمام حسان: 49 ، ط / دار الثقافة: الدار البيضاء - المغرب .

ويرى هويتتي بأن هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء عنها بدالاتها ، ومن دلائل هذه النزعة عنده لجوء الإنسان إلى الاختصار في الكتابة ، وسلوكه الطريق الأقصر ، ما دام ذلك لا يؤثر في المعنى تأثيراً يجعل ضرره أكثر من نفعه⁽¹⁾ .

وعارض هذا القول علماء منهم "سيفرز Sievers وليسكين Leskien وجسبرسن" ، واعتبروه كلاماً أجوفاً يرفضه علم اللغة الحديث ، وقالوا : بأننا لا نجد في الكلام هذا القدر من المشقة ، حتى يلجأ الإنسان إلى توفير ما يبذل من جهد .

ويرى جسبرسن أنه ليس من اليسير أن نميز الأصوات التي يسهل نطقها من الأصوات التي يعسر تلفظها ، وذلك لأن السهولة والعسر أمر نسبي ، ومن ثم لا يمكن اعتبار هذا النوع من النشاط العضلي . اللازم للكلام . أكثر عسراً أو يسراً من ذلك النوع .

نظرية توفير الجهد في اللغة العربية تتخذ لها مساراً آخر ، وهو طرح الزينة البديعية أو البيانية ، والإيقاع والجرس ، التي كانت هدف الكاتب ذات يوم ، وكان علم البديع نتيجة لهذا الاتجاه المبالغ ، الذي يتمثل في تكرار الصفات ، والمبالغة في العبارة بالزينة والتنسيق ، وأن اللغة في هذا العصر تكاد تصبح مجرد

(1) ينظر اللغة والتطور د. عبد الرحمن أيوب : 32 ، مطبعة الكيلاني 1969 .

وسيلة للتعبير المحكم ، وأن العبارة لا تقصد لذاتها بل لما تدل عليه ، بهذا المعنى عند الدكتور أيوب تصح نظرية توفير الجهد .

وقال: (من ذا الذي يستطيع أن يدّعي أن الدّالّ أو الزّاي أكثر سهولة في نطقها من الدّالّ، ثم يتخذ ذلك مبرراً لظهور الدّالّ الفصيحة زائاً أو دالاً في اللهجة المصرية الحديثة في مثل الكلمات " ذُل ، وُزْل ، وذباب" ، إن ما قد يتصوره البعض من سهولة في نطق صوت من الأصوات أو صعوبة في نطق صوت آخر ليس سوى أثر من آثار العادة اللغوية التي تنطق بهذا ولا تنطق بذلك...) (1).

وبالعامل اللغوي فهم المخزومي التغير الطارئ على الفصحى، الذي جعل الكسائي يصنف فيه رسالة سمّاها "ما تلحن فيه العوام"، وهي رسالة تتضمن جملة من الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح ، كأن تكون مفتوحة الأول مثلاً ، وينطقون بها مكسورة ، أو تكون بالصاد وينطقون بها بالسين أو العكس ، إلى غير ذلك مما نسميه في عصرنا أخطاء شائعة ، وتصنف فيها المصنفات تحت هذه التسمية ، ويرى المخزومي هذه الرسالة .

إذا صحت نسبتها إلى الكسائي . تاريخاً لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة ، التي تلاقت في صعيد الأمصار ، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم (2) .

(1) ينظر رأيه في المصدر السابق : 32 . 34 .

(2) ينظر مدرسة الكوفة : 104 .

وهذا الفهم نتيجة لإيمان المخزومي بأن اللغة سليقة وطبيعة ، وأن صاحب اللغة لا يغلط في لغته ، لأنها جزء من حياته التي فطر عليها ، وعادة من عاداته التي نشأ بها .

وكان المخزومي في موقفه من نظرية العامل مسبوقاً بابن مضاء القرطبي، وبأستاذه إبراهيم مصطفى ، ولقد تأثر بأرائهما في هذه المسألة ، ومع ذلك فإن له فضلاً من جهة نظريته الشاملة لآثار هذه النظرية في النحو ، فقد حاول تجريد العامل من عمله في كل أبواب النحو ، إذ اقتصرت نظرة إبراهيم مصطفى للأسماء فقط، أما المخزومي فقد خلّص أبواب النحو كلها من هذه النظرة ، وقدّم تفسيراً بديلاً للظواهر الإعرابية وعلاماتها، ولهذا كانت محاولة المخزومي أنضج من سابقتها وأشمل .

الدَّالَّةُ الزَّمَنِيَّةُ

لصيغة الفعل في اللغة العربية

قراءة في آراء المعاصرين

• د. عبد العالم محمد القُرَيْدي

لم تتميز العربية عن غيرها في دلالة فعلها عن الزمن⁽¹⁾، فدلالة الفعل الزمنية معروفة في كثير من اللغات، لكن الصعوبة - في نظر المعاصرين الذين تناولوا هذا الأمر بالدرس والتمحيص⁽²⁾ - تظهر في تخلف الفعل في كثير من الأحيان عن هذه الدلالة في الصيغ المقررة لديهم حول هذا الشأن، وظهور الدلالة على الزمن في تراكيب أخرى لم يُشر إليها نحائناً فيما انتهوا إليه من قواعد، ناهيك على إهمالهم مجالات زمنية قد يتضمَّنها الزمن الواحد، كالماضي، حيث لم يكن للعربية من الأبنية ما يُعبّر به عن تلك

(1) يُعرّف ابن السراج الفعل بقوله: "ما دلَّ على معنى وزمان" [الأصول في النحو، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، بيروت: 1988م 38/1]

(2) من هؤلاء المعاصرين: إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وتَمَام حَسَّان، وفاضل السامرائي.

المجالات⁽¹⁾، حيث كانت "صيغةُ الفعلِ دلالةً مستقلةً منفصلةً عن ملاحظة العلاقة بين مدلول الفعل وملابسات القول والأحداث التي تحيط بالمتكلم"⁽²⁾، فقد قسّم نحائنا الفعل زمنياً طبقاً لصيغته إلى ثلاثة أقسام⁽³⁾: ماضٍ (يدلُّ على حدثٍ مُنتهِ)، ومضارعٍ (يدلُّ مطلقاً على الحال، أو على الاستقبال بمُقَيّدٍ)، وأمرٍ (يدلُّ على الاستقبال بعد لحظة التكلُّم)، وهو ما قصده ابن السراج بقوله: "وذلك الزمان: إمّا ماضٍ، وإمّا حاضرٌ، وإمّا مستقبلٌ"⁽⁴⁾، لكنَّ هذه الدلالة لم تقنع نحائنا المعاصرين؛ إمّا فيها من منْحَى فلسفي في تقسيم الزمان⁽⁵⁾، فكانت لهم آراؤهم⁽⁶⁾، التي منها: قلّة ضبط الأزمنة لدى القدماء، فالزمن الماضي يصدق على حدثٍ مضى قبل لحظات، وعلى آخر مضى عليه زمنٌ طويلٌ، وزمن الحال لم تُحدّد فسحنته

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 145

(2) السابق، 143

(3) يُنظر: علم التصريف العربي (تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات)، صالح سليم الفاخري، منشورات

إلجا، مالطا: 1999م، ص 98

(4) الأصول في النحو، لابن السراج 38 / 1

(5) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 152

(6) تُنظر هذه الانتقادات في الكتب الآتية: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8،

القاهرة: 2003م، ص 139، وكتاب: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط 4،

بيروت: 1986م، ص 23، وكتاب: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي،

ط 2، بيروت: 1986م، ص 141، وكتاب: اللغة العربية معناها ومبناها، تَمّام حسان، عالم الكتب، ط 5،

القاهرة: 2006م، ص 240، وكتاب: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، ط 3، عمّان: 2008م

27/4، 283 - 269 / 3

الزمنية، كما يقتضي إطلاق المستقبل لديهم الفسحة الطويلة⁽¹⁾، وبسبب هذه وتلك - كما يقول أحد المعاصرين - "اضطروا إلى التأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال أو ذاك بإجاباتٍ تتطوي على كثير من التمثل والتكلف والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة"⁽²⁾؛ حيث لم يكن تقسيمهم للفعل جارياً على تقسيم الزمان؛ فمن المفترض أن يكون لكل قسم من أقسام الزمان قسمٌ من أقسام الفعل يدلُّ عليه، وهو أمر لم يُنجح في تطبيقه⁽³⁾.

ويُقصد بالدلالة الزمنية للفعل عند المعاصرين أنَّها "الوقت النحوي الذي يُعبَّر عنه بالفعل الماضي، والمضارع تعبيراً لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية، وإنما ينبني على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة"⁽⁴⁾؛ حتى لا تتداخل هذه الدلالة مع الدلالة الزمانية الفلسفية التي تتبني على الماضي والحاضر والمستقبل⁽⁵⁾.

أولاً - الفعل الماضي ودلالة الزمن:

يدلُّ الفعل الماضي بأصوله وترتيبها على الحدث، ويدلُّ بصيغته على زمن هذا الحدث، وقد أشار السُّهيلي إلى هذا في

(1) يُنظر: فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت: 1978م، ص 52 - 53 .

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 144

(3) يُنظر: السابق ص 147

(4) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب: 1985 م، ص 245.

(5) يُنظر: السابق، الصفحة نفسها.

قوله: "وأما دلّالته على الزمان - فقال النحويون - بالبنية"⁽¹⁾، وهو زمن قد انتهى، لاسيّما إذا جاءت صيغته في جملة مستقلة⁽²⁾، نحو: مات زيد، ووُلد عمرو.

ولا ضيرَ إذا تكررَ الحدث مع هذه الدلالة، نحو: بزغت الشمس، وتحركت الرياح؛ حيث يظلُّ زمن تكررَ الحدث ماضياً، أو إذا ما استُخدم الفعل في أسلوب القصص والحكايات، نحو: روي، وقيل، وحكي، لأنَّ أحداث هذه القصص قد وقعت في الزمن الماضي⁽³⁾.

لكنَّ الانتقاد الذي يوجّه إلى الفعل هو عندما يدلُّ على الحال، نحو: بعثك، وعثقتك، وزوجتك التي تستعمل في ألفاظ العقود⁽⁴⁾، ونحو: نشدتك الله، وعزمتُ عليك إلا فعلتَ كذا⁽⁵⁾، أو قريباً من

(1) نتائج الفكر في النحو، للسهيلى: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، تحقق: محمد إبراهيم البنا، منشورات: جامعة قاريونس - ليبيا: 1978م، ص 66

(2) يُنظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 142

(3) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 28

(4) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي (ت911هـ)، تحقق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت: 1987م 1/ 24

(5) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 155

الحال لتحقيق غرض بلاغي، نحو: قد قامت الصلاة⁽¹⁾، أو على الاستقبال، نحو: رحمه الله، ورضي الله عنه كما في باب الدعاء⁽²⁾. ويمكن أن تُردّ هذه الانتقادات بأن يُعدّ هذا من قبيل التعبيرات الاصطلاحية الخاصة المُعبّرة عن غرضٍ معيّن، وليس من باب الدلالة الزمنية للفعل وحده؛ لأنّ هذه الأفعال مجرّدة عن الزمن⁽³⁾، حيث لا يُراد بها إلا إمضاء الحدث وإجراؤه، فلم يذكر النحاة دلالة المُضيّ لهذه الأفعال داخل هذه التعبيرات إلاّ عند إعرابها الذي لا يتحقق إلاّ بالنظر إليها منفصلةً، فيُقال عنها: فعل ماضٍ، بالنظر إلى صيغها التي يغلب عليها التعبير عن هذا الزمن في اللغة والاستعمال، فللماضي لفظ يُعرف به أنّه ماضٍ⁽⁴⁾، وقد صرّح ابن يعيش بذلك، فقال: "وذلك أنك تقول: قام، فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي (ت 643هـ)، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة، د. ت 147 / 8

(2) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قاريونس - ليبيا: 1978م 12 / 4

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك (وبهامشه: حاشية يس الحلبي)، للأزهري: خالد بن عبد الله (ت 905هـ)، دار الفكر، د. م، د، ت 56 / 1

(4) يُنظر: تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدّمة الأجرومية من الحقائق والمعاني، للغماري: عبد الله بن محمد (ت 1413هـ)، دار المشاريع، ط 2، بيروت: 2005م، ص 88

(5) شرح المفصل، لابن يعيش 110 / 8

أما ما قيل عن دلالة الاستقبال في نحو: إذا جئتنني أكرمك⁽¹⁾، فلم تأت من الفعل نفسه وإنما تنبثق من الظرف (إذا)، وقد قال النحاة عنه: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمناً معنى الشرط، وهو الغالب فيها، كما ذكر صاحب التسهيل⁽²⁾، وكذلك دلالة الاستقبال في نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر 65] حيث جاءت من مقتضى الإيمان بأن حدوث هذه الأشياء أمرٌ مُتَحَقِّقٌ الوقوع طبقاً للعقيدة والسياق الذي اقتضته، وليس من دلالة الفعل نفسه، وكذلك دلالة الترتب التي تقتضي استقبالاً، كما في نحو: لما جاعني أكرمته، حيث كانت (لما) الحينية سبباً لهذه الدلالة⁽³⁾، وكذلك دلالة الاستقبال في قولك: (والله لا كلمتك أبداً) فالاستقبال يفهم من القسم الذي يقتضيه، ومن الظرف (أبداً) الذي يفيد التأييد المنسجم مع الاستقبال، ولم يأت من دلالة الفعل نفسه، وكذلك ما يدل عليه من استقبال في الماضي⁽⁴⁾، كما في قولك: كان من الأفضل أن تُخبره

(1) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 29

(2) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك: جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقق: عبد الرحمن السيد

ومحمد المختون، دار هجر، ط 1، القاهرة: 1990م 4/ 81

(3) يُنظر: مغني اللبيب (بهاشمه: حاشية الدسوقي، والسبك العجيب في نظم مغني اللبيب)، لابن

هشام (ت761هـ)، دار السلام، ط 2، القاهرة: 2005م 1/ 611

(4) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3/ 278

بموعد الدعوة، فالاستقبال في(تُخْبِرُهُ) جاء من المقيّد(أَنْ) التي تُصرفه إلى هذا الزمن⁽¹⁾، والمضيّ تحقّق من(كان)، فهذا الزمن المركّب لم ينبثق من الفعل نفسه بل تحقّق من اجتماع هذين المقيّدين، وقد حقّق اجتماع مثل هذه المقيّدات دلالاتٍ زمنية مركّبة، مثل: دلالة الماضي على ما حصل في المستقبل⁽²⁾، نحو: اذهبْ إليه فتكون قد سبقته بالفضل، حيث جاء الاستقبال من وجود فعل الأمر الذي يقتضيه.

أمّا عن الدلالات التي لم يشر إليها أسلافنا، كدلالة استمرار الحدث المنجز في الماضي في نحو قوله تعالى: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة 39] فلم يكن من دلالة الفعل نفسه بل جاء من دلالة السياق العقلية التي تقتضي استمرار نعمة الله التي من تمامها القدرة على الذكر المأمور به، أما دلالة الاستمرار في الماضي⁽³⁾ في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ﴾ [مريم 54] فقد انبثقت من تجاوز مقيّدين هما: كان، التي تفيد المضيّ، ويأمر، الذي يقتضي الاستمرار والتجدّد، وقد تحلّ موضع(كان) مقيّدات أخرى؛ لتدل على هذا الزمن، مثل: مازال،

(1) يُنظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، للهرودي: علي بن محمد(ت 415 هـ)، تحق: عبد المعين الملوحي،

مط: مجمع اللغة العربية دمشق، ط 2، 1981م، ص 59

(2) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3/ 269

(3) يُنظر: السابق 3/ 279

وما برح، وما انفك⁽¹⁾، وقد تنتقي الدلالة الزمنية بسبب القرينة العقلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان 54] فقدرة الله لا تتعلق بزمن، فالزمن مخلوق، وقدرة الله مطلقة، قد فسرها العلماء بالدلالة على الوجود⁽²⁾؛ تقريباً لأفهام الناس، أي: كان ربك قديراً في الماضي والحاضر والمستقبل.

أمّا الدلالة على الماضي المنقطع فهي محتملة، وهي - كما قيدها أصحابها⁽³⁾ - دلالة يُفيدها الفعل الماضي المسبوق بـ(كان)، ليفيد أن الحدث وقع مرةً واحدةً، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب 15]، لكنّ هذه الدلالة محتملة إذ يُحتمل أنهم عاهدوا مرةً واحدةً أو مراتٍ متعددةً، وقد ينبثق الزمن من مقيدات كثيرة، كالدلالة على الماضي المستمر المنقطع، نحو: كان ما يزال يلهو لتفيد أنّ الله كان مستمراً ثمّ انقطع⁽⁴⁾، أمّا عن تقييدهم لهذا الزمن بالبعد أو القرب وفقاً لتباعد(قد) عن الفعل أو قربها منه فمقبول، فإذا سُبقت(كان) بـ(قد) كان الزمن بعيداً⁽⁵⁾،

(1) يُنظر: السابق 3 / 280

(2) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص31

(3) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3 / 269

(4) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3 / 280

(5) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 29

كآلية السابقة، وإذا تليت بـ(قد) كان الزمن قريباً⁽¹⁾، كقولك: كان قد قام، وقد أشار ابن يعيش إلى هذا، فقال: "قد: حرفٌ، معناه: التقريب، وذلك أَتَكَ تقول: قام زيد... فإذا قرنته بـ(قد) فقد قرَّنته ممَّا أنت فيه"⁽²⁾، وأمَّا ما رآوه من ماضٍ بعيدٍ⁽³⁾ في قول المتنبي⁽⁴⁾:

قد كان شاهدَ دَفني قبلَ قولِهِم جماعةٌ ثُمَّ ماتوا قبلَ مَنْ دَفنُوا
فقد جاء من تجاور الفعلين الماضيين (كانَ، وشاهدَ) اللذين أفاد
تجاورهما امتداداً زمنياً في الماضي.

نُخلَصُ إلى أنَّ صيغة الماضي الصرفي إضافةً إلى ما تدلُّ عليه من مُضيٍّ فإنَّها تساعد السياق في الدلالة على هذا الزمن، حيث إنَّ الزمن والحدث صنوان في تكوينه⁽⁵⁾، أما الزمن النحوي فهو وظيفة يؤديها الفعل وغيره من مقيدات يشتمل عليها السياق⁽⁶⁾، وهي لا تُنقص من دلالة الصيغة في هذا الفعل، وهي دلالةٌ أساسٌ يرتكز عليها.

(1) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 148، 151، 156

(2) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش 8/ 147

(3) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 156

(4) شرح ديوان أبي الطَّيِّب المتنبي (معجَز أحمد)، لأبي العلاء المعري، تحق: عبد المجيد دياب، دار

المعارف، ط 2، مصر: 1992م 4/ 118

(5) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، ص 53

(6) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 241

ثانياً - الفعل المضارع ودلالة الزمن:

ويُحدّد المضارع بأنّه المُتصدّر بأحد الأحرف المجموعة في قولهم: أنيت⁽¹⁾، فيدلّ على الزمن الحالي في نحو: أراك منزعجاً!، وهو زمن يستوعب الحدث زمن التكلم⁽²⁾، وهذه الدلالة هي الأصل في هذا الفعل، حيث هي "وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق"⁽³⁾، لاسيّما إذا خلت من قرائن الاستقبال⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس11]، ولكنّ العرب استعملت الفعل المضارع للدلالة على الأحداث المتكرّرة بسبب العادة، نحو: يضحك فلانٌ ويشربُ والزمنُ يسيرُ، أو للدلالة على الحقائق الثابتة، مثل: تشرقُ الشمسُ، وكلُّ حيٍّ يموتُ، أو للدلالة عن تقليدٍ سارٍ عليه مجتمعٌ أو شعبٌ، مثل: يضرّفُ البدو شعورهم⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت: 1990م،

ص87

(2) يُنظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط 3، بيروت: 1994م،

ص 22

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 240

(4) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، ط

1، عمّان: 2002م، ص 73

(5) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 32-33، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي

المخزومي، ص 157، من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 142

أمّا دلالاته على الاستقبال فلم تأت إلا من مُقَيّدات تصاحبه، كالظرف (إذا) الذي يفيد الاستقبال في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَالَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [القلم 15]، وكالسين وسوف اللذين يُخلّصانه للزمن المستقبل قريباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم 75]، وبعيداً، كقوله تعالى: ﴿فَكَفَرُوا بِهِ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الصفات 169]، يقول ابن رشد: "فإذا أرادوا تخليصه (أي: المضارع) للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف، فقالوا: سيفعل أو سوف يفعل"⁽¹⁾.

وقد يكون المستقبل استمراريّاً، تعبيراً عن حدثٍ سيتمّ في المستقبل ويستمرّ لفترة من الزمن، نحو: سوف يظل يفعل⁽²⁾، وقد انبثق هذا الاستمرار من دلالة التجدد الذي يفيدها المضارع في المقيد (يظلّ) و (يفعل).

وقد تكون الدلالة على المستقبل بواسطة مُقَيّدات مصاحبة للفعل، كالدلالة على المستقبل في زمن ماضٍ، وهي دلالة انحدرت إلى لغتنا من الترجمة، نحو: أقرّ اللصّ أن يكون سرقَ أثاث الدار⁽³⁾، أو كالدلالة على حدثٍ يكون مستقبلاً بالنسبة إلى حدثٍ

(1) الضروري في صناعة النحو، لابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد (ت 595 هـ)، تحقق: منصور علي

عبد السميع، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة: 2002م، ص 24

(2) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، ص 83

(3) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 30

وقع قبله في الماضي الذي سبقَ زمن الكلام⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس 3]، وقد تكون هذه المقيّدات عقليةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال 36]، إذ المعنى المفهوم من العقل: والذين كفروا في الدنيا سيحشرون يوم القيامة في جهنم.

وقد يُعبّر بالمضارع عن حكايات وقعت في الزمن الماضي⁽²⁾؛ استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مُشاهدٌ مرئيٌّ في وقت الإخبار⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة 48].

وقد تصاحبه مقيّدات أخرى تُحيل دلالاته إلى الزمن الماضي، مثل: لم، لما اللتين تقلبان دلالاته إلى الزمن الماضي⁽⁴⁾، نحو: لم يذهب، التي تُرادف: ما ذهب، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس 39]؛ أي: ما أتاهم، ومثل: قبل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة 90]، والمعنى: لم قتلتم؟.

(1) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، ص 71

(2) يُنظر: السابق، ص. ن

(3) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3/ 288

(4) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 153

ومن هذه الدلالات الدلالة على الزمن الماضي المستمر، وتتكون هذه الدلالة من الفعل المضارع المسبوق بـ(كان) أو ما يشبهها النواسخ الفعلية⁽¹⁾، نحو: كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالإحسان إلى اليتيم، فالإيصاء بالإحسان حدث مستمر في الماضي.

وقد يكون الماضي متصلاً بالحاضر، لم ينقطع⁽²⁾، نحو: مازال يفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة 215].

فالأصل في دلالة الفعل المضارع الزمن الحالي، وهي الدلالة الصرفية الناتجة من صيغته - كما قررها الأقدمون-، لكنّه يدل وفقاً للسياق الوارد فيه على أزمنة أخرى أكثر تحديداً ودقة، وذلك بوساطة مقيدات أخرى من أدوات وقرائن لفظية أو معنوية، وهي ما تعرف لدى المعاصرين بالدلالة النحوية، وقد درسها القدماء ضمن علوم البلاغة، الأمر الذي يُبعد عنهم الانتقاد والقصور.

ثالثاً- فعل الأمر ودلالة الزمن:

يقول النحاة: "والأمر مستقبل أبداً؛ لأنّه مطلوبٌ به حصولُ ما لم يحصل، أو دوامُ ما حصل"⁽³⁾، إلا أنّ ابن رشد لم يُرضِ ذلك،

(1) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 30

(2) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 3/ 292

(3) همع الهوامع، للسيوطي 1/ 16

فقال: "وأما الأمر... فإنَّ النحويين يقولون فيه : إنَّه فعلٌ مستقبلٌ، نحو: اضربْ واذهبْ... وليس في الحقيقة فعلاً ؛ لأنَّ الأمر إنَّما هو استدعاءٌ فعلٍ... واستدعاءُ الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازاً... ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سمَّوه فعلاً"⁽¹⁾، ممَّا جعل الدكتور مهدي المخزومي أن يقول: أنَّه "ببنائه لا يدلُّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان، ولكنَّه طلبٌ محضٌ، يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً"⁽²⁾، وقد وافقه على ذلك إبراهيم السامرائي، فقال: "فعل الأمر طلب، وهو حدثٌ كسائر الأفعال غير أنَّ دلالاته الزمنية غير واضحة؛ ذلك أنَّ الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلُّم وربَّما لم يترتَّب على هذا الطلب أن يقع حدثٌ من الأحداث"⁽³⁾، ومهما يكن من أمر فإنَّ زمن الأمر بصيغته المعروفة لدى النحاة (افعلْ): مستقبل؛ ذلك أنَّه يُطلب به حصول ما لمَّا يحصل بعدُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة 23]، أو طلب ما هو حاصلٌ ابتداءً، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب 1]، فالنبيُّ صلى الله عليه وسلم لا يترك التقوى مطلقاً، فإذا أمر بها كان المقصود الدوام عليها⁽⁴⁾،

(1) الضروري في صناعة النحو، لابن رشد، ص 25

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص 24

(3) الفعل زمانه وأبنيته، ص 21 - 22

(4) يُنظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، ص 84

وقد أشار سيبويه إلى دلالة الاستقبال بفعل الأمر في قوله: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب"⁽¹⁾، وهو ما أكدّه الشلوبيني بقوله: "ومستقبل بالوضع، كافعل"⁽²⁾، وقد انتهى إبراهيم أنيس إلى هذه الدلالة للأمر، فقال: "إنما نلّمح فيه غالباً المستقبل القريب أو البعيد"⁽³⁾، وهو ما ارتآه الدكتور تَمّام حسان، حيث قال: "فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة"⁽⁴⁾.

لكنّ من الإنصاف القول بأنّ دلالة فعل الأمر على الزمن، وهو الاستقبال يرتبط بصيغته التي تدل على الحدث الطلبي، أما إذا جاء في مقام الإنشاء فهو مفرغ من الدلالة الزمنية⁽⁵⁾.

ويرى آخرون⁽⁶⁾ أنّ لفعل الأمر دلالاتٍ أخرى أكثر تحديداً لم يشر إليها الأقدمون، فدلالته على الاستقبال قد تكون قريبة، كقوله تعالى: ﴿فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة 67]، وقد تكون بعيدة، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران 194]، وقد

(1) الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)، تحقق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة: 1966م 1/ 12

(2) التوطئة، للشلوبيني: أبي علي عمر بن محمد (ت 645 هـ)، تحقق: يوسف المطوع، دمن، د.م: 1980م، ص 136

(3) من أسرار اللغة، ص 147

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 250 - 251

(5) يُنظر: صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال، سعود بن غازي أبو تاي، دار غريب، ط 1، القاهرة: 2005م، ص 255

(6) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 4 / 27

يدل على زمن الحال، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان 45-46]، وقد يدل على زمن الماضي، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ﴾ [الحجر 45-46]، وقد تكون دلالاته مستمرة، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة 82]، وقد يخلو فعل الأمر من الدلالة على الزمن، وذلك إذا جاء في سياق الحكم أو التحذير، نحو: تواضع للناس يحبوك، واستعل عليهم يبعضوك، فالتواضع حكمة لا تتعلق بزمن، كما أن الاستعلاء ليس مأموراً به بل محذراً منه⁽¹⁾.

لكن المتأمل في هذه الآيات يرى اختلاف دلالة الأزمنة لأفعال الأمر فيها لم ينبثق من صيغة الفعل نفسه بل من السياق وما اشتمل عليه من مقيّدات، وأسلافنا من النحويين لم يتجاوزوا الصيغة عند دراستهم لفعل الأمر، وهو ما اتفق مع منهج دراستهم، وتركوا لأهل البلاغة دراسة هذه الاختلافات الزمنية التي كانت أثراً للتشكّل السياقي.

(1) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي 32 / 4

خاتمة البحث:

يتَّضح من خلال البحث النتائج الآتية:

1. إنَّ تقسيم المتقدمين للفعل زمنياً إلى: ماضٍ، ومضارعٍ(يدل مطلقاً على الزمن الحاضر)، وأمرٍ(يفيد طلب الحدث في المستقبل) تقسيمٌ مبنيٌّ على استبعاد السياق والنظر إلى الصيغ نظرة مستقلة، حيث تركوا لأهل البلاغة دراسة تتَّوع الاختلافات الزمنية الناتجة عن تجاوز الألفاظ.

2. إنَّ ما توصَّل إليه المعاصرون من مجالات أو مسافات تُحدِّد كلَّ زمن من الأزمنة الصرفية المرتبطة بالصيغة والتي لم تكن معروفة من قبل، كان نتيجةً لنظرتهم الشاملة المرتبطة بسياق الجملة، وهو أمرٌ كان له صدَى ضمن علم المعاني.

3. إنَّ عدم ذكر القدماء إلى مثل هذه الأزمنة لم يكن قصوراً منهم بل كان استبعاداً لها بما يتفق مع منهجهم الذي اتبعوه.

4. إنَّ للمقيِّدات سواءً أكانت حرفيةً أم فعليةً دوراً في تحديد التغيرات الزمنية بشكل أكثر دقَّةً في ظل سياق تلك الصيغ الذي يساعد على تحميلها بالزمن المراد.

5. إنَّ الدلالة الزمنية لصيغ الفعل تتنفي عند التعبيرات الإنشائية، كألفاظ العقود والمناشدات.

6. إِنَّ الزمن النحوي وظيفة تنبثق من السياق تثريها مقيدات متنوعة من أدوات وقرائن خلافاً للزمن الصرفي الناتج من اختلاف صيغ الفعل، وهي عند القدماء ثلاث: ماضٍ ومضارع وأمر.

مصادر البحث ومراجعهُ

1. المصحف الشريف(بالترميز اللوني)، رواية نافع عن قالون، دار المعرفة، دمشق.
2. الأصول في النحو، لابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل(ت 316 هـ)، تحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 3، بيروت: 1988م.
3. تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، للعُمَاري: عبد الله بن محمد(ت 1413هـ)، دار المشاريع، ط 2، بيروت: 2005م.
4. التوطئة، للشلوبيني: أبي علي عمر بن محمد(ت 645 هـ)، تحقق: يوسف المطوع، دن، دم: 1980م.
5. دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت: 1990م.
6. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، ط 1، عمّان: 2002م.
7. شرح التسهيل، لابن مالك: جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تحقق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط 1، القاهرة: 1990م.

8. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك (وبهامشه: حاشية يس الحلبي)، للأزهري: خالد بن عبدالله (ت 905هـ)، دار الفكر، د. م، د، ت.
9. شرح ديوان أبي الطيّب المتنبّي (معجز أحمد)، لأبي العلاء المعري، تحقق: عبد المجيد دياب، دار المعارف، ط 2، مصر: 1992م.
10. شرح الرضيّ على الكافية، تحقق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قار يونس - ليبيا: 1978م.
11. شرح المفصل، لابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي (ت 643هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبّي - القاهرة، د. ت.
12. صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال، سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، ط 1، القاهرة: 2005م.
13. الضروري في صناعة النحو، لابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد (ت 595 هـ)، تحقق: منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة: 2002م.
14. علم التصريف العربي (تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات)، صالح سليم الفاخري، منشورات إلجا، مالطا: 1999م.
15. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط 4، بيروت: 1986م.

16. فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت: 1978م.
17. في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط 3، بيروت: 1994م.
18. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط 2، بيروت: 1986م.
19. الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)، تحقق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة: 1966م.
20. كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي: علي بن محمد (ت 415 هـ)، تحقق: عبد المعين الملوحي، مط: مجمع اللغة العربية دمشق، ط 2، 1981م.
21. اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَّام حَسَّان، عالم الكتب، ط 5، القاهرة: 2006م.
22. معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، ط 3، عمَّان: 2008م.
23. مغني اللبيب (بهامشه: حاشية الدسوقي، والسبك العجيب في نظم مغني اللبيب)، لابن هشام (ت 761 هـ)، دار السلام، ط 2، القاهرة: 2005م.

24. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8، القاهرة: 2003م.
25. مناهج البحث في اللغة، تَمَّام حَسَّان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب: 1985م.
26. نتائج الفكر في النحو، للسُّهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ)، تحقق: محمد إبراهيم البنا، منشورات: جامعة قار يونس - ليبيا: 1978م.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي (ت 911هـ)، تحقق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت: 1987م.

بين الضرورة الشعرية

ولغة الشعر

• د. فايز صبحي تركي

الحمد لله حمدًا طيبًا غير مُتناهٍ ، وأشكره شكر العاجز عن
إحصاء نعمه، وأصلي وأسلم على خير خلقه، سيدنا محمد، النبي
الأمي ، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين ، أمّا بعدُ ،

فقد كُنْتُ تتناول نصوص الضرائر الشعرية من قِبل القدماء ،
لغويين وبلاغيين ، سواءً أكان ذلك بإفرادها بمؤلفاتٍ خاصةٍ أم في
تأيا الكتب ، وهو ما تابعهم فيه بعض المحدثين أيضًا ، وانقسموا
بين مؤيِّدٍ ورافضٍ لهذا الأمر .

والملاحظ أنَّ الحديث عن تميُّز لغة الشعر واختلاف طريقة بناء
النص الشعري عن طريقة بناء غيره من النصوص قد
أفاض الباحثون فيه ، وهو ما اصطلح عليه بلغة الشعر بدلاً
من مصطلح الضرورة الشعرية لدى المتفتحين فكريًّا من

المحدثين⁽¹⁾ والقدماء ، كما هو الحال عند السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ، فقد وضع السيرافي قاعدة مهمة - على حد قول أستاذي الدكتور محمد حماسة - مكرراً إيّاها أكثر من مرة في شرحه لسيبويه قائلاً⁽²⁾: "ما كان في القرآن مثله لا يُقال له ضرورة"⁽³⁾ ، وأشار بعد ذلك إلى أنّ ما " جاء مثله في القرآن ، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر "⁽⁴⁾؛ وذلك لأنّه " ليس في القرآن ضرورة "⁽⁵⁾، وهو الأمر الذي دعا الدكتور محمد

(1) يُنظر على سبيل المثال: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ، ص370-403 ، حيث الفصل الخامس " لغة الشعر والتقعيد النحوي " ، فقد تحدث فيه عن خصائص لغة الشعر ، فحصرها في أمرين ، أولهما: الخصائص الفنية، وثانيهما : الخصائص التركيبية " الصرف والنحو" ، وانتهى إلى أن الشعر لغة انفعالية، وذلك في حديثه عن الخصائص الفنية ، وهذه اللغة الانفعالية يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدلّ على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعالية، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار، ص378 .

أما عن الخصائص الصرفية والنحوية ، فيقول : "ويمكننا أن نقول بإجمال : إنّ كل ما قال عنه النحاة إنّه "ضرورة أو كثير في الشعر" أو "فاش في الشعر" أو "خاص بالشعر" هو الذي يصور لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفية والنحوية ، وبعضها الآخر يشترك معه النثر فيه . وفي الجانب المقابل لا توجد خاصية نثرية ليس لها نظير في الشعر، ولا ينفرد النثر عن الشعر إلا بشيئين اثنين هما بدل الغلط وبدل النسيان كما قال بعض النحاة ص380 ، ويُنظر أيضاً : ص148-305 حيث بسط الدكتور حماسة القول في الخصائص النحوية والصرفية ، ويُنظر له أيضاً: الجملة في الشعر العربي ص19-89 ، وما بعدها، واللغة وبناء الشعر ص209 وما بعدها ، ويُنظر على سبيل المثال ما يلي : الأصول ، للدكتور تمام حسان ص79 وما بعدها، الكتاب بين المعيارية والوصفية ص103-123، وتأويل الشعر ص56 - 63 .

(2) يُنظر : لغة الشعر ، ص 136 .

(3) شرح كتاب سيبويه 2 / 132 ، ويُنظر : لغة الشعر ، ص 136 .

(4) السابق 2 / 157 ، ويُنظر : لغة الشعر ، ص 136 .

(5) السابق 2 / 119 ، ويُنظر : لغة الشعر ، ص 136 ، واللهجات العربية في التراث 2 / 689 حيث يرى

الدكتور أحمد علم الدين الجندي أيضاً أنّه لا ضرورة في القرآن ولا في النثر .

حماسة إلى قوله "ولست أعلم أحدًا من النحاة عارض هذا المبدأ المهم" (1) .

فما عالجه النحاة على أنه ضرورة ، هو من خصائص لغة الشعر، والقول بالضرورة ناتج عن خلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر، وفي هذا الموضوع يرى أستاذنا أن "بعض ما قال عنه النحاة إنه "ضرورة" إنما هو من خصائص لغة الشعر، والذي دعاهم للحكم عليه بذلك هو الخلط بين مستوى الشعر والنثر في التقعيد ، وأن مصطلح "الضرورة" لا يدل على مدلوله الحقيقي عن طريق التنظير بما في القراءات القرآنية والحديث النبوي والاستعمالات النثرية المختلفة، وأن هذا المصطلح أوجدته ظروف المنهج المعياري الذي اتبعه النحاة ،بالإضافة إلى الأسباب الأخرى... وأن بعض ما قيل عنه إنه ضرورة يمكن أن يكون آثاراً لهجية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة . كما أن بعضها يُعد جذوراً تاريخية لاستعمالات لهجية معاصرة . وأن عدم تنبّه النحاة لتطور اللغة هو الذي دفعهم للحكم عليه بأنه ضرورة" (2) . فبقليل من التفكير ندرك أن " وجود نظير له في القرآن والحديث يخرج

(1) لغة الشعر ، ص 136 ، ويُظنر : تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفياً ونحوياً ، ص 48 - 53 ، 73 ، 91 ، 94 ، 96 - 98 ، 135 حيث وجود بعض المعالجات لما تناوله القدماء على أنه ضرورة .

(2) لغة الشعر " دراسة في الضرورة الشعرية " ص 302-303 ، بتصرفٍ يسير .

عن الضرورة ، ووجوده في لهجةٍ من اللهجات يخرجها أيضاً عن إطار الضرورة اعتماداً على ما قرروه من أنّ اللغات كلّها حجة ، والذي دفع النحاة إلى القول بأنّ مثل هذا ضرورة حينئذٍ هو محاولة طرد القاعدة ، وأمّا ما كان غير ذلك فهو الذي نعدّه صورةً خاصةً للاستعمال الشعريّ ، بوصفه مستوى خاصّاً ، ينبغي أن يُفصل عن غيره " (1) .

ويتضح رأى أستاذنا- وهو ما نوافقه عليه - أكثر في نهاية حديثه عن السليقة والضرورة ، موضحاً أنّنا إذا فهمنا اللغة فهماً اجتماعياً ، فلن نقول بالضرورة ، وأنّ ما جاء به الشاعر في أول أمره ، ولو كان مخالفاً- على افتراض ذلك - لِمَا تعارفت عليه الجماعة اللغوية ، فإنّ هذا يُعدُّ من الاستعمالات الصحيحة ما دامت الجماعة قد وافقت عليه ، وهو حينئذٍ ابتكارٌ جديدٌ في اللغة ، ولا سيّما الابتكار والتجديد في اللغة مباح كالذي كان من رؤية وأبيه ، وذلك بشرط سمو الفصاحة وقوة اللغة ، ثم يضيف أنّنا لا نشترط لذلك إلا قبول البيئة اللغوية للاستعمال الجديد ، وما دامت الجماعة اللغوية كانت ترفض ما لا ترتضيه وتسيغه ، فإنّ الشعراء كانوا آنذاك لا يجرون إلاّ على العرف اللغويّ الشائع المقبول ، ولو على المستوى الخاص بالشعر (2) .

(1) إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة منه ، ص 136 .

(2) يُنظر: السابق ص 362 .

وبناءً على ما سبق من القول بخلط النحاة بين مستويي الشعر والنثر في التقعيد والفهم الاجتماعي للغة ، فإنه " أن لنا - إذن - أن نطرح تلك التسمية التي اضطر النحاة إليها ، وهي "الضرورة" ، ونستبدل بها تسمية أخرى أدل على المراد وأنفي للخلط ، وهي " لغة الشعر" ... وأن ننظر إلى مصطلح " الضرورة " بغير قليلٍ من الحيلة ، فلعلّ له نظيراً في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي أو النثر عامة ، أو لعلّه استعمالٌ لهجيٌّ ، صار من مكونات اللغة المشتركة ، أو لعله - أخيراً - من " لغة الشعر " التي جنى النحاة بها على النحو والشعر معاً " (1) .

ومثال تناول القدماء لهذه الضرورات ما أورده ابن عصفور في فصل التقديم والتأخير من ضروراته ، حيث قال : " وأما تقديم بعض الكلام على بعض فمنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور ... والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف من الضرائر الحسنة ، ومثله في الحُسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف ، نحو قول الفرزدق :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

(1) السابق ص 368 ، ويُنظر : الجملة في الشعر العربي ص 21 ، ونظرية اللغة في النقد العربي ص 45 ، والمستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر ص 126 وما بعدها ، حيث نفّي الضرورة في لغة الشعر ، ودور الشعراء في تطور النقد الأدبي حتى نهاية القرن الثاني عشر ص 219 - 235 .

يريد: بين ذراعيّ الأسد وجبهته، فقدّم المعطوف وحرف العطف،
وفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف الضمير لفهم
المعنى اختصاراً . ومثله قول الأعشى (1) :

وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا غُلَالَةً أَوْ بُدَا هَهْ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ (2)

يريد : إِلَّا غُلَالَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ أَوْ بَدَاهَتَهُ " (3) .
فابن عصفور صرح بأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه
من الضرائر، ومثّل لذلك بقول الفرزدق والأعشى، وتابعه المحدثون،
فقالوا بالشيء نفسه. والمعروف من خلال تفسير النحويين لِمَا
وقعت عليه أيديهم من موروثة لغويّة أنّ الأصل عدم الفصل بين
المضاف والمضاف إليه؛ لأنّهما متلازمان ، " فكلما ازداد الجزآن
اتصالاً قوى قُبِحَ الفصل بينهما " (4) . هذا مع ملاحظة وقوعه في
الاختيار وضرورة الشعر على حدّ تعبيرهم ، أضف إلى ذلك أنّه
إذا استُعْمِلَ ينبغي أن لا يؤدي إلى وجود تراكيب غير صحيحة

(1) البيّتان بديوانه 49/209 بروايةٍ مختلفة سنذكرها في التحليل ، فيما بعد .

(2) الخفارة : الذمام ، من خفره أي أجاره وحماه وأمنه ، والعلالة : البقية من الشيء ، والبداهة : المفاجأة ،
والسابح : فرس يسبح بيديه في العدو ، ونهد : ضخم القوائم ، والجزارة : أطراف الجزور ، وهي اليدان
والرجلان والرأس ، سميت بذلك ؛ لأنّ الجزار يأخذها ، فهي جزارته .

(3) ضرائر الشعر، لابن عصفور ص194 .

(4) الخصائص 392/2 .

نحوياً ، نحو: لا مثل بها زيد ، والصحيح نحوياً أن يُقَالَ : لا مثل زيد بها " (1) .

وأمام هذه المسألة اختلف البصريون والكوفيون ، فبينما يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، أي أنهم يجيزونه في السعة والاختيار ، فإنَّ البصريين يرون أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض ويخصونه بضرورة الشعر (2) على حدِّ تعبيرهم ، وعلى الرغم من هذا الخلاف فقد وقع الفصل بالظرف وحرف الجرِّ وغيرهما في الشعر ، وخُرج على أنه من ضرورات الشعر (3) .

والجدير بالذكر أنَّ الفصل يُعرَّف في اللغة بأنه الحاجز بين الشئيين (4) ، وفي الاصطلاح بأنه الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية (5) ، ويؤدى الفصل دوراً مهماً في قضية إعادة الترتيب، حيث إن النحاة قد تناولوه ضمن

(1) يُنظر: الكتاب 2/279 ، والتراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه ص 127 .

(2) يُنظر: الجمل في النحو للخليل ص 78 ، والإنصاف ص 427 وما بعدها " المسألة الستون " ، والخصائص 3/19-22 ، والمقتضب 4/376 ، وهمع الهوامع 2/52-53 ، وشرح المفصل 2/108 ، والعلامة الإعرابية في الجملة ص 334 وما بعدها ، والنحو وكتب التفسير 2/938 ، وظاهرة الفصل في الجملة العربية ، ص 455 وما بعدها .

(3) يُنظر: الكتاب 1/179 ، والخصائص 2/392 ، 406 ، وشرح المفصل 3/19-23 ، وضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص 194 .

(4) المخصص 13/164 .

(5) يُنظر: اللغة والحدائق ص 140 .

القضايا التي تدخل الجملة ، سواء أكانت فعلية أم اسمية .
 ويلاحظ أنه يكون بعنصر ليس ركناً من أركان الجملة ؛ لأنه إذا
 كان ركناً من أركانها لا يُعدُّ فصلاً، بل يعدُّ من قبيل تقديم الكلام
 بعضه على بعض . وإذا كان "الفصل يمكن دراسته في ضوء وضع
 كل كلمة في موقعها الصحيح الذي يترتب عليه الحصول على
 المعنى"⁽¹⁾، فإنَّ عدم وضعها في مكانها الصحيح يترتب عليه
 وجود تراكيب غير صحيحة نحويًا⁽²⁾، وهو الأمر الذي دعا دي
 بوجراند إلى اعتبار الفصل من عناصر الترابط في البناء
 السطحي⁽³⁾ . وإذا كان الفصل النحوي يكون بين المتلازمين،
 نحو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والنعت والمنعوت ... الخ
 بجملة غير أجنبية أو بما دونها، فإنَّ الاعتراض أو ما يسمى
 بالفصل البلاغي يكون بجملة أجنبية، ويفرق ابن جني بينهما،
 فيقول: "وأما قول الآخر :

مُعَاوَى لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدَيْنِ شَاكِرُ
 فَحَسَنٌ جَمِيلٌ ، وذلك أَنَّ شَاكِرَ هَذِهِ قَبِيلَةٍ وَتَقْدِيرُهُ : مُعَاوَى لَمْ
 تَرَعْ الْأَمَانَةَ شَاكِرَ فَارْعَهَا أَنْتَ وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدَيْنِ، فَأَكْثَرُ مَا فِي

(1) قضايا التقدير النحوي ص 312 .

(2) يُنْظَرُ : أ- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسببويه ص 126-134 .

B-Bach: An introduction to Transformational Grammar, 11, 12 .

(3) يُنْظَرُ : النص والخطاب والإجراء ص 341 .

هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل :

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ سِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٍ
والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن⁽¹⁾ .

أي أن ما ذكره ابن جني في نصه هذا من قبيل الاعتراض ؛ لأنّه اعترض بين الفعل والفاعل بجملة أجنبية كاملة أو أكثر كما في البيت الأول ، أمّا الفصل فيكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية، يقول الدكتور تمام حسان: "والفرق بين الفصل النحوي والاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية، ويكون الاعتراض بجملة أجنبية كاملة ، تسمى الجملة المعترضة"⁽²⁾، ثم يزيد الأمر وضوحاً في موضع آخر بقوله: "نعود إلى موضوع الفصل بقسميه فنبدأ في الفصل النحوي حين وضع النحاة للجملة النحوية نمطاً جعلوا للمفردات في داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين

(1) الخصائص 331/1-332 ، ويُنظر : الجملة الاعتراضية في التركيب النحوي "مواضعها وأحكامها" ، ص128 وما بعدها ، والبيتان من الطويل .

(2) البيان في روائع القرآن ص176 ، ويُنظر : الخصائص 338/1 ، وبناء الجملة العربية ص70 .

رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبياً عنها ، وكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبيٍّ، وإن لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعارضة لما لها من استقلالٍ في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام . فالقضية كما ترى هي قضية الحفاظ على قرينة التضام أن يحيط بالكلام لبسٌ بسبب الترخُّص فيتنطبقها " (1) .

ثم يمثل الدكتور تمام بمجموعةٍ من الشواهد القرآنية ، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (الكهف96) ، فصل بين فعل الأمر " آتُونِي " ومفعوله " قِطْرًا " بجواب الأمر . وإنما جعلنا ذلك فصلاً مع أن الفاصل جملةٌ تامة التكوين ؛ لأنها على رغم تمام تكوينها لم تستوفِ شروط الجملة المعارضة ، وبخاصة شرط كونها أجنبيةً عن السياق ، ولا محل لها من الإعراب . ومن الواضح أن الفعل " أُفْرِغُ " مجزومٌ في جواب الأمر؛ ومن ثم يكون جواباً لا اعتراضاً . ويجوز في الجملة أيضاً أن تكون من قبيل التنازع ، ولكن التقدير الأول أوضح ولا يحتاج إلى القول بالحذف ... هذا الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بفاصل هو دون الجملة ، إلا أن تكون الجملة ذات محل إعرابيٍّ ، فإنها تعدُّ كالمفرد ؛ لأنها حلت محلّه ، واتخذت

(1) السابق ص178 .

لنفسها إعرابه ، فالفصل بها كالفصل بالمفرد . أمّا إذا كانت الجملة أجنبيةً على التركيب ولا محل لها من الإعراب ، وكانت مستقلة بإفادتها ، فإنّ الفصل بها يُسمى الاعتراض ⁽¹⁾ .

ولمّا كانت ثمة مواضع لا يجوز فيها الفصل في الجملة ، وإن ورد في بعضها فلضرورة الشعر - على حد قول ابن عصفور " لغة الشعر كما أشرنا فيما سبق" ⁽²⁾ ، نحو الفصل بين صيغة المبالغة وما عملت فيه والفصل بين العامل والمعمول بحرف الاستفهام وبين المضاف والمضاف إليه وبين لا والمنفي وبين الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه وبين الجارّ ومجروره - فإنّنا مدعوون إلى إعمال عقولنا في الموسوم بأنّه ضرورةٌ وبيان مدى فاعلية هذه الأمور في سياقها، وهو الأمر الذي سينعكس على التفكير والمعرفة لدى طلابنا في تناولهم مثل هذه النصوص.

فقول الأعشى السابق ذكره - على سبيل المثال - ورد في ديوانه

برواية؟:

وَلَا بَرَاءَةَ لِلْبَرَى	ءِ وَلَا عَطَاءَ وَلَا خَفَارَةَ
إِلَّا غَلَالَةً أَوْ بُدَا	هَةً سَابِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

(1) السابق ص 178-179 .

(2) يُنظر: ضرورة الشعر ، ص 192 وما بعدها .

لكن ما يهْمُنَا فيه أَنَّ قوله : (وَلَا عَطَاءَ وَلَا خُفَارَةَ إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ) قد فصل فيه بين المضاف "علالة" والمضاف إليه "سابح" بالمعطوف مع حرف العطف "أو بداهة"، والبنية الأساسية : إلا علالة سابح نهد الجزارة أو بداهته ، وعلى الرغم من أن هذا الفصل بسبب استقامة الكلام "لحاجة الشعر في بنائه الفني إلى مرونة وضع الكلمات مع مراعاة انسجامها مع القواعد النحوية" ⁽¹⁾ ، فإنه قد دلَّ على اشتراك المعطوف "بداهة" مع المعطوف عليه "غلالة" في معنى الاستثناء المنقطع من حكم صدق ظنَّ عدم الاجتماع والزيارة في البيت السابق على هذين البيتين ، وهو قوله :

وَهُنَاكَ يَصْدُقُ ظَنُّكُمْ أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ

وذلك صدد هجائه لشيبان بن شهاب الجحدري . والمعنى بعد هذا الفصل هو "وعند ذاك يصدق ما ظننت وما أردت من قَطْعِ صلات القرابة ، فلن تكون إلا الحرب ، لا اجتماع ولا زيارة ، ولا براءة لبريء ولا إسجاح ولا انقياد ولا حرمة ولا جوار ، لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم ، يستنفذ القتال العلالة الباقية من نشاطه" ⁽²⁾ .

(1) العلامة الإعرابية في الجملة ص 336 .

(2) ديوان الأعشى ص 208، حيث الشرح، ويُنتظر : خزانة الأدب 1/172-173، 4/404-406 ، ومساللك النحاة في وجوه الروايات ص 131-134 .

نعود إلى استحسان ابن عصفور لهذا الفصل فنقول : إنه على الرغم من ذلك فإنَّ (الفارقي) على النقيض من ذلك ، فقد قال في تعليقه على قول أبي الحسن بن كيسان :

تَمَرُّ عَلَى مَا نَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا

توجيه إعرابه : أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف ، وهو من أفحش ما جاء في الشعر ، ودعت إليه ضرورة ، وتقدير الكلام : وقد شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ، وترتيبه : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ⁽¹⁾ ، لكنَّ محقق الكتاب (سعيد الأفغانى) أشار إلى أنَّ المؤلف (الفارقي) بالغ في إنكاره ، وليس الأمر كما قال ، وإنَّما هذا الفصل لغةً صحيحةً ، ليست بالشائعة الكثيرة ⁽²⁾ . وهذا ما نوافقه عليه ، ويؤيده ما أورده ابن الأنباري في الإنصاف تجاه الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر مع مجروره ⁽³⁾ ، وما قاله ابن جنِّي بخصوص بيت الأعشى موضع الحديث حيث قال : " ومنه بيت الأعشى :

إِلَّا بُدَاهَةً أَوْ غَلَا لَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُرَاةِ

(1) الإقصاص في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص 201 ، والبيت من الكامل .

(2) السابق ص 201 هامش 3 .

(3) الإنصاف : المسألة الستون ص 249 .

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بداهة) و(قارح) ، وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه⁽¹⁾ .

وبناءً على ذلك فإنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بغير الظرف وحرف الخفض على نحو ما ورد عند الأعشى ليس بضرورةٍ ، بدليل استشهاد الكوفيين على جوازه في الشعر بقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽²⁾ ، وهو الأمر الذي دعا أستاذنا- وهو ما نوافقه عليه - أن يقول في تعليقه على هذه الآية : " ونحن نستدل بهذا على أنَّ وجوده في الشعر ليس ضرورة كما زعم النحاة ، ولكن التعبير الدقيق أن يُقال : إنَّه من الترخُّص في قرينة التضام في الشعر"⁽³⁾ ، حيث إنَّ "النظام اللغويّ يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متفاوتة على إحكام تماسك الجملة ، على أنَّ هذا الترخص نفسه جزءٌ من النظام اللغوي يُسمَحُ به في الموضع المعين لأداء غرضٍ مخصوصٍ ، ومعنى هذا أنَّه لم

(1) الخصائص 409/2 ، ويقصد بمذهب غيره المبرد في المقتضب 227/4 ، حيث يرى أنَّه من قبيل حذف المضاف من الأول "علالة" لدلالة الثاني عليه "علالة قارح" أو "علالة سابح" كما في رواية الديوان ، ويُنظر : أوضح المسالك 158/3-174 ، وظاهرة الفصل في الجملة العربية ص 174-178 .

(2) سورة الأنعام ، الآية 137 ، ويُنظر : الإنصاف : المسألة الستون ، والنحو وكتب التفسير 938/2 .

(3) لغة الشعر ص 236 ، ويُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة ص 334-337 ، والجمال في النحو للخليل ص 78 - 79 ، حيث إنَّه لم ينص على أنَّ ذلك ضرورة ، مستشهداً بالشعر وآية الأنعام .

يحدث عبثاً وتلاعباً ، ولكنه يُؤتى به عن قصدٍ وتعمُدٍ بهدف إحداث أثرٍ معيّنٍ " (1) ، وهذا ما ظهر لنا من خلال الموضوع السابق ذكّره عند الأعشى . وهو ما يؤكّد على أنّ النحو منهجٌ للتفكير ونظامٌ للاتصال والتعبير ، غايته إرساء النظام اللغوي في الذهن ، وإقامة اللسان ، وتجنّب اللحن في الكلام .

فقد أسهم الفصل - باعتباره أحد مظاهر إعادة الترتيب في الجملة ؛ ومن ثمّ النصّ - في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري بتصحيحه للوزن والقافية ، وهذا لا يعني أنّ عدم استخدام الفصل لا يُسهم في هذا التوافق ، فقد أسهم عدم استخدامه للفصل أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسج الشعري بالإضافة إلى مراعاة ما يريد تحقيقه للمعنى من عدم الفصل، نحو قوله (2) :

الرَفِئِينَ بِالْجَوَارِ فَمَا يُغْ تَالُ جَارُ لَهُمْ بِظَهْرِ الْمَغِيبِ

فقوله : (فَمَا يُغْتَالُ جَارُ لَهُمْ بِظَهْرِ الْمَغِيبِ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ منفيةٌ ، ذات فعلٍ مبنيٍّ لغير الفاعل ، نلاحظ من خلالها أنّه كان بإمكان الشاعر الفصل بين الفعل ونائب فاعله بالجارّ والمجرور "لهم" أو بالجارّ والمجرور المتكرر والمضاف إليه "لهم بظهر المغيب" للتأكيد على أنّ بنى الحارث إذا لجأ إليهم المستجير

(1) العلامة الإعرابية في الجملة ص 337 .

(2) ديوان الأعشى 9/383 .

وسكن في جوارهم لا يجرؤ صاحب الثأر على أن يغتاله في الخفاء ، ولا سيما أنه استجار بهم فأصبح جارا لهم دون غيرهم . لكنه أثر الالتزام بالأصل ، فلم يفصل من أجل الإبقاء على وزن الخفيف وعدم انكساره وتصحيح القافية ، بالإضافة إلى التأكيد على أنه يريد بيان وقوع الفعل على نائب فاعله ، وليس التأكيد على زمانه أو مكانه ، وهو الأمر الذي يمكننا من القول بأن الفصل باعتباره مظهرًا من مظاهر إعادة الترتيب قد أسهم في إبراز المعنى الذي يريد الشاعر إيصاله إلى المتلقي ، ولا سيما أن ما استخدم فيه ليس غريباً على سياق الجمل الوارد فيها ، ومن هنا تظهر لنا فاعلية المعنى النحوي الدلالي في النص المتناول ، أضف إلى ذلك التماسك النصي بين أجزاء النص الواحد .

وبناء على ذلك فهذه الضرورة التي أشار إليها ابن عصفور وغيره ليست من قبيل الضرورة الشعرية ، بل هو ترخص في قرينة التضام ، أي أنه من خصائص لغة الشعر ، فقد جاء لغرض ما ، يتصل بالمعنى أو البناء الشعري . ومن ثم أسهم الفصل أيضاً في توافق النظام النحوي مع النسيج الشعري ، كما أن عدم استخدام الشاعر للفصل أيضاً رغم إمكانية استخدامه قد أسهم في هذا التوافق ، مما كان له الأثر في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي .

وإذا كان بالإمكان أن "يُنْظَر إلى الكفاءة اللغوية على أنها المعرفة المطلوبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة أو فهمها ، والكفاءة التخاطبية يُنْظَر إليها على أنها المعرفة المطلوبة لبيان ما تقصد إليه هذه الجمل عندما نتحدث بها بطريقة ما في سياق معين" (1)، فإنه يجب النظر الضرائر على أنها من خصائص لغة الشعر ، تُسهم في نجاح عملية الاتصال بين المبدع والمتلقي وبيان الكفاءة اللغوية للمبدع أو المُرسِل ؛ أي " الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة " (2) ، بجانب الكفاءة التخاطبية .

. Pragmatic Competence

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنّ اللغة العربية : " موسيقية شاعرة. فإذا تكلم ذو بيان فإنك تطرب لسماعها ، وتفهم بيانها ، وترتاح لمعانيها وأصواتها. وهي بهذا الجرس والرنين منحت العربي التفوق في الأداء كلاماً وكتابةً، وغناءً وشعراً على وزن وقافية. لذلك يجب التركيز في مناهج تعليمها على تدريب المتعلم على التذوق الأدبي والفني، وعلى الإحساس بالجمال في الأداء اللغوي، وعلى حسن الإلقاء " (3) .

(1) وصف اللغة العربية دلاليّاً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية ، ص 129 .

(2) Aspects of The Theory of syntax. P.4.

(3) النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية ص 105 .

المصادر و المراجع

أولاً - المصادر والمراجع العربية :

- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
- إشباع حركة الأبنية في الشعر وموقف النحاة منه ،
للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مجلة مجمع اللغة العربية ،
القاهرة ، الجزء الأربعون ، 1397 هـ - 1977 م .
- الأصول، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ، الطبعة الأولى 1982 .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي ت
487 هـ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ليبيا، الطبعة
الثانية ، 1974 .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين ، للأنباري" ت 557 هـ " ، تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة ، ط4 ، 1961 .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت، لبنان ،
1995 .
- بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة ، مكتبة الشروق،
القاهرة ، ط1 ، 1990 .

- البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة ، 1993 .
- تأويل الشعر "قراءة أدبية في فكرنا النحوي"، للدكتور مصطفى السعدني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1992 م .
- التراكيب غير الصحية نحويًا في الكتاب لسيبويه، للدكتور محمود ياقوت ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1985 .
- تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًا ونحويًا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل "دراسة وصفية تحليلية " ، للدكتور فايز صبحي تركي، مجلة علوم اللغة دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، العدد الثالث والثلاثين ، مارس 2008 م .
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، انتشارات الاستقلال، طهران، إيران، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1410 هـ .
- الجملة الاعتراضية في التركيب النحوي "مواضعها وأحكامها"، للدكتور مدحت زيادة ، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر ، 1997 .
- الجملة في الشعر العربي ، للدكتور محمد حماسة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990 .

- الخصائص ،لابن حنّي ،تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ - 1988 م .
- دور الشعراء في تطور النقد الأدبي حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور محمد أبو الفضل بدران ، القاهرة ، 1992 .
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق د . محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،لبنان ، الطبعة الثانية ، 1968 .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، تحقيق وضبط أحمد السيد سيد أحمد ، وإسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، الجزء الثاني ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة المصري العامة للكتاب ، 1990 ، والجزء الثالث تحقيق الدكتور فهمي أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، 2001 م ، والجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ،دار الكتب المصرية ، 1998 م ، والجزء الخامس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب المصرية ، 2003 م ، والجزء السادس تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب المصرية ، 1424هـ-2003 م .

- ضرائر الشعر، لابن عصفور ت 669 هـ ،تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لبنان، د.ت.
- ظاهرة الفصل في الجملة العربية " دراسة تحليلية بين التراث والدرس اللغوي الحديث " ، مأمون عبد الحليم وجيه ، رسالة دكتوراه ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1996 .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، جامعة الكويت ، 1983 م .
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، للدكتور محمود ياقوت ، دار المعارف ، 1985 .
- الكتاب ، لسيبويه ،تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1968 .
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية1997 .
- الكتاب بين المعيارية والوصفية، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية1997 .
- لغة الشعر " دراسة في الضرورة الشعرية " ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، 1996 .
- اللغة العربية والحداثة ، للدكتور تمام حسان ، مجلة فصول، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 1984 .

- اللغة وبناء الشعر ، للدكتور محمد حماسة ، المكتب الفني للتجهيزات والطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1992 .
- اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني "النظام النحوي" ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، لبنان ، 1983 .
- المخصص ، لابن سيده ، بولاق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1316 هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ت 911 هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، الحلبي، القاهرة ، 1958 .
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1981 م .
- المقتضب، للمبرد، ت 285 هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية وفهم نظامها ، للدكتور علي أحمد مذكور ، الموسم الثقافي الثاني والعشرين ، مجمع اللغة العربية ، الأردن ، 2004 م .
- النحو وكتب التفسير، للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، 1990 .
- النص والخطاب والإجراء ، روبرت دى بوجراند ، ترجمة د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 .

- همع الهوامع ، للسيوطي " جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911 هـ " ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1998 .
- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، محمد محمد يونس ، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1993 .

ثانيًا - المراجع الأجنبية :

- **Bach, Emmon.**
 - An introduction to transformational Grammar, U.S.A, 1964.
- **Chomsky, Noam .**
 - Aspects of the theory of syntax, cambridge, 1965.

أشكال التشبيه

دراسة أسلوبية نقدية

• د. زكية خليفة مسعود

التشبيه نوع من أنواع التصوير الذي هو طريقة تشكيل المعاني حقيقة أو مجازاً⁽¹⁾.

وقد حظي هذا النوع من التصوير بعناية علماء اللغة والبلاغة العرب منذ بداية الاشتغال بهذه العلوم، وذلك لما رأوه من شغف العرب بهذا الأسلوب في كلامهم فضلاً عن أشعارهم حتى قال المبرّد: "التشبيه جارٍ كثيرٌ في كلام، حتى لو قال قائل هو أكثر كلامهم لم يبعد"⁽²⁾.

أما عند عبدالقاهر فهو: "أصل من الأصول الكبيرة التي تتفرع عنها جلّ محاسن الكلام"⁽³⁾.

(1) ينظر: د. محمد إبراهيم عبدالعزيز شادي: الصورة بين القدماء والمعاصرين (دراسة بلاغية)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1991م، ص26. و د. عبدالقادر القط: الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1981م، ص391.

(2) المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، ج3، ص70.

(3) عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1991م، ص27.

وعلى الرغم من عناية علماء البلاغة المتأخرين بتحديد أقسام التشبيه وتعريفها وضبطها . فقد غابت الكثير من الأشكال التشبيهية عن دراساتهم؛ لأن هذه الدراسات كانت معنية بوضع القواعد والمعايير التي تتطلب الاستشهاد بالجملة الواحدة أو العبارة القصيرة أو البيت والبيتين، وهذا الأمر غيَّب الكثير من القيم التعبيرية التي تكتسبها الصورة التشبيهية من سياقها المتمثل في عدة أبيات أو نص بأكمله، اللهم إلا إذا ما استثنينا جهود عبدالقاهر الجرجاني التي لم تلقَ من علماء البلاغة من بعده سوى العكوف عليها بالتقسيم، والتفريع، وإحالتها إلى منطق زاد الهوة بين العقل والذوق، وأصبحت النصوص الأدبية علوماً جافة تخضع لهذه القواعد الثابتة، بل والشواهد الثابتة المحفوظة بين طيّات كتب البلاغة والمعزولة عن سياقاتها الأصلية، ففقدت هذه الشواهد رونقها وقيمها، وأدى هذا إلى التجني على التراث من قبل كثير من الباحثين المعاصرين، سواء كان التراث البلاغي والنقدي أم التراث الأدبي، فلم يعد الباحث المعاصر يرى في قول ابن المعتز . على سبيل المثال . في صفة الهلال والثريا :

وانظر إليه كفاغرٍ شرهٍ يفتح فاه لأكل عنقودٍ

سوى صورة حسية قائمة على التوافق . في الشكل . بين أشياء صنعها العقل الخاضع لمعايير ثابتة تجعل تقريب المتباعدات براعةً من الأديب.

إن هدفنا في هذا البحث هو دراسة بعض أشكال الصور التشبيهية متخطين حدود القواعد المعيارية التي تصدر الأحكام التقييمية، والتي تضع أمام الدارس قيوداً لا ينفك عنها في نظريته إلى الصورة؛ لتحسن الصورة إذا وافقت المعيار الثابت، وتستهن إذا خالفته.

نحن هنا معنيون بالصورة التشبيهية من حيث: شكلها وموقعها في سياقها ودلالاتها النفسية؛ لتكون دراسة الصورة دراسة أسلوبية تصف الظاهرة بعد أن تقرّر وجودها دون أن تخضعها للقاعدة الموضوعية سلفاً.

وكيلا نغرق في التقسيمات والتفريعات، رأينا أن نقسم الصورة التشبيهية قسمين هما: التشبيه الصريح، والتشبيه المؤول.

فالتشبيه الصريح: هو ما تكون العلاقة فيه بين المشبه والمشبه به واضحة لا تحتاج إلى طول تأمل وإعمال فكر.

والتشبيه المؤول هو ما احتاج من المتلقي إلى نوع من التأمل وإعمال الفكر حتى يدرك العلاقة بين الطرفين، وهذا لا يعني الغموض وتحويل الصورة إلى نوع من اختبار المتلقي بقدر ما

يعني زيادة فاعلية المتلقي في العملية الإبداعية، ومضاعفة الناحية التأثيرية بالاعتماد على وسائل أخرى من الوسائل الأسلوبية.

أولاً . التشبيه الصريح:

ومنه قول امرئ القيس الشهير⁽¹⁾:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

فالتشبيه واضح صريح بطرفيه (الليل)، و(موج البحر)، وبأداته (الكاف) قال الزوزني: "شبه ظلام الليل في هوله وصموته، ونكارة أمره بأمواج البحر"⁽²⁾، وقال التبريزي: "كموج البحر يعني: في كثافة ظلمته"⁽³⁾. وهكذا فعل كل من عرض لشرح معلقة امرئ القيس من العلماء القدامى، يفسر المفردات ويشير إلى وجه الشبه بين طرفي التشبيه كما تتراءى له، وكل هذا الشرح والتوضيح صحيح أدى دوره في فهم مثل هذا الشعر بالنسبة إلى الدارس المعاصر، لكن الأمر الغائب عن هذه الشروح هو تلك الدلالات النفسية الكامنة وراء مثل هذه الصور، هذه الدلالات التي لا يمكننا الوصول إليها . وإن كان التشبيه بأركانه الثلاثة المتوفرة في البيت صريحاً واضحاً . إلا بدراسة الصورة الجزئية في سياقها الكلي (النص بأكمله) أو

(1) ديوان امرئ القيس، تحقيق: د. محمد رضا مروة، الدار العالمية . بيروت، ط1، 1993م، ص52.

(2) أبو عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني: شرح المعلقات السبع، دار الثقافة . بيروت، 1969م، ص25.

(3) الخطيب التبريزي: شرح القصائد العشر، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة . بيروت، ط4، 1980م، ص66.

على أقل تقدير دراسة هذه الصورة في سياقها الجزئي الذي تتضافر فيه مع جزئيات أخرى لتشكل مشهداً متكاملًا نسبيًا.

فعلى نطاق البيت نجد لفظة الليل (المشبه) بما يرتبط بها من معنى الظلام، والخوف، وانعدام الرؤية، وقد جاءت اللفظة منكّرة بما يحمله هذا التكرير من عموم وعدم تحديد لتتقوى دلالة الخوف والغموض في اللفظة، ونجد (موج البحر) بتلاطمه وصخبه ودلالته على الخوف من كل مجهول يتوارى خلفه، وليس في وجه الشبه (صموت) كما ذهب الزوزني، وإنما صخب مروّع تزيده ترويعاً تلك الهموم التي لا حصر لها التي تنهال على الشاعر.

لقد تناسبت دلالة (الهموم) وزادها التعريف قوة في سياقها لتستغرق اللفظة (الهموم) كلّ جنسها، ولتتقوى هذا الاستغراق بالدلالة الصريحة للفظّة المضاف (أنواع)، فلا نوع من الهموم يغيب عن الشاعر، بل إن المشبه الذي بدا في أول أمره كموج البحر في صورة قائمة على التقريب بين الأشياء مع وجد الفاصل بينها يتحول قبل أن ينتهي الشطر الأول من البيت إلى مخلوق آخر في صورة أخرى تقوم على إزالة الحدود بين الأشياء لتصبح لتلك الظلمة المتلاطمة سدولٌ سوداء تسدل على الشاعر مشخّصةً

الليل، فتنتمى الصورة ويتحول الليل إلى كائن غريب يحدثه الشاعر، وهو لا يحري جواباً، يقول الشاعر⁽¹⁾:

فقلت له لَمَّا تَمَطَّى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلل
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح فيك بأمثل
فيا لك من ليلٍ كأن نجومه بكل مُغار الفتل شُدَّتْ بيزبل
كأن الثريا علقت في مصامها بأمراس كتّانٍ إلى صُمِّ جندل
بدا الليل كائناً غريباً "شبيهاً بكائن خرافي يهاجم الشاعر ويجثم عليه"⁽²⁾.

لا يخفى التلاحم بين هذه الأبيات وبيت الشاهد، فلا نستطيع من ناحية البناء اللغوي عزل الأبيات الخمس؛ فالشاعر الذي تسدل عليه أنواع الهموم موجود بالضمير الدال عليه في قوله: (فقلتُ)، والليل المسدل للهموم موجود مكرر بالضمير الدال عليه ولفظه الصريح، ليصنع هذا التكرار نوعاً من التلاحم اللغوي، يسهم بدوره في تلاحم أجزاء الصورة، لتشكل وحدة متكاملة في مشهد واحد،

(1) أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، 1993م، ص75 . 79 (رواية الأنباري تختلف عن رواية الديوان، ورأيناها الأنسب).

(2) د. محمد أحمد بريري: الليل والنهار في معلقة امرئ القيس (بحث في مجلة فصول، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلد 14، العدد 2، صيف 1995م، ص28).
وينظر: مصطفى ناصف: نظرية (المعنى في النقد العربي)، دار الأندلس . بيروت، ط2، 1981م، ص123.

وليكون التضمين العروضي في الأبيات عاملاً ذا قيمة في تلاحم الدلالة وبناء الصورة.

وإذا ما انتقلنا إلى صورة أخرى من صور التشبيه وهي قول عبيد بن الأبرص، أو أوس بن حجر في صفة البرق⁽¹⁾:

كَأَنَّ رِيْقَهُ لَمَّا عَلَا شَطْباً أَقْرَابُ أَبْلَقَ يَنْفِي الْخَيْلَ رَمَاحَ

نستطيع دون عناء فكر إدراك الصورة التشبيهية؛ لأن التشبيه صريح بأداته وطرفيه، فقد شبه الشاعر . كما يقول ابن الشجري .
"تكشف بياض البرق بتكشف الأبلق عن أرفاغه".

وقد تلقّف الشعراء مثل هذه الصورة من بعد، فقال ابن المعتز⁽²⁾:

إِذَا تَعَرَّى الْبَرْقُ مِنْهَا خَلْتَهُ بَطْنُ شَجَاعٍ فِي كَثِيبٍ يَضْطَرِبُ

وَتَارَةً تَبْصُرُهُ كَأَنَّهُ أَبْلَقُ مَالٍ جُلُهُ حِينَ وَثَبَ

وقال ابن بابك أو كثير⁽³⁾:

لِلْبَرْقِ فِيهَا لَهَبٌ طَائِشٌ كَمَا يُعَرَّى الْفَرَسُ الْأَبْلَقُ

(1) ابن الشجري: مختارات شعراء العرب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار التوفيقية بالأزهر، ط2، 1979م، ص419.

(2) ديوان ابن المعتز، تحقيق: د. محمد بديع شريف، دار المعارف، ج1، ص231.

وينظر: أسرار البلاغة، ص171.

(3) أسرار البلاغة، ص171.

وعلى الرغم من توافق الصور الثلاث وفق النظرة السطحية لأركان التشبيه . فإن لكل صورة خصوصية ما، لا تتكشف إلا بالغوص فيما وراء السطح، أي في البنى العميقة للتركيب، التي تتطلب دراسة الصورة الجزئية في سياقها الكلي، وسنكتفي هنا بالنظر في الصورتين الأولى والثانية، محاولين إثبات ما نقول. ففي الصورة الأولى، لا نرى البرق بلفظه الصريح، وإنما بضميره المضاف إلى لفظة (رَيْق)، والعائد على اللفظ الصريح في قوله في بيت سابق⁽¹⁾:

يا من ليرق أبيت الليل أرقبه في عارض كبياض الصبح لمّاح

وفي البيت صورة تشبيهية يشبه فيها البرق ببياض الصبح، وهذا أمر جليّ، فضوء البرق كضوء الصبح، لكن هل تقف الصورة الجزئية هنا عند هذا الحد ؟ لقد صنعت لفظة المشبه به (الصبح) نوعاً من التضاد مع لفظة (الليل) في الشطر الأول من البيت، ليظهر الإشراق وسط الظلمة (وبضدها تتمايز الأشياء)، لكن الليل على الرغم من ظلمته يبدو هزياً وسط هذا الإشراق الذي تتكاثر دلالاته بلفظ (لمّاح) الصالح وصفاً للبرق والصبح معاً. ولو شئنا توضيحاً أكثر لجوانب الصورة قلنا: البرق يلمع وسط عارض (أي سحاب معترض في الأفق) كما يلمع الصبح عقب الإظلام.

(1) مختارات ابن الشجري، ص 417.

والسحاب رمز الخير والنماء، وقد أسهب الشاعر في وصفه، فهو دانٍ (أي قريب من الأرض) يكاد تدرك يد الواقف ما تدلى منه:

دانٍ مُسِفٌ فوق الأرض هيدبه يكاد يدفعه مَنْ قام بالراح
وهنا يسخر الشاعر كثيراً من طاقات اللغة وإمكاناتها، لرسم صورة جزئية غنية بدلالات نفسية تحمل في طياتها تفاؤلاً وأملًا لا حد له، وهو أمل قريب يكاد يُدرك؛ لذا كانت دلالات القرب كامنة في عدة مفردات من تركيب البيت (دانٍ: أي قريب، مُسِفٌ: أي شديد القرب، فضلاً عن الفعل "يكاد" الدال على قرب وقوع الحدث). فالأمل متجسد في صورة السحاب الذي "يكاد يدركه من قام بالراح"، ولا يخفى ما في لفظة (الراح) من إحياء، فليست القافية وحدها هي التي قادت الشاعر إلى هذه اللفظة دون سواها، فدلالة الكلمة تتناغم مع معاني الخير والنماء التي يحفل بها البيت، فالراح: جمع راحة وهي الكف، أي كف اليد، ولكن في طيات هذه المادة (روح) معانٍ: الرحمة، والرزق، والفرح، والسرور، والمحبة، والسخاء، وغيرها من الأمور التي تميل إليها النفس؛ لذا كان اختيارها قافية للبيت لتتناغم مع دلالات مفرداته الأخرى، ثم يكمل الشاعر صورة الساحب قائلاً:

فمن بنجوته كمن بمحفله والمستكنُّ كمن يمشي بقرواح

وفي هذا البيت نلاحظ موسيقى واضحة ناتجة عن توازن في توزيع الألفاظ والحروف، يعكس تعادلاً بين الأضداد، وسيلته التشبيه وأداته الكاف.

أما الدلالة الكامنة وراء هذه الألفاظ والصور فهي: عموم الخير، فقد عم المطر كل مكان، وكل إنسان، فمن سكن المرتفع من الأرض، كمن سكن المنخفض، ومن استكن في بيته، كمن خرج منه (أي مشى في القزواح، وهي الأرض المستوية الظاهرة)، لقد طال المطر الجميع !

ثم يستطرد الشاعر في تفصيل جوانب الصورة ليأتي بيت الشاهد:

كَأَنَّ رِيْقَهُ لَمَّا عَلَا شَطْبًا أَقْرَابُ أَبْلَقٍ يَنْفِي الْخَيْلَ رَمَاحَ

وهي صورة تشبيهية جزئية حافلة باللون والحركة، تنظم إلى الصور السابقة لتسهم في رسم مشهد متكامل، يستهلها الشاعر بأداة التشبيه (كَأَنَّ) بما فيها من دلالة على شدة الشبه، يأتي بعدها المشبه وهو البرق لا بلفظه ولكن بضميره المضاف إلى شيء منه وهو (الريق) أي (اللمعان) لقد التقط الشاعر جزئية من البرق وهو لمعانه أو (ريقه) ليصنع صورة تشبيهية مشرقة إن جاز لنا التعبير يتناغم فيها لمعان البرق مع البياض الذي هو جزء من لون الفرس الأبلق، كما تتناغم حركة البرق في علوه شطباً (ذلك الجبل الواقع

في بلاد تميم) مع حركة الفرس الأبلق التي تفوق حركة الخيل من حوله فينفئها ويسبقها، ويزيد الشاعر في وصف شدة حركته فيجعله رماحاً أي كثير الرفس برجليه. ثم يعود إلى المشبه ليمعن في تفصيل جوانب الصورة الحافلة بالحركة فيضيف إليها الصوت متكاً على الأضداد، متوسلاً بالتشخيص، معتمداً توزيعاً متناسباً آخر للحروف ليصنع موسيقى متميزة في قوله:

فالتجّ أعلاه ثم ارتجّ أسفله وضاق ذرعاً بحمل الماء مُنْصاح

ولا يخفى دور (الجيم) المكررة في لفظتي (التجّ) و(ارتجّ) من دلالة على الصوت، فهي . كما يقول د. محمد العبد في تعليقه على هذا البيت . "صوت انفجاري مجهور يتوافق مع انصداع البرق وانفجاره"⁽¹⁾. هذا فضلاً عما في هذا الصوت من تضعيف يحمل في طياته دلالة على كثرة الفعل، وهذا بدوره يتوافق وشدة لمعان البرق الذي يضيق ذرعاً بحمله لينصاح بالماء⁽²⁾.

وتتوالى الصور التشبيهية الجزئية التي تتلاءم فيها الأضداد وتضطرم بالحركة وتعج بالأصوات حيث يعقد الشاعر صلات بين المتباعدات تتلاشى فيها حدود المكان لنرى ما بين أعلى البرق

⁽¹⁾ د. محمد العبد: إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي . مدخل لغوي أسلوبى . دار المعارف، ط1، 1988م،

ص 19 . 20.

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص 20.

وأسفله شبيهاً بالريط المنشرة (والريط جمع ربطة، وهي كل ثوب لين رقيق)، بل نراه شبيهاً بضوء المصباح:

كأنما بين أعلاه وأسفله ريط منشرة أو ضوء مصباح

لاشكّ أن لمعان البرق يفوق لمعان الريط المنشرة ويفوق الضوء الصادر عن المصباح، وقد جرت العادة في التشبيه أن يلحق الناقص بالزائد ليتحقق الغرض من التشبيه وهو التوضيح⁽¹⁾، ولكن التجربة الشعرية قد تدفع الشاعر إلى قلب التشبيه ليجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً⁽²⁾، فليحق الزائد بالناقص ليدفع ملل التكرار ورتابة الألف، وهذه الصورة تذكرنا بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ...﴾ الآية⁽³⁾. ونور السموات والأرض ونور الله فوق كل نور .

ويرتفع الصوت مرة أخرى لنسمع للرعد المصاحب لهذا البرق صوتاً شبيهاً بالصوت الذي تصدره النوق حينما تتعطف على ولدها، والمسمى (حنيناً)⁽⁴⁾، يقول⁽⁵⁾:

كأنّ عشاراً جلة شرفاً شعناً لهاميم قد همت بإرشاح

(1) ينظر: ابن رشيق: العمدة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج1، ص287.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986م، ص301.

وينظر: د. عبدالعزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية. بيروت، 1985م، ص95.

(3) سورة النور، الآية: 35.

(4) اللسان، مادة (حنن).

(5) مختارات ابن الشجري، ص420.

لكن حنين النوق لم يذكر صراحة في هذا البيت، وإنما اختفى خلف البنى العميقة للألفاظ، فالعشار كما يقول ابن الشجري "التي أتى عليها عشرة أشهر من حملها"⁽¹⁾، وقال الأزهري: "والعرب يسمونها عشاراً بعدما تضع ما في بطنها، للزوم الاسم لها بعد الوضع"⁽²⁾، وهي ما قصده الشارع هنا؛ لأن ذلك يتلاءم ودلالة بقية ألفاظ البيت، فهي فضلاً عن كونها عشاراً جلة، وهذا معنى مرتبط بسن النوق، فالجلة كما تقول المعاجم "المان من الإبل وأيضاً ما بين التَّيِّ إلى البازل، وجلّت الناقة عن الولد أي صغرت"⁽³⁾، وهي شرف: أي كبار، وشعث: متبلدة الشعر، ولهاميم: أي غزيرة، وقد همّت بإرشاح "من أرشحت الناقة إذا اشتد فصيلها وقوي"⁽⁴⁾، قال ابن الشجري: "إنما ذكرها بذلك لأنها تحن"، فالبيت إذن يرسم صورة لصوت الرعد وإن لم يذكر الرعد في هذا البيت، ولكن البيت ذُكر برواية أخرى ينص فيها على لفظ الرعد، فقد روي البيت في شعراء النصرانية هكذا⁽⁵⁾:

كَأَنَّ فِيهِ إِذَا مَا الرِّعْدُ فَجَّرَهُ دَهْمًا مَطَافِيلٌ قَدْ هَمَّتْ بِإِرْشَاحِ

(1) نفسه.

(2) الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، 1964م، ج1، ص410، مادة (عشر).

(3) اللسان، مادة (جلل).

(4) ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1957م، ص36.

(5) الألب لويس شيخو: شعراء النصرانية في الجاهلية، مكتبة الآداب. القاهرة، 1982م، ص493.

ومهما تكن الرواية التي لسنا بصدد الحديث عنها . فإن البيت يرسم صورة مليئة بدلالات الخير والنماء، صاحبة بالصوت الذي يمضي في الارتفاع حتى تُبْحَ حناجر هذه الإبل المطافيل التي تُرعي أولادها أرضاً مطمئنة لينة واضحة:

بحاً حناجرها، هدلاً مشافرها تُسيم أولادها في قرقر ضاحي

وتهب نسائم الجنوب فتتهمر السماء بالماء ويصبح الروض والقيعان مترعة بالماء الراكد والسائل:

فأصبح الروض والقيعان ممرعة من بين مرتفق فيه ومنطاح

وبعد، لقد رسم الشاعر صورة متكاملة للبرق . بما يرتبط به من دلالات الخير والنماء متوسلاً بالتشبيه في المقام الأول، ومع التشبيه استعان بكثير من طاقات اللغة ليصنع هذه الصورة النامية، فرأينا: الأضداد تتوافق، والأشياء تتشخص، والألفاظ تتوظف بما يختفي خلفها من معانٍ، والحروف تتوزع وكذا الألفاظ لتصنع إيقاعاً داخل الأبيات يتصاعد ليلتقي مع موسيقى القافية التي اختار لها رويماً يتلاءم ودلالة الصورة، فالحاء حرف يدل على الفرح والانبساط والسعة، ولاسيما إذا كان في آخر الكلمة⁽¹⁾.

(1) ينظر: د. صالح سليم الفاخري: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، عصمي للنشر والتوزيع . القاهرة،

ط2، 1999م، ص149.

أما الصورة الثانية للبرق، وهي قول ابن المعتز⁽¹⁾:

إذا تعرّى البرق فيها خلته بطن شجاع في كثير يضطرب
وتارة تبصره كأنه أبلق مال جلّه حين وتب

فقد نظر ابن المعتز إلى شكل البرق ولونه وحركته ليفصل جوانب الصورة، فاشتراط في المشبه به (الأبلق) أن يميل جلّه عند وثوبه، وهذا ما رأى فيه عبدالقاهر الجرجاني "من الفائدة ما لا يخفى"⁽²⁾.

لكن الصورة في سياقها لم تقف عند حد تشبيه البرق بالفرس، وإنما تغاير المشبه به من بيت إلى بيت، فهو قبل بيت الشاهد يُخال بطن شجاع في كتيب يضطرب:

إذا تعرّى البرق فيها خلته بطن شجاع في كتيب يضطرب
وهو في أول أبيات القصيدة "كمثل طرف العين أو قلب يجب" أي يخفق:

رأيت فيها برقها لمّا وثب كمثل طرف العين أو قلب يجب
ولما حركت رياح الصبا السحابة بدا البرق "كأمثال الشهب":
ثم حدّت بها الصبا كأنما فيها من البرق كأمثال الشهب
وبدا حيناً شبيهاً بسلاسل مصقولة من الذهب:
وتارة تخاله إذا بدا سلاسل مصقولة من الذهب

⁽¹⁾ ديوانه، ج 1، ص 231.

⁽²⁾ أسرار البلاغة، ص 171.

وابن المعتز شاعر مصوّر، أُولع بالتشبيه وجعله وكده وغايته حتى قال عن نفسه: "إذا قلت كأن ولم آت بعدها بالتشبيه ففضّ الله فاي"⁽¹⁾، وقد استطاع من خلال هذه التشبيهات أن يلتقط صوراً لأحوال مختلفة من أحوال البرق، عند انصداع السحابة عنه، وعند تلاحقه واتساعه، وعند ومضه الخفيف أو ومضه الساطع وما إلى ذلك من أحوال البرق.

فالمشبه واحد وإن اختلفت أحواله، ولكن المشبه به متعدد، ويمثل دلالات مختلفة، إن لم نقل متناقضة، فدلالة الفرس (الأبلق) تختلف عن دلالة الثعبان (الشجاع)، وسلاسل الذهب دلالة أخرى، ولطرف العين دلالة، والقلب الخافق له دلالة.

هذه الدلالات المتعددة وفقّ النظرة الظاهرة تدور في إطار دالتين اثنتين وفق النظرة لما تحت الظاهر، هما: دلالة الأمن وما يرتبط بها من خير، وهذه تختفي خلف صورة الفرس⁽²⁾، ودلالة الخوف الكامنة وراء صورة الشجاع.

والأمن والخوف هما النقيضان اللذان يتجاذبان بقية الصور، فطرف العين والقلب الخافق والشهب تتجه نحو الشجاع، وسلاسل

(1) ينظر: غصوب خميس محمد غصوب: عبدالله بن المعتز شاعراً، دار الثقافة . قطر، ط1، 1986م، ص434.

(2) ينظر: د. مصطفى ناصف: قراءة ثانية لشعرنا القديم، منشورات الجامعة الليبية، ص83.

الذهب المصقولة تتجه نحو الفرس؛ لتتشكل من النقيضين دلالة واحدة نستطيع أن نسميها (دلالة الاضطراب)، فالشاعر مضطرب يتجاذبه شعوران متناقضان يظهران في هذه الصور التي يعاضدها معجم شعري كلفظة (يضطرب) التي وصف بها الشجاع، ولفظة (تارة) التي تكررت لتعطي معنى المغايرة بين ما قبلها وما بعدها. ولهذا كان تشبيه البرق بالأبلق عند ابن المعتز مختلفاً عنه عند أوس بن حجر.

وبعد، نستطيع أن نقول بعد هذا العرض والتحليل لهذه الصور التشبيهية . إن التشبيه فيها كان صريحاً لا يحتاج المتلقي إلى إعمال فكر لاكتشافه ومعرفة أركانه، فركناه الأساسيان واضحان في العبارة، بل أدواته مذكورة صراحة تشير إلى كل من يتلقى هذه الصورة . بأنها تشبيه لا خلاف فيه، ولكننا نقول . أيضاً . بأن التشبيه وإن كان صريحاً من حيث البناء اللغوي، فإن وراءه دلالات عميقة يحتاج إدراكها إلى قراءة ما تحت الظاهر، والنظر في سياقات الكلام وأحوال المبدع، وكثيراً ما اختلفت القراءات باختلاف أحوال المتلقي؛ لأنه يتحول . هنا . إلى فاعل في العملية الإبداعية.

* * *

ثانياً . التشبيه المؤول :

وهو الذي عرض لنوع منه عبدالقاهر الجرجاني حين بحث أسباب تأثير التمثيل في النفس، فذكر نوعاً من التمثيل، تأنس به النفس إذ يخرجها "من خفي إلى جلي" ويأتيها "بصریح بعد مكني"، ويردها إلى شيء تُعَلَّم "إياه إلى آخر هي بشأنه أعلم"⁽¹⁾، ومثل لذلك بقول المتنبي⁽²⁾:

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وهذا النوع من التشبيه عُرف عند البلاغيين المتأخرين بالتشبيه الضمني⁽³⁾؛ لأنهم وجدوا التشبيه في مثل هذا البيت يفهم ضمناً من معنى الكلام وسياق الحديث دون أن يُصرَّح فيه بأركان التشبيه على الطريقة المعلومة⁽⁴⁾.

ولعل أهم ما يميز صورة المتنبي هذا الاستدلال المنطقي الذي نهجه لإثبات "غريب بديع يمكن أن يُخالف فيه ويدّعي امتناعه واستحالة وجوده"⁽⁵⁾. وقد عُرف هذا اللون من الصياغة بـ(حسن

(1) أسرار البلاغة، ص123.

(2) عبدالرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي . بيروت، 1980م، ج3، ص151.

(3) التفتازاني: مختصر المعاني (بهامش تلخيص المفتاح للخطيب)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1938م، ص244.

(4) ينظر: المراغي: علوم البلاغة، مكتبة المحمودية . القاهرة، ط6، 1972م، ص241.

(5) أسرار البلاغة، ص123.

التعليل) ومعناه "أن يُدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي"⁽¹⁾. والاعتبار اللطيف هو "الدقيق الذي لا يدركه إلا من تصرف في دقائق المعاني"⁽²⁾.

وقد لجأ الشاعر إلى أسلوب الشرط من حيث تركيب العبارة، فيستهل البيت ب(إن) الشرطية وجملة شرطها، ويعترض بينها وبين جوابها بالجملة الحالية (وأنت منهم) لتكون هذه الجملة احتراضاً واحتياطاً⁽³⁾ يقف المتلقي عندها ليعيد الربط بين السابق واللاحق "في حركة متموجة تمثل الطابع الخلاق للغة"⁽⁴⁾، ثم يأتي جواب الشرط مؤكداً حين يستهله ب(إن) الناصبة المؤكدة.

فالتشبيه . إذن . مبني على الحجاج والاستدلال، وهذا أسلوب معهود عند المتنبي الذي عاش في زمن زاهر بالجدل، وإقامة الحجة أو دحضها بالدليل العقلي⁽⁵⁾.

وما يهمنا هو بناء التشبيه بهذه الطريقة المنطقية التي لم تكن شائعة في الشعر القديم، ولكنها كثرت لدى الشعراء العباسيين من أمثال أبي تمام الذي يقول⁽⁶⁾:

ليس الحجاب بمقصٍ عنك لي أملاً إن السماء تُرجى حين تحتجبُ

(1) الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1985م، ص379.

(2) عبدالمعتل الصعيدي: بغية الإيضاح، المطبعة النموذجية . القاهرة، ج4، ص52.

(3) العمدة، ج2، ص50.

(4) ينظر: د. محمد عبدالمطلب: بناء الأسلوب في شعر الحداثة (التكوين البديعي)، دار المعارف، ط2، 1995م، ص122.

(5) ينظر: أبو فهر محمود محمد شاكر: المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مطبعة المنني . القاهرة،

1987م، ص188.

(6) أسرار البلاغة، ص277.

فنعم الممدوح تصل إلى الشاعر والممدوح محتجب، وهذا يشبه عطاء السماء التي لا يرجى منها العطاء إلا حين تحجبها الغيوم. وقد اختلفت صورة أبي تمام هذه من حيث التركيب اللغوي عن صورة المتنبي السابقة، إذ قام التقريب بين جملتي التشبيه لا على أساس اقتران الشرط بالجواب، ولكن استهل الصورة بجملة منفية بليس مؤكدة باقتران خبر ليس بالباء (بمقص) مع إحداث خللة في التركيب بتأخير المفعول (أَمْلاً) وتقديم الجار والمجرور (عنك) (لي) بما يحدثه هذا التقديم والتأخير من انتظار للخبر، ثم مفاجأة به لغرابته، وحين تستقر الجملة الغربية بمفعولها الذي تأخر يردفها الشاعر بجملة أخرى مؤكدة من حيث بناؤها اللغوي مكوّنة من إن واسمها وخبرها الذي أتى جملة فعلية فعلها مضاعف (ترجى) بما يوحي به هذا التضعيف من دلالة الكثرة؛ لتصح العلة ويتم القياس ويسلم المتلقي بحجة المبدع، وإن كان الشعراء لا يهدفون من وراء هذه التشبيهات إلى تحقيق حججهم بقدر ما يهدفون إلى المتعة الفنية وتوظيف الثقافة الشائعة في وقتهم؛ ولذا استحسن من هذا النوع من التشبيه ما سرت فيه روح أدبية أبعدت عنه خداع

المنطق وضلال القياس الخاطئ⁽¹⁾، مثل قول ابن نباتة في صفة
فرس⁽²⁾:

وأدهم يستمدّ الليل منه وتطلع بين عينيه الثريا
سرى خلف الصباح يطير مشياً ويطوي خلفه الأفلاك طياً
فلما خاف وشك الفوت منه تشبّث بالقوائم والمحيا

ففي هذه الأبيات وظف ابن نباتة كثيراً من إمكانات اللغة
ليصنع صورة تشبيهية مبنية على حسن التعليل.

لقد استهل ابن نباتة أبياته بالكناية عن الفرس في قوله (وأدهم)
فهذا الوصف رسم صورة للون الفرس، ثم جعل الليل يستمد سواده
من هذا الأدهم، قالباً التشبيه بحيث جعل الفرع أصلاً والأصل
فرعاً، فالأصل أن يشبه الفرس الأدهم بالليل، ولكنه عكس
الصورة، ولم يكتف بذلك، وإنما أمعن في الخيال بحيث جعل الليل
يستمد سواده من الفرس، وبهذا أحدث ابن نباتة تجديداً في الصورة
المألوفة؛ ليذهب عنها رتابة الألف وممل التكرار، ثم استعار الثريا
لغرة الفرس فقال: "وتطلع بين عينيه الثريا"، ثم أتى بصورة مطاردة

(1) د. محمد أبو موسى: التصوير البياني. دراسة تحليلية لمسائل البيان، منشورات جامعة قاريونس، ط1،
1978م، ص13.

(2) الثعالبي: بئيمية الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية.
بيروت، ط2، 1983م، ج2، ص462. 463.

الفرس للصباح ليتشخص الصباح ويصبح خائفاً فوت الفرس منه ولهذا يتمسك بقوائمه ومحياه.

* * *

ولئن كانت الصور التشبيهية السابقة بُنيت على ما يسمّى (حسن التعليل)، الذي هو من فنون البديع؛ ليتضح أن البديع ليس زخرفاً زائداً عن المعنى، بل هو صميم المعنى . فإن التشبيه ربما اعتمد أشكالاً أخرى من الصياغة تحتاج إلى نوع من التأمل من قبل المتلقي حيث لا تظهر أركانه بوضوح وتغيب أداته، قال المبرد: "والعرب تختصر في التشبيه وربما أومأت به إيماءً"⁽¹⁾. واستشهد على ذلك بقول الراجز⁽²⁾ (ينسب إلى العجاج):

بتنا بحسان ومعزاه تتطّ ما زلت أسعى بينهم وألتبط⁽³⁾
حتى إذا كاد الظلام يختلط جاءوا بمذق، هل رأيت الذئب قط؟
أراد الراجز رسم صورة للين كان قراه عند (حسان)، فهذا اللين غير خالص، فهو (مذق) أي مخلوط بالماء، ولكثرة الماء وقلة اللين تغير لونه، فعقد الراجز مقارنة بين لون المذق ولون الذئب الذي لا يخلص له لون، فهو . على حد عبارة ابن جني . "يضرب

(1) الكامل، ج3، ص110.

(2) نفسه.

(3) تتط: من الأطيط، وهو صوت الأمعاء من الجوع، والالتباط: العدو والوثوب.

إلى الخضرة والطلسة"⁽¹⁾. وبهذه المقارنة اتضح اللون وإن لم يُصرح به، قال ابن جني: "فقوله: هل رأيت الذئب قط جملة استفهامية، إلا أنها في موضع وصف ... حملاً على معناها دون لفظها"⁽²⁾.

ولا يخفى دور الاستفهام في بناء هذه الصورة؛ إذ نبّه المتلقي وحفّز خياله، كما لا يخفى ما في لفظة (يختلط) من دور في بناء هذه الصورة، فهي تدل على تداخل الأشياء وعدم صفائها، ولعلّ عدم الصفاء هو القطب الذي يدور حوله هذا الرجز.

* * *

ومن التشبيه غير الصريح الذي يحتاج إلى تأمل لإدراك طرفيه، والذي تغيب فيه الأداة . التشبيه القائم على المقارنة بين حالين معتمداً على ما يسمى عند النحاة بأسلوب التفضيل، وقد اتخذ هذا النوع أشكالاً من الصياغة الشعرية، حيث تستهل الصورة غالباً بـ(ما) النافية بعدها اسم نكرة منفي تعقبه أوصاف تقل حيناً وتكثر أحياناً، ثم يأتي بعد الأوصاف خبر تكتمل به الصورة؛ ومثاله قول الخنساء⁽³⁾:

(1) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص208.

(2) نفسه.

(3) ديوان الخنساء، دار صادر . بيروت، 1963م، ص48.

وما عجولٌ على بَوِّ تُطيف به لها حنينان: إعلانٌ وإسرارٌ⁽¹⁾
 ترتعُ ما رتعتُ، حتى إذا ادّكرتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ
 لا تسمن الدهرَ في الأرض، وإن رتعتُ فإنما هي تحنانٌ وتسجارٌ
 يوماً بأوجدَ مني يومَ فارقني صخرٌ ولدهرٍ إحلاءٌ وإمرارٌ

فقد استهلّت الشاعرة هذه الأبيات بما النافية بعدها اسم نكرة (هو المشبه به) تمعن في وصفه بأوصاف تستغرق ثلاثة أبيات، ثم يأتي الخبر في البيت الرابع في صيغة أفعل التفضيل بـ(أوجد). واستطاعت الشاعرة من خلال هذه الأوصاف تجسيد أحزانها موظفة كثيراً من طاقات اللغة وإمكاناتها، فرسمت صورة كلية حافلة بالحركة والصوت؛ فالعجولُ لها حنينان، والحنين في الناقة شيئان : طربها مع صوت لحزنها على ولدها، ونزاعها إلى ولدها من غير صوت⁽²⁾، وقد استغرقت ناقة الخنساء الحاليين (الإعلان والإسرار) لتصنع من الأضداد اتفاقاً. ثم إن هذه الناقة (ترتع) . مع حزنها . ليصنع تردد الفعل إيقاعاً مناسباً يتتاغم مع كثرته، ومثل هذه الصياغة، (ما رتعت) من باب الاختصار الذي يحمل معانٍ كثيرة مع قلة لفظه⁽³⁾. ثم يأتي اذكّار العجول الذي هو شرط لا

(1) العجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها. تهذيب اللغة، مادة (عجل)، ج1، ص372.

البو: جلد حوار يُحشى تبناً لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها. اللسان، مادة (بوه).

(2) ينظر: اللسان، مادة (حنن).

(3) ينظر: تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ من سورة طه، الآية: 77.

الكشاف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج4، ص547.

مناص منه "حتى إذا ادّكرت" ويكون جواب هذا الشرط جملة اسمية مؤكدة غاية التأكيد "فإنما هي إقبال وإدبار"، قال عبدالقاهر الجرجاني: "جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما . كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"⁽¹⁾، ثم تردف ذلك بوصفها بأنها "لا تسمن الدهر في أرض وإن رتعت"، فهي تنفي السمن عنها على الرغم من كثرة ما تطعم، وهنا يتكرر الفعل (رتعت) مشروطاً متأخراً عن جوابه، ولا يخفى دور التقديم والتأخير في رسم الصورة المؤثرة، فما يُتوقع من كثرة ما ترتع في الأرض أن تسمن ، وهذه هي النتيجة الطبيعية لهذا الفعل المكثف، ولكنها لا تسمن؛ لأن ما تطعمه تذهب به الحركة الوالهة إقبالاً وإدباراً. ثم تأتي عبارة أخرى تتحول فيها الناقة إلى "تحنان وتسجار"، والتسجار من الناقة هو مدّ الحنين حزناً.

ثم يأتي الطرف الثاني من الصورة في البيت الرابع مستهلاً بأفعل التفضيل الذي هو خبر: "بأوجد مني يوم فارقني صخر". فوجد الخنساء لفراق أخيها يفوق وجدّ هذه الناقة.

لقد أسهبت الشاعرة في تجسيم وجدّ الناقة معتمدة على: الصورة الجزئية، والألفاظ الموحية، والتراكيب ذات الدلالات العميقة، فضلاً

(1) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني . القاهرة،

ط2، 1989م، ص300 . 301.

عن توظيفها ما يسمى (التضمين العروضي)، الذي تحول هنا إلى مزية تتلاحم بواسطتها دلالة الأبيات وتُثْرى وتتنوع مع الحفاظ على موسيقى الإطار المتمثلة في اكتمال البيت إيقاعاً بالوقوف على لفظة القافية.

* * *

ومن أشكال التشبيه التي لم تَعَنَّ بها كتب البلاغة والتي تحتاج من المتلقي إلى شيء من النظر والتأويل . أسلوب كثير في الشعر القديم، تُشَبَّه فيه الناقة أو البعير بحمار وحشيٍّ أو ثور، وما إلى ذلك من الحيوانات التي عُرِفَتْ بشدة عدوها في الصحراء، لكن الشاعر لا يلجأ إلى المقارنة مباشرة بين المشبه والمشبه به، مع إنه يستهل الصورة بأداة التشبيه (كأن)؛ إذ لا يصرِّح في هذا التشبيه بالمشبه، بل يأخذ شيئاً من لوازمه ويجعله كأنه للمشبه به، وتظل أداة التشبيه (كأن) في مثل هذه الصورة فاصلاً يحول دون اتحاد الطرفين، فلا تتلاشى الحدود بين الأشياء، ولا يحصل تجاوز مفرط داخل التركيب بحيث يصبح هذا الطرف ذاك؛ ومن أمثلة هذا التشبيه قول ربيعة بن مقروم⁽¹⁾:

كأن الرجل منه فوق جأب أطاع له بمعلقة التلاع

الضمير في قوله (منه) يعود على البعير الذي ذكره سابقاً في

قوله:

(1) المفضل الضبِّي: المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف،

ط7، ص187 . 189.

وماءٍ آجنِ الجمَّاتِ قفرٍ تَعَقَّمُ في جوانبه السباعُ
وردتُ، وقد تهوَّرت الثريا وتحت وليتي وهمٌ وساعُ
فالوهم: البعير العظيم الجِرم، والوساع: السريع السير⁽¹⁾.

والشاعر لا يكتفي بالألفاظ الدالة على سرعة هذا البعير، بل يمعن في تصوير هذه السرعة والقوة فيشبهه بـ(جأب) وهو الحمار الغليظ⁽²⁾. وهو لا يعقد الشبه بين البعير والحمار مباشرة، وإنما يجعل رحل البعير كأنه على الحمار، ثم يمعن في تصوير المشبه به تاركاً المشبه الذي لم يذكر صراحة في الصورة في قصة مفصلة، حيث يقول:

أطاع له بمغقلة التَّلَاعُ	كأن الرجل منه فوق جأبٍ
من الأشرط أسمية تباع	تلَاعٌ من رياضٍ أتأقتها
تفاوتته شامية صاعُ	فآض مُحَمَّلَجاً كالكرٍّ لَمَّتْ
نسيلتها، بهتا بنقٍ، لِمَتَاعُ	يَقْلَبُ سَمَحَجاً قوداء طارت
وفيه على تجاسرها اطلاع	إذا ما أسهلا قنبت عليه
وحاد بها عن السبُتِ الكُراعُ	تجانف عن شرائع بطن قَوَّ
أثالٍ ، أو غُمازةً ، أو نِطاع	وأقربُ موردٍ من حيث راحا
عَظِيفَتُهُ وَأَسْهَمُهُ الْمَتَاعُ	فَصَبَّحَ مِنْ بني جَلَّانٍ صلاً
غريضاً من هوادي الوَحْشِ جاعوا	إذا لم يَجْتَزِرْ لِبْنِيهِ لِحماً

(1) الخطيب التبريزي: شرح اختيار المفضل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط2، 1987م، ج2، ص858.

(2) نفسه .

فَأَرْسَلَ مُرْهَفَ الْغَرَيْنِ حَشْرًا فُخِّيْبُهُ مِنَ الْوَتْرِ انْقِطَاعُ
فَلَهَفَ أُمَّهُ وَاَنْصَاعَ يَهُوِي لَهُ رَهَجٌ مِنَ التَّقْرِيبِ شَاعُ

ففي هذه الصورة تتضافر كل أسباب القوة والخير لتصنع قوة الحمار، والشاعر يوظف دلالات الألفاظ والصور الجزئية لجسد هذه القوة، فيلجأ إلى الوصف ليكني عن الحمار (جأب)، والجأب: الحمار الغليظ، ويعبر بقوله: (أطاع له) عن مساعدة التلاع له، والتلاع: جمعة تلعة وهي مسيل الماء من الجبل، ولا يخفى ما في الماء من دلالة الخصب والنماء، وقد كرر الشاعر لفظة (التلاع) لتكاثف دلالاتها بالتكرار، ثم يزيد دلالة الخير والنماء بألفاظ وتركيبات أخرى، هي: (رياض . أتأقتها من الأشرط أسمية أي ملأتها ، والأشرط: ما كان من المطر بنوء الأشرط . وأسمية: جمع سماء، وهي المطر).

كل هذه الأسباب تهيأت للحمار ليسمن عن قوة (فأض محملجاً) أي عاد مفتولاً يشبهه بالكرّ، وهو حبل أُحْكِمَ فتلّه⁽¹⁾، وزاد في وصف الحبل بالمتانة حين قال: "لَمَّتْ تَفَاوُتُهُ شَامِيَةً صَنَاعُ"، فقد جمعت ما انتشر منه امرأة منسوبة إلى الشام حاذقة عبر عن حذقها بوصفها بصيغة المبالغة (صناع).

(1) اللسان، مادة (كرر).

ومازال الشاعر ممعناً في تصوير هذا الحمار القوي، فيصفه بأنه "يَقْلَبُ سَمَحَجاً" فمع الحمار . في رحلته إلى الماء . سمحجاً أي أتاناً طويلة قوداء، يتطاير ما نسل من شعرها من شدة العدو، بها ينق: أي آثار من بياض، وهي لماع: أي لامعة. وكل هذه الأوصاف تحمل دلالات الخير والإشراق .

ثم يصف الحمار مع أتانته في تباريهما نحو مورد الماء بأنها "إذا ما أسهلا قنبت عليه" أي إذا ما سارا إلى سهل من الأرض ظهرت عليه وسبقته . ومع تجاسرها وسبقها . يظل للحمار عليها قوة وسبق: "وفيه على تجاسرها اطلاع". فهو الأقوى، وكأن سبقها له كان بإرادته لا بمقدرتها وغلبها.

ثم يذكر الشاعر أسماء بعينها لأماكن يتجنبها الحمار وأتانته، ويعدد موارد الماء المتاحة لهما بأسمائها:

تجانف عن شرائع بطن قَوٍّ وحاد بها، عن السبق، الكراعُ
وأقربُ موردٍ من حيث راحا أثال، أو غمازة، أو نطاعُ

وبعد ذلك يصل معها إلى مورد الماء، ليتفاجأ بصائد متريص، ينسبه الشاعر إلى (بني جلاّن) وهم بطن من عنزة يوصفون بالرمي⁽¹⁾، ويكني عنه بوصفه (صلّ) والصلّ: الحية الداهية، ثم

(1) شرح اختيارات المفضل، ج2، ص864.

يردّف هذا الوصف بوصف آخر يُصاغ من مبتدأ وخبر: "عطيفته وأسهمه المتاع". فكل متاع هذا الرجل عطيفته (أي قوسه) وأسهمه. ثم يردّف أوصاف هذا الصائد بجملة شرطية:

إذا لم يجتزر لبنيه لحماً غريضاً من هوادي الوحش جاعوا
ورجل هذه صفته لاشكّ أنه صائد الحمار وأتانه لا محالة،
فموتهما شرطٌ لحياة بنيه الجياع ! لكنّ الصائد يخيب مع كل ما
تهيأ له من أسباب الفوز:

فأرسل مُرهَفَ الغرّين حشراً فخيّبه من الوتر انقطاع
والخيبة قدرٌ مقدور؛ لأنها ليست عن عجز الرامي، وإنما هو
القدر الذي شاء انقطاع الوتر. ولا يخفى دور الإسناد في دلالة
الصورة.

لقد شاعت الأقدار أن يخيب الصائد ملهفاً أمّه، وينطلق الوحش
هارباً قائداً أتانه في سرعة تفوق كل سرعة مخلفاً وراءه غباراً من
آثار وقع قوائمه على الأرض.

فلهّف أمّه، وانصاع يهوي له رهجٌ، من التقريب، شاعُ
وتنتهي القصيدة بانتهاء هذه الصورة عند هذا البيت، بعد أن
كدنا ننسى أصل الصورة، وهي تشبيه البعير الذي يرد عليه
الشاعر الماء الآجن . بهذا الحمار في سرعته، وكأنّ الغاية أن
يصور الشاعر هذا الحمار وأتانه.

إن الباحث في البنى العميقة والناظر لدلالات الألفاظ والصور .
لأشك . يقرأ شيئاً آخر غير هذا الظاهر، سيجد تناغماً بين قوة
الحمار الوحشي الذي يسوق أتانته كيفما شاء ولا تسبقه إلا إذا أراد .
وقوة الشاعر الذي صدت مودته (الرُداعُ) وأزمت وداعه حين
أصبح شيخاً، والذي أنشأ القصيدة من أجل تصوير قوته وسبقه مع
أن صاحبت هجرته، إذ استهل القصيدة بقوله⁽¹⁾:

ألا صرمت مودتك الرُداع وجدَّ البين منها، والوداع

وقالت: إنه شيخٌ كبيرٌ فلجَّ بها، ولم ترع، امتناعُ

ثم يسهب في تصوير بطولاته إلى أن يصل إلى الصورة
التشبيهية موضع الاستشهاد؛ لتتناغم الدلالات، ويصبح للصور
بنية عميقة تفوق حد الظاهر، وتصبح القصيدة كلاً متكاملًا مع أن
موضوعاتها متعددة وفق النظرة الظاهرة.

* * *

وبعد ، فلاشك أن قراءة ثانية للصور التشبيهية في سياقاتها من
شأنها أن تكشف أشكالاً كثيرة ظلت غائبة عن الكتب المعيارية
التي تضع قواعد وحدوداً لأشكال التشبيه وتغيّب القيم السياقية التي
تكتسبها الصورة من سياقها وتؤديها في هذا السياق؛ لتكون الصورة
جزءاً من المعنى لا زخرفاً زائداً.

ولعل من أهم هذه الأشكال ما ذكر بعض الباحثين المحدثين
من أمثال الدكتور محمد أبو موسى الذي أشار إلى التشبيه المبني

(1) المفضليات، ص 186.

على المقارنة بين شيئين تتم المفاضلة بينهما بأفعل التفضيل ليتفوق المشبه على المشبه به في صياغة تتلاحق فيها الأوصاف لتكوّن صورة مكتملة⁽¹⁾.

أما الشكل الثاني من أشكال التشبيه الذي لم تعن به الدراسات التقعيدية المعيارية . فهو ذلك الشكل الذي يعتمد فيه على أداة التشبيه (كأن) ولكن يُغَيَّب فيه المشبه ليؤخذ شيء من لوازمه ويجعل كأنه للمشبه به، ثم يترك المشبه ويمعن في تصوير المشبه به في صورة نامية تتضافر دلالاتها وإيحاءاتها مع السياق العام للقصيدة لتكون جزءاً لا يتجزأ من بناء القصيدة، ويكثر هذا اللون من التشبيه في تصوير الشاعر العربي القديم لناقته وتشبيهها بحمارٍ أو ثورٍ وحشي. وهذا الشكل من التشبيه وإن غاب فيه المشبه، فإن شيئاً من لوازمه حاضر، وكذلك أدواته التي تكوّن حاجزاً يحول دون اتحاد الطرفين وتلاشي أحدهما في الآخر، فلا يحدث . بوجود الأداة . أي تجاوز مفرط، ويظل كل طرف داخل حقله الدلالي لا يتعداه.

تظل مع هذا الأشكال المعيارية للتشبيه معيناً لا ينضب يستطيع الباحث إعادة النظر فيها وردّها إلى سياقاتها، فيعيد إليها حياتها من خلال السياق ويكشف التفاعلات الخفية لهذه الصور التي أفردت من أجل وضع القاعدة.

(1) ينظر: التصوير البياني، ص82.

المصادر والمراجع

1. الأزهري : تهذيب اللغة ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مراجعة : محمد علي النجار ، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة ، 1964م.
2. امرئ القيس: ديوانه، تحقيق: محمد رضا مروة، الدار العالمية . بيروت، ط1، 1993م.
3. أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري : شرح القصائد السبع الطوال ، تحقيق:عبدالسلام هارون ، دار المعارف، ط5، 1993م.
4. التفتازاني: مختصر المعاني (بهامش تلخيص المفتاح للخطيب)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1938م.
5. الثعالبي: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط2، 1983م.
6. ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986م.
7. الخطيب التبريزي: شرح اختيار المفضل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1987م.
8. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1985م.
9. الخنساء: ديوانها، دار صادر . بيروت، 1963م.

10. ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل . بيروت، ط4، 1972م.
11. الزمخشري: الكشاف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
12. الزوزني: شرح المعلقات السبع، دار الثقافة . بيروت، 1969م.
13. ابن الشجري: مختارات شعراء العرب، تحقيق: د. نعمان أمين طه، دار التوفيقية بالأزهر، ط2، 1979م.
14. د. صالح سليم الفاخري: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، عصمي للنشر والتوزيع . القاهرة، ط2، 1999م.
15. عبدالرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي . بيروت، 1980م.
16. عبدالعزيز عتيق: علم البيان، دار النهضة . بيروت، 1985م.
17. عبدالقادر القط: الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر، دار النهضة . بيروت، ط2، 1981م.
18. عبدالقاهر الجرجاني:
- أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمد محمد شاكر، مطبعة المدني . القاهرة، ط1، 1991م.

- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني . القاهرة، ط2، 1989م.
19. عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح، المطبعة النموذجية . القاهرة.
20. عبيد بن الأبرص: ديوانه، تحقيق وشرح: د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1957م.
21. غصوب خميس محمد غصوب: عبدالله بن المعتز شاعراً، دار الثقافة . قطر، ط1، 1986م.
22. لويس شيخو (الأب) : شعراء النصرانية في الجاهلية، مكتبة الآداب . القاهرة، 1982م.
23. المبرّد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي . القاهرة، ط3، 1997م.
24. د. محمد إبراهيم عبدالعزيز شادي: الصورة بين القدماء والمحدثين . دراسة بلاغية، مطبعة السعادة . القاهرة، ط1، 1991م.
25. د. محمد العبد: إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي (مدخل لغوي أسلوب)، دار المعارف، ط1، 1988م.
26. د. محمد عبدالمطلب: بناء الأسلوب في شعر الحداثة . التكوين البديعي، دار المعارف، ط2، 1995م.

27. المراغي: علوم البلاغة، مكتبة المحمودية . القاهرة، ط1، 1972م.
28. المفضل الضبي: المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط7.
29. د. مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس . بيروت، ط2، 1981م.
- قراءة ثانية لشعرنا القديم، منشورات الجامعة الليبية . كلية الآداب.
30. ابن المعتز: ديوانه، تحقيق: د. محمد بديع شريف، دار المعارف.
- الدورية: مجلة فصول، تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد (14)، العدد(2)، صيف 1995م.



ANAL OF THE ACADEMY

Journal of the Libyan Academy of Arabic Language - Libya

Vol:10

Part:1

(2013)